

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

السانية

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم الترجمة

بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في الترجمة

موسوم:

إشكالية الاتساق في الترجمة

العوائد نموذجا

إشراف:

❖ الدكتور. شريفي عبد الواحد

❖ الدكتور : خليل نصر الدين

إعداد الطالب :

❖ بلقرنين عبد القادر

السنة الجامعية

2007-2006

إهداء

إلى والدتي



مقدمة

بين الفهم والإفهام يقع حرج المترجم كله. أما رهان اللغة في مقارنة الترجمة فلم يعد هوس البداة الدارسين، من اللغويين والمقارنين والواصفين، بعد أن تجاوزت العلامة مأزم البنية ومخنيق النظام، إلى سعة السياق والاستعمال والقصد وما شاكلها من الفسح، وفي عهد تداخلت فيه الحقول المعرفية وتقاطعت وترادفت، حتى أضحي الحديث عن أي قضية –مهما كانت جزئية- في مجال الترجمة إلا ويستثير معه جملة من المفاهيم وترسالة من الأدوات الإجرائية والنظرية، بشكل أشرع أبوابا على المقاربة متعددة الحقول، بقدر ما أقفل أبواب الموسوعاتية والسطحية في تفسير الظاهرة الترجمية.

وعلى هذا الأساس، فإن من الغلو الجريء أن يدعي المرء استطاعة تناول الظاهرة الترجمية بمفرده، بما هي عليه من اتساع وتشعب وعمق، أو يعتقد الحل في منهج دون آخر، وهو نفسه لا يكاد يحيط أو يلم بأدوات المنهج الإجرائية وبمفاتيحه المعرفية، في حين إن الأمر يتجاوز به إلى إستراتيجية مؤسسية وتأسيس محكم، لا يمكن من خلاله الاهتمام إلا بالجزئيات، بحسب الكفاءة والاختصاص، ليشكل بذلك تعاضد الجزئيات شمولية المقاربة وتمام النظرة والتصور.

من هذا المنطلق، لم يكن بمقدورنا، ونحن في مقتبل التكوين وفي بداية الطريق، إلا أن نطرق قضية جزئية يمكن حصرها، بصرف النظر عن تصوراتنا الكلية والشمولية عن الظاهرة الترجمية، بوصفها ممارسة لم ننقطع عنها يوما منذ إجازتها لنا، وهي التي من خلالها وقع نظرنا على هذه القضية وانجذب اهتمامنا إليها، بشكل جعلنا نعتقد فيها أهمية بالغة، تسترعي النظر وتستوجب البحث.



فرأينا في المقاربة التداولية، بما تمنح من مفاتيح تطابق أبواب الاستعمال اللغوي التي سوف نطرقها، فسحةً ومدخلا ييسر علينا تناول الإشكالية، من خلال بعض المفاهيم والمقولات المحورية، التي ارتكزنا عليها لاستحضار الأدوات الإجرائية من الحقول المعرفية المتلاقحة حول نظرية الترجمة، مثل لسانيات النص واللسانيات الوظيفية وتحليل الخطاب، وما شاكلها من العلوم التي تضع التواصل في بؤرة الوظائف كلها، بنحو يتفق مع ما نسلم به في هذا البحث، وهو أن الترجمة ظاهرة تواصلية بامتياز؛ تصل بين صفتين متباعدتين وبين نسقين متباينين من حيث أشكال التواصل وأجناس الخطاب وأنماط التداول، ثم من حيث اللغة على رأس الأمر كله.

ولما كانت هذه هي مسلمتنا، تمخضت عنها تساؤلات عديدة، كان أهمها: كيف يمكن للمترجم أن يحقق غاية الإفهام من دون أي يُخل بأصل الإنجاز، خاصة إذا كانت أشكال التواصل تفرض أنماطا لأبنيتها اللغوية وأجناسا لاستعمالات الأبنية في خصوص الأسيقة؟

من هذا السؤال انعقدت نيتنا في محاولة الإجابة بلموس هذه الدراسة، لكن ليس من تجريدية النظري، وإنما من موفور المادة؛ أي من الترجمات الموجودة، التي تستجيب لجملة من المحددات التي تُنمّط استعمال اللغة. فلما نظرنا فيها وجدناها تجتمع فيما اصطّلع عليه بالنصوص التداولية، أي تلك التي اتخذت أبنية محددة ومحدودة وتجدّست بجنس الخطابات التي يكرسها الاستعمال؛ ولما أمعنا فيها النظر لمسنا أن ما جرت به كثير من الأقلام عن إشكالات الترجمة، لا يربض في عموم اللغة وعموم استعمالها، بل في جزئياتها، بدءاً من تماسك النصوص وترابط أجزائها، أو ما أسَمي بالاتساق.



على هذا النحو وسمنا هذه الدراسة بـ"إشكالية الاتساق في الترجمة"، لأننا لمسنا بحق إشكالا في كثير من ترجمات النصوص التي نتداولها، حيث وجدنا أبنيتها متضعضعة وأطرافها مشتتة، ولم تؤسس لها مواضع تضبطها وتختتم لها هويتها وتحدد لها وظيفتها، إلا في قليل منها بحكم ترسبات التقليد في الممارسة النصية وكثرة تداولها والتداول عليها، مما أفضى إلى تنقيحها وترتيبها.

أما النموذج، وهو المتمثل في "العوائد"، فلم يأت اختياره اعتباطا، بل كان بعد طول مراجعة ومدارسة، خاصة مع الأستاذين المشرفين، حيث وجدنا جزئية العوائد تجمع في جوهرها جوهر الاتساق وحقيقة وظيفته، خاصة من حيث إننا صرفنا النظر عما هو خارج-نصي وعكفنا على ما هو نصي فحسب.

من منطلق هذه المعطيات، شرعنا في طرق باب الدراسة، فقسمنا البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: النص وحدة ترجمية

الفصل الثاني: الاتساق عتبة دلالية

الفصل الثالث: الترجمة ممارسة خطابية

أما الفصل الأول، فأردناه نظريا يمهد للبحث، من خلال طرح ما أمكن من المعطيات في إطار نظري، نتوخى من خلاله مقاربة الموضوع؛ وقد قسمناه إلى مبحثين، حاولنا من خلالهما استجماع المبررات للمسلمة التي وسمنا بها الفصل، وهي "الوحدة الترجمية"، فكان المبحث الأول للمبررات التداولية والمبحث الثاني للمبررات اللسانية؛ كما جعلنا آخر الفصل لبيان ما نقصده من نمط النصوص التي نتناولها



في التطبيق وما مواضع هذا النمط وما أثر الإكراهات التي تنجر عن تلك المواضع؟

وأما الفصل الثاني، فكان، بحكم موقعه من الدراسة، يحتم أن نعرّف الاتساق وأوجهه وأدواته، والوقوف على بعض تفاصيل العوائد، من خلال أمثلة متعددة ومتنوعة اقتبسنا جلها من المادة النظرية التي اشتغلنا عليها، لأننا لم نشأ أن نرتجل أمثلة قد لا تحسب لنا بل علينا، لكننا من خلال ترجمة بعضها حاولنا أن نفصح عن موسوم الفصل، وهو أن "الاتساق عتبة دلالية".

الفصل الثالث، وهو قلب الرسالة وعصبها، لأنه يتفتق عن الملموس من المفاهيم النظرية المستعان بها، من خلال تطبيقات موضوعية نجريها على المدونة التي اخترناها، للعلل الموضوعية السابقة كلها. وقد استعنا في خضم ذلك بأدوات متعددة على رأسها الإحصاء المعجمي، لكن في أبسط تطبيقاته التي استطعناها، لنستعير منه الدقة والضبط اللذين ألزمنا بهما الأستاذ المشرف، الدكتور شريفي عبد الواحد، وهو الذي رعى هذا البحث بالتوجيهات المنهجية التي كفتني منزلقات عديدة، وكان وقوفه بالمراجعة والتدقيق والتمحيص حتى اكتمل العمل على ما هو عليه.

ونحن لا نحسب كل التقصير أو القصور الذي وقعنا فيه إلا لازمة من لازمات البحث، يكاد لا يسلم منها أي مبتدئ على درب الطويل، درب البحث والمعرفة، لكن نطمع أن يشفع لنا جدنا واجتهادنا في تقصّي الحقيقة، وإيماننا أن فوق كل ذي علم عليم؛ ثم حسدُنا أنه كان لنا الشرف الرفيع بأن خضعت هذه الرسالة بين أيدٍ أستاذين فاضلين، لا ينكر أحد أن قسم الترجمة بوهران قد بُعث من جديد بفضل تفانيهما، فأضحى صداه يبلغ المدى، وصار يحج إليه العالمون والمتعلمون من كل



فج، أقصد بالقول الأستاذ الفاضل الدكتور شريفي عبد الواحد والدكتور خليل نصر الدين.

ثم لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ له الحمد في الأول والآخر، وهو المستعان على كل أمر، والمعين على كل خير، وهو القاهر فوق عباده، ليس بعد علمه شيء؛ نحمده على ما علمنا؛ يُمْنٌ على عباده ولا يُمْنٌ أحد عليه.



ليس بدعة مستجدة ولا حقيقة من محدثات الأمور في "فقه العلوم"، أن نتحدث اليوم عن الترجمة بوصفها فعلا تواصليا مكتملا بعناصره ومحدداته وأبعاده، واضحا في غاياته ومقدماته، يقبل الدرس الموضوعي على المحورين الآني والتاريخي معا، من حيث إنه تجربة إنسانية بين الحضارات والثقافات، ووصلة بين الأنساق والسياقات على حد تعبير هنري باجو: "الترجمة هي نقل نص من ثقافة إلى أخرى، ومن نسق أدبي إلى آخر؛ إنها إقحام نص في سياق جديد".¹

وفضلا عن ذلك، فإن الفعل الترجمي يضرب برواسيه في عمق الحدث التواصلية بين الأفراد والجماعات، بوصفه متعلقا بنقل منجز فكري أو ثقافي، مُحدث بآدوات تعبيرية، في سياق معطى، نحو سياق تواصلية ثانٍ، تؤطره هو الآخر محدّدات لسانية وفكرية ثقافية، قد تختلف إن قليلا أو كثيرا، لكنها تقتضي في كل الأحوال تضافر أطراف الخطاطة التواصلية نفسها، التي يستقيم ويكتمل بها الفعل التواصلية أحادي اللغة.²

غير أن المترجم، في هذه الصورة الإسقاطية على أقطاب الفعل التواصلية أحادي اللغة و"المثالي"، أي بحضور العناصر الفاعلة والمحددة حضورا ضمنيا أو فعليا بحسب طبيعة الخطاب (مكتوب أو منطوق، حوارية، وصفية أو إقناعية..)، يتميز بكونه متلقيا للنص ومنتجا له في آن واحد،³ بما أنه يتخذ موقع الوسط بين وعيين وأفقيين قرائيين؛ وعي الأفق الأول الذي تلقى النص بلغته الأصل ووعي الأفق الثاني الذي سوف يتلقى النص بلغة الترجمة، مع اعتبار وعي المترجم جزءا من وعي الأفق المترجم له.

1- PAGEAU, D. H., La littérature générale et comparée; Ed. Armand Colin, Paris, 1994, P.41 : "Traduire, c'est faire passer un texte d'une culture à une autre, d'un système littéraire à un autre; c'est introduire un texte dans un autre contexte."

2- Cf. HATIM, B. and MASON I., The translator as communicator, ROUTLEDGE-London, 1997, PP.1-7

3 - Cf. Ibid., P.2



وفضلاً عن ذلك، فإن الفعل التواصلي، من جهة المترجم، إنما يوجهه فعل تواصلي سابق، في محض لغته وسياقه ومحدداته التداولية، وهو فعل توطئه افتراضات الأثر اللاحق على المتلقي، بحيث يجب أن يكافئ (دينامياً) الأثر الابتدائي في العمل الأصلي، فيُملَى عليه من ثمة جملة الاختيارات الترجمية التي تحقق الوصل بين الضفتين؛ ذلك أن المترجم، في هذه المحاورة التواصلية بين الثقافتين اللتين تشكلان طرفي التواصل، إنما يقوم بوظيفة الموصِّل، إذ يحاول "عبر الحدود الثقافية واللسانية، وصل حدث تواصلي بحدث تواصلي آخر".¹

إذا سلمنا بأن مسار العملية الترجمية يمر عبر مراحل ثلاث: أولها الفهم، ثم تجريد البنية اللسانية ثم إعادة الصياغة،² فإننا نقر بذلك للمترجم بكامل الأحقية في تحديد مسار النص المترجم، لتحقيق الغاية التواصلية؛ وحجة ذلك أن إنجاز الترجمة مرهون بمدى فهمه ثم بطبيعة كفاءته اللغوية والتعبيرية، التي لا تنفصل بأية حال من الأحوال عن المواضع التواصلية في الأسبقة المنقول إليها على وجه التكافؤ لا على وجه التطابق أو التقابل اللسانيين.³

إنما يجد مصطلح التكافؤ هنا، قوته ومشروعيته، من كون الفعل الترجمي يتجاوز محاولة إحقاق التطابقات البنوية على محوري التأليف والاختيار، إلى أعمال ثلاثية القراءة والتأويل وإعادة الكتابة، بحيث يكون المنتج، كما يصفه دانيال باجو: "جملة من الاختيارات اللسانية والأسلوبية والجمالية وكذا الإيديولوجية"،⁴ التي تشكل

1 - HATIM Basil and MASON Ian., Op. Cit., P.1: "...to relay, across cultural and linguistic boundaries, an other act of communication"

2 - Cf. LEDERER, M. La traduction aujourd'hui : le modèle interprétatif, HACHETTE, Paris, 1994, P.113 : "La traduction interprétative se caractérise par trois étapes (...) : lecture- déverbalisation- réexpression du sens."

3 - Cf. Ibid; P50

4 - PAGEAUX, D. H., Op. Cit., P.42 : "La traduction (...) est le résultat d'un ensemble de choix d'ordre linguistique, stylistique, esthétiques, et aussi idéologiques."



شمولية الخطاب في بنيته ووظيفته، بما يوافق مواضع المنقول إليهم وأعرافهم التواصلية التي درجوا وفقها على تلقي خطابات مماثلة في سياقات مماثلة.

على هذا الأساس، وحينما نمعن النظر في كثير من الترجمات إلى العربية وبأقلام عربية، فإن ما نلمسه بوضوح مؤسف، هو تضعيع بنيانها وتشنت وحداتها، بحيث يصعب، وقد يستحيل، على قارئها وصل أطرافها لتشكيل انسجام الخطاب والإحاطة بمعناه التام؛ خاصة إذا كان جنس النص من تلك التي يُعد فيها هامش الاختيارات الأسلوبية ضيقاً، نظراً لطبيعتها التداولية وغايتها الإبلابية، التي تتوخى الدقة في نسيجها النصي، وفق مواضع كتابة معلومة، مثلما هي الحال في النصوص القانونية، على سبيل المثال لا الحصر، أو تلك التي نصطلح عليها في بحثنا هذا "بالنصوص التداولية".*

ولا شك أن العيب في تلك النصوص المترجمة لا يعزى إلى ناصية اللغتين (المصدر والهدف) لدى المترجم، بما أنه قد أصاب الوحدات الفكرية الصغرى (unités de pensée) واستطاع إيجاد المكافئات الأوفى لها في مستوى المقاطع؛ بل إن العيب يكمن في انعدام التتابع الدينامي بينها، بما يسمح تشكيل وحدة ترجمية مكتملة الدلالة، ثم من مجموع الوحدات تشكيل النص/الخطاب.

ودونما حاجة إلى أن نتوقف عند أهمية الاختصاص، وما قد ينجر عن عدم الإلمام بلغته، نود أن نشير إلى وثاقة الصلة بين الإبانة في إعادة الصياغة والإنجاز، أي على الصعيد النحوي والتركيبى، وبيان المعنى واكتماله في المنجز اللغوي على الصعيد التداولي الدلالي، أو ما يوجزه أحمد المتوكل في مفهوم "القدرة التواصلية" (Communicative competence)¹؛ ذلك أنها قدرة مؤلفة من مجموع

* - ينظر: العنصر الأخير من الفصل.

1 - ينظر: المتوكل أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط 1995،



ملكات لغوية ومنطقية ومعرفية وإدراكية واجتماعية، وهي التي تمكن المترجم من تحقيق الانسجام في نصه والجمع بين البعدين النصي وغير النصي.¹

وعلى هذا النحو يكون اشتغال المترجم - في مستوى الخطاب- مستغرقا لأبعاد النص كلها، اللسانية وغير اللسانية؛ بمعنى أن الفعل الترجمي يقتضي إستراتيجية حقة، تشمل تفاصيل الجزئيات وتام الكليات، بدءا من عناصر الاتساق وأدوات النصية وانتهاءً عند انسجام الخطاب. بيد أنها إستراتيجية - لا شك- تتفاعل فيها إجراءات من حقول معرفية مختلفة، يجدر بحكم الحتمية المنهجية تبريرها وبيان مدى مشروعيتها!

1. المبررات التداولية:

1.1 الفهم والتأويل:

حريٌّ بمن يمعن الاستقصاء في نظرية الترجمة، أن يدرك من طابعها الإجرائي، من حيث تعاملها مع واقع ملموس، هو التواصل اللغوي، أنه واقع يملئ عليها التوجهات المنهجية في مقاربة الظاهرة الترجمية، بوصفها موضوعا منفصلا عن الذات الدارسة، من منظور إبستمولوجي، حادثا في الزمان والمكان، يمكن دراسته على نحو نسبي من الموضوعية العلمية التي تنتشدها نظرية اللغة منذ مطلع القرن العشرين، إذا ما تحقق تبرير ماديته العلمية (La matérialité scientifique).²

إن مجرد حضور عنصر التواصل هنا، وفق ما تذهب إليه يمينه هلال، يثير بصفة حتمية ومباشرة مفهوم التداول (اللغوي)، باعتبار الأطراف المتواصلة³ من ثمة، فإن أقرب حقل معرفي يقع في نقطة التقاطع بين هذين المفهومين (اللغة

1 - نفسه.

2 - HELLAL, Y. La théorie de la traduction : Approche thématique et pluridisciplinaire, O.P.U, Alger, P.117

3- Op. Cit.



والتداول)، ويسمح بتمحيص الظاهرة والتدقيق فيها، هو حقل التداوليات اللسانية، الذي يؤسس شبكته التحليلية على معطيات علم الدلالة وعلم النفس، بحيث يمنحانه، حسب هلال دائماً، قاعدة نظرية مفادها جملة من المسلمات:¹

1. أولها أن مسار الفكر واللغة متباينان، بحيث إن الفكر متعدد الأبعاد ومستمر واللغة خطية متقطعة ومُحدّثة على محور زمكاني؛
2. ثانيها أن الفكر أسرع تشكلاً من تجسده لغوياً؛
3. والثالثة هي استحالة التنبؤ بالبنية التي تتخذها الفكرة نظراً لتعلقها بالقصدية اللا متناهية الاحتمالات؛
4. والرابعة أن الفعل الكلامي ليس مجرد تمظهر شكلي للفكر في بنية معينة، بل أيضاً تكييف للرسالة وفق خصائص المتلقي النفسية والعضوية؛
5. والأخيرة هي أن الإنجاز اللغوي يتحدد شكله من خلال التفاعل في الخطاب، ومن ثمة يتمشى مع ما يستلزمه قطبا التواصل، فيخضع لضرب من المواضعة بينهما تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المتلقي وتوقعاته، فهو من ثمة - أي المنجز اللغوي- محل تجاذب إنساني وتداول وتفاعل منتج، أحد أهم عناصره هو الفهم".²

فإذا نحن انطلقنا ابتداءً، من خطاطة التواصل أحادي اللغة، كما أشرنا إليها سالفاً، ألفينا التواصل يصدر عن قصدية تتمثل في الرغبة في تحيين Actualisation حمولة فكرية، من خلال وسائل إنجازية ليست بالضرورة لسانية فحسب، بل قد تشمل مجموع المرجعيات المشتركة بين القطبين المتخاطبين وعناصر السياق اللسانية وغير اللسانية، وكذا حداً من المعارف الموسوعية؛ لذلك فإن فهم خطاب ما في شفرته، حسب ماريان لديرير، يقتضي إعمال الكفاءة اللسانية والمعرفة

1- Idem.

2 - Ibid., PP. 117, 118 et 119.



الموسوعية معا، على أساس أن تلك الكفاءة اللسانية الكامنة في الذاكرة بصورتها اللفظية (forme verbale) تعد ذخيرة المترجم المعرفية أيضا.¹

وعلى هذا النحو، فإن المترجم وهو يتعامل تعاملًا أوليًا مع النص الأصل بوصفه رسالة مكتملة - بالمعنى التواصلية - (أي بحضور الباث والمتلقي والشفرة والقناة.. وما إلى ذلك من عناصر الرسالة)، يقوم بعملية ترجمة في "الدرجة الصفر"،² يقتضيها فهم أي منجز لغوي، على حد تعبير جورج شتاينر في قوله: "إن الإنسان يبادر إذن إلى عملية ترجمة، بكل ما للكلمة من معنى، كلما تلقى رسالة منطوقة من غيره. أما الزمن والمسافة واختلاف زاوية النظر والمرجع، فلا تزيد إلا من الصعوبة فيها." ³

لهذه العلة نجد الخطاب يتميز بخاصية الحذف، نظرا لعلم كل طرف بقدرة الطرف الثاني على التأويل، لكن بقدر الاشتراك في المعطيات السياقية بينهما، أي كلما كانت تجمعهما مرجعيات مشتركة حول مضمون الخطاب، لأن المقصود (Le vouloir-dire) معلوم من الإحالة والتلميح والإضمار وكافة الأدوات التي تحقق خاصية الاقتصاد ضمن المقام التواصلية. لذلك، فإن الكلمات لا تكتسي معانيها ولا يتحقق الفهم إلا داخل الخطاب.⁴

1 - Cf. LEDERER, M. Op. Cit., P32

2 - أبو فاضل جينا، المترجم في عمارتي النص، الشكل سمة دخول إلى المعنى، سلسلة المصدر والهدف، مدرسة الترجمة، جامعة القديس يوسف، بيروت، 2005

3 - STEINER, G. (1978), Après Babel: une poétique du Dire et de la traduction, Ed. Albin Michel, Paris, P55 : "L'être humain se livre à un acte de traduction, dans tous les sens du terme, chaque fois qu'il reçoit d'un autre un message parlé. Le temps, la distance, la variété des points de vue et des références ne font qu'augmenter la difficulté."

4 - Cf. HELLAL, Y., Op. Cit. PP. 120-121



وانطلاقاً من أن الفهم والإفهام هما غاية الفعل التواصلية وأن "الكلام، في المقام التواصلية، ينجح إلى الحذف بالضرورة، فإن كل فهم هو تأويل"¹، وما يزيد تأكيد ذلك هو أننا في مقام الترجمة لسنا بصدد التعامل مع المنطوق، الذي ميزته حضور المرجع ضمن العالم المتحدث عنه والمستغرق لكل الأشياء المشار إليها بالأدوات اللغوية (الضمائر، الإشارات، العوائد..)، مما يجعل العلامة تغيب في المرجع، بل نحن بصدد التعامل مع نص مكتوب، ميزته ثبات العلامة لكن مع غياب المرجع، فضلاً عن غياب خاصية الحوار، لأن الكاتب غائب عن فعل القراءة والقارئ غائب عن فعل الكتابة، مما يفتح المجال أمام القراءة بوصفها "تأويلاً لاستحضار المرجع"²؛ وبما أن الحامل اللساني (Le support linguistique) هنا هو من نمط مكتوب، فإن الاستحضار لا يتم إلا داخل نطاق المكتوب وبأدواته. إنه باختصار، تأويل اللغة باللغة.

يؤكد جورج ستاينر STEINER, G. على أن اللغات تختلف اختلافاً متفاوتاً من حيث سمة الاقتصاد والتصريح والإضمار والإطناب، لكن في كل الأحوال، ومهما تكن طبيعة اللغة، فإن ما يظهر لنا من مجملها في الخطاب، هو برأيه كمثّل ما يظهر من "الجبل الجليدي"³؛ لذلك فإنه يعتبر أن أهم ما في العملية التواصلية

1 -Idem : "Comme, en situation de communication, la parole est nécessairement elliptique, toute compréhension est interprétation"

2 - RICOEUR, Paul, Du texte à l'action : Essais d'herméneutique II, Ed. Seuil, Paris, 1998, PP. 155-157

- يعتبر بول ريكور التأويل بمثابة فن الفهم المطبق على المكتوب، بل يجعله ضرباً من الفهم الذي يفجر جنس النص؛ كما يؤكد أن الغاية ليست في فهم النص، بل في التأويل، لأنه تملك أو امتلاك للمعنى، يمكن من ثمة التعبير عنه [باللغة]؛ وهنا يستحضر المفهوم الأرسطي: أي إن التأويل هو "تأويل باللغة قبل أن يكون تأويلاً للغة" (مص. نفسه: ص 160-175) .

3 - STEINER, G. Op. Cit.; PP.29 : "Le discours ne représente que la pointe de l'iceberg."



هو "التأويل بما يمنحه للكلام من حياة تتجاوز اللحظة والمكان اللذين لُفظ أو كُتب فيهما"،¹ بل إن كل قراءة نقدية معمقة، تُسائل النص في ماضي لغته أو جنس أدبه، هي في نظره فعل تأويل.²

لعل هذه هي أهم المحددات المنهجية التي يمكن من خلالها أن نطرح بقوة المبرر النظري والعملي لأي إجراء إنجازي في إعادة الصياغة (حتى داخل اللغة الواحدة) وكذلك أن نطرح المبرر الوحيد لكل الاختيارات اللسانية والأسلوبية والجمالية والإيديولوجية سائلة الذكر، أثناء عملية الترجمة أو أثناء الفعل التواصل على العموم، بما أننا نسلم أن الترجمة هي فعل تواصل؛ وإنما يتمثل هذا المبرر في التأويل، الذي سوف نجتهد، من خلال محطات هذا البحث، في تحليل تمظهراته على مستوى الحامل اللساني المترجم وعلى صعيد النصية بالتحديد.

وإذا نحونا هذا النحو، نخلص إلى اعتبار فعل الترجمة فعلاً تواصلياً صرفاً، تتطابق خطاطته وخطاطة التواصل (أحادي اللغة)، بأقطابها وعناصرها ومسارها؛ كما نهتدي إلى القول بأن آليات الترجمة لا تختلف في شيء عن آليات التواصل أحادي اللغة، وإنما يتعين على المترجم إعادة صياغة المعنى وفق قواعد ومواضع الكتابة في اللغة الهدف، بحسب ما تمنحه من وسائل معجمية وتركيبية وأسلوبية.

غير أننا نجزم من جهة أخرى، بأن الترجمة ليست عملية استبدال علامات لسانية بعلامات أخرى من نظام لساني آخر، بل إنها عملية تقع في معمعة المقام التواصل على خط الإصدار والتلقي، وهي فهمٌ لا يتفقق عن مقام التلفظ، ويمر عبر قناة معلومة ليصل إلى التجريد اللغوي ثم إعادة الصياغة.

2.1 ثنائية النص / الخطاب:

1 - Ibid.; P.37 : "Ce qui m'intéresse, c'est 'l'interprétation' en ce qu'elle donne à la parole une vie qui déborde l'instant et le lieu où elle a été prononcée ou transcrite."

2 - Cf. Ibid., P.P. 34-36



على ضوء ما تقدم من معطيات، نهتدي إلى القول إن الترجمة لا يمكن أن تبدئ إلا من حيث ينتهي الفهم، ولا يمكن للفهم أن يرسو إلا حين اكتمال الرسالة؛ وباستنباط منطقي بسيط، نخلص من المقدمتين المنطقيتين، أي من الفهم واكتمال عناصر الرسالة، إلى أن الوحدة الحاملة للمعنى والتي يمكن ترجمتها، ليست في البناء اللساني منعزلاً، بل هي الرسالة شاملة بوصفها وحدة معنى (unité de sens).¹

غير أن المعنى كما رأينا أعلاه، لا يتأتى فهمه ولا يتسنى القبض عليه إلا بإعمال مكملات معرفية (compléments cognitifs) ليست من جنس الحامل اللساني؛ ذلك أن " المعنى هو قصد خارج عن اللسان، سابق لتعبير الذات المتكلمة ولاحق لتلقي الخطاب لدى الذات المتلقية [...]". من هذا المنظور، ينتهي بنا المقام إلى أن نرى في تسلسل الكلمات مؤشرات يغرفها المخاطب من [...] اللغة؛ يعرفها المخاطب، (لكنها) ليست بالنسبة للأول إلا معالم لفكره ومجرد مطية بالنسبة للثاني لبناء المعنى".²

ومن جهة أخرى فإن ارتباط المعنى ارتباطاً كلياً وحتمياً بقصدية المتكلم/الكاتب اللامتناهية الاحتمالات، التي أشرنا إليها سالفاً بخصوص علاقة الفكر باللغة، يجعل حجم المنجز اللغوي لدى المتلفظ غير محدد من جهة الكم، إلا بقدر اكتمال المعنى في ذهنه وتوقف حاجته إلى التعبير؛ أي لدى شعوره بأن المنجز الذي قدمه قد استوفى دلالة القصد في صدره.

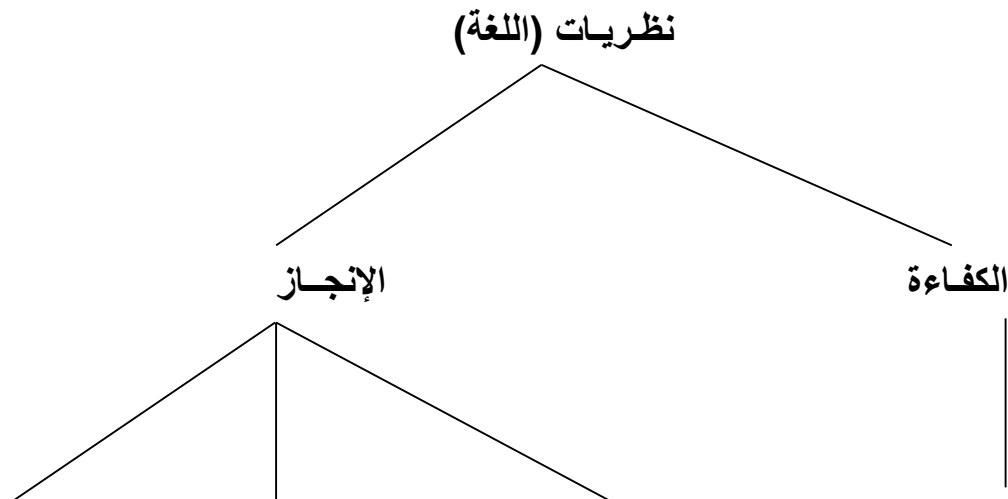
1 - Cf. LEDERER M.; Op. Cit., PP. 27-28

2- SELESKOVITCH, D., in : Ibid., P.24: "Le sens est un vouloir dire extérieure à l'expression chez le sujet parlant, postérieur à la réception du discours chez le sujet percevant(...)de cette perspective, on est amené à ne plus voir dans l'agencement des mots que des indices, puisés par le locuteur dans (la langue), reconnus (...) par l'auditeur, (mais) ne servant au premier que de jalons pour sa pensée, et au second que de tremplin pour la construction du sens."



يسوقنا هذا إلى طرح قضية حرجة، على الصعيد الإستمولوجي، هي تحديد موضوع الدراسة بماديته العلمية (Matérialité scientifique)، بوصفها شرطاً في تحقق معيار الموضوعية العلمية، بدءاً بالتعريف: ما هو هذا المنجز اللغوي؟ ما طبيعته وما حجمه وما بُعده؟.. إلى غير ذلك من التساؤلات المنهجية؛ خاصة إذا علمنا أن المتغير النوعي هنا هو الكتابة، من حيث إننا حصرنا مدونتنا التطبيقية في "النص" المكتوب دون المنطوق.

وهنا نعرض ملاحظة منهجية نخالها على قدر بالغ من الأهمية، من جهة المقاربة التي تبنيها في معالجة الموضوع، مفادها أن مقولتي النص والخطاب، وإن كانتا تقعان في نقطة تقاطع حقول معرفية شتى، أولها النقد الأدبي، إلا أن ورودهما في بحثنا وتعاطينا إياهما بالدرس والتمحيص، إنما هو من جهة إجرائية، يقع في حقل التداوليات اللسانية، لتوسطها العلاقة بين دراسة الشكل اللغوي وتأويله داخل السياق وبين الكفاءة والإنجاز، كما يبينه الشكل أدناه، الذي نقترضه من قاموس التداوليات لجاك موشلر وأن روربول (MOESCHLER, J. et REBOUL, A).





اللسانية التداولي السوسيولساني السكيولساني

<الشكل>، الدلالة التأويل داخل السياق التسييق الاكتساب

مجال النظرية التداولية¹

- شكل رقم 1 -

أما من منظور الدراسات الترجمية ونظرياتها، فإننا نحدد نطاق هذه الدراسة بأدواتها الإجرائية ضمن نموذج تحليل الخطاب في تصوره العام، أي بدءاً من إرهاباته الأولى في مجال اللسانيات التطبيقية ونموذج هاليداي الوظيفي، خلال السبعينيات، الذي استمدت منه مبادئ وظيفية في تحليل الترجمة، وانتهاءً عند تحليل المستويين التداولي والسميائي للترجمة في أنموذج حاتم باسل وإيان مازن.²

1- MOESCHLER, J. et REBOUL, A.; Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique, Ed. Seuil, Paris, P.35

2 - Cf. MUNDAY J., Introducing translation studies: Theories and Applications; London, Routledge, 2004, PP.89-99



1.2.1 نظرية النص:

الحقيقة أن الحديث عن نظرية النص هو حديث عن نظريات؛ لأن الأمر يتعلق ببؤرة اجتمعت فيها جملة معارف (épistémès) مختلفة وحتى متباعدة، تضافرت بحكم الضرورة الإبستمولوجية،¹ لوضع تعريف يندرج ضمن نظرية شاملة ومتعددة الأبعاد، تهتم بالبنية الداخلية ولا تقصي الامتدادات الخارجية لهذه الظاهرة (النص)، التي توسطت الإنتاج اللغوي والتفاعل الاجتماعي.

والواقع أنه لما ارتبط مفهوم النص بالكتابة، في الاستعمال الكلاسيكي، لا سيما في فقه اللغة وتفسير النصوص القديمة ودراسة اللغات الميتة، اقترنت دراسة النص – في البداية- بدراسة العلامة، من منظورها الكلاسيكي النسقي المغلق والبنوي بالذات؛² فلم تنأ بذلك اللسانيات السوسيرية عن اعتبار الجملة وحدة تحليلية ودلالية، تماما كما لم تجد البلاغة القديمة عن الانشغال بمعيارية الإنجاز البلاغي مقارنة بالنظام، مهمة بذلك أشكال الإنجاز اللغوي المنطوقة.³ أما الأسلوبية، في نسخة شارل بالي، فاهتمت بالتداخل بين الملفوظ والتلفظ دون النظر في انتظام الملفوظات ذاتها، وعلى هذا النحو أدى التعاطي الكلاسيكي إلى فراغ في نظرية النص، زاد من إلحاح الحاجة إلى تدارك الأبعاد المهمة.⁴

ومع مطلع الستينيات، بزغ جيل جديد من الألسنيين، انتقد تصور العلامة القائم وأعلن نطاقا جديدة لدراسة النص، كانت تنسب في الماضي إلى مجال الأدب والنقد الأدبي؛ فطفقت الحلق المعرفية تقدم نظرياتها في النص واللغة عموما، مروراً بـ: كرناب، روسل، فتغنشتاين، ثم حلقة براغ وجاكوبسون.. ووصولاً عند التيار

1 - Cf. BARTHES, R., Théorie du texte, in: ,Encyclopædia Universalis, V6, 2000, France S.A.

2 - Idem.

3 - Idem.

4 -Cf. DUCROT, O. & TODOROV, T., Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, Paris; Ed. Seuil, P.375



السيمولوجي بفرنسا، الذي أفضت دراساته في مجال تحليل الخطاب إلى فتح التساؤلات التأسيسية عن وحدات الخطاب البنوية في ما فوق الجملة؛ مما ألزم السيميائيات بضرورة تقعيد مفهوم النص بوصفه وحدة خطابية تختلف عن الجملة بنويا وتتم داخله دراسة كل الظواهر اللسانية.¹

وفي ذروة هذا التصور، الذي لم يتحرر من البنوية، وفي أوج تجلياتها، جاء تدخل جوليا كريستيفا مزعزا للموازن ومفجرا للنسق نحو جوانب مهمة، تتعلق بإنتاج النص وبفضائه وبتاريخه.. الخ،² فقدمت تعريفا انبثقت منه كثير من المقولات النظرية اللاحقة: مثل التدليل، الإنتاج، التناص، النص الظاهر والنص الخفي..، علما أنها تعتبر النص "أداةً عبر لسانية تعيد توزيع نظام اللغة بربط العلاقة بين كلام تواصل يهدف الإبلاغ المباشر، ومختلف الملفوظات السابقة أو الآنية".³

والنص من منظورها " ليس مجموعة من الملفوظات النحوية أو اللانحوية؛ إنه كل ما ينصاع للقراءة عبر خاصية الجمع بين مختلف طبقات الدلالية الحاضرة داخل اللسان والعاملة على تحريك ذاكرته التاريخية، وهذا يعني أنه ممارسة مركبة يلزم الإمساك بحروفها عبر نظرية للفعل الدال الخصوصي، الذي يمارس لعبه بواسطة اللسان؛ وبهذا المقدار فقط يكون لعلم النص علاقة مع الوصف اللساني".⁴

وعلى هذا النحو جعلت كريستيفا النص جزءاً من مواضيع المعرفة السيميائية وممارسة تدليلية، يُنَاط بالسيميائيات وحدها -من بين الحقول الأخرى- اختراقه ودراسة إنتاجه وتحويل المعنى.⁵ بيد أن هذه الخرجة المتميزة لجوليا كريستيفا

1 - Cf. BARTHES, R., Op. Cit.

2 - Idem.

3 - Idem : "Nous définissons le texte comme un appareil translinguistique qui redistribue l'ordre de la langue en mettant en relation une parole communicative visant l'information directe avec différents énoncés antérieurs ou synchroniques."

4 - جوليا كريستيفا، علم النص، تر. فرد الزاهي، دار طوقال للنشر، 2014، الدار البيضاء 1997، ص 14.

5 - ينظر: مص. ن، ص 19.



لم تشذ عن التيار الشامل لنظرية النص آنذاك، الذي كان يصب في غاية واحدة اصطلاح عليها "بعلم النص"، روّادها: درسler، دوبرجراند، أيزنبرج، بثوفي، فوندرليتش، سوينسكي، فندايك وغيرهم ممن حاولوا توسيع مقاربة النص إلى أبعاد خارجة عن اللغة وتداولية، من جملتها مفاهيم: الفعل التواصل، إنتاج النص، تلقي النص، الكفاءة والإنجاز، القصديّة، المقام التواصل... الخ، وذلك بحسب تعدد الأوجه التي ترى منها الحقول المعرفية موضوعها المشترك: (النص).¹

ولما كان اتفاقهم على أن المعنى الكلي للنص أكبر من مجموع المعاني الجزئية التي تشكله، وأن النص لا يستأهل تسميته إلا مكتملا كوحدة كبرى شاملة، تحقّق التقاوّم واتفاقهم على ضرورة وضع المعايير التي تميز النص من اللانص، من خلال رؤية شاملة تنطلق من مسلمة أن النص "وحدة متكاملة، لها أنماط تتباين وفق سياقات التفاعل الاجتماعي (...). تختلف عن الجملة ولها بنى كبرى وأخرى صغرى وتتحكم في إنتاجه عدة عمليات لغوية ونفسية واجتماعية ومعرفية"²؛ معنى ذلك، أن دائرة الدراسة والتحليل قد اتسعت على هذا النحو إلى فضاء الخطاب، الذي طرحت من خلاله فكرة أو مقولة الانسجام، وهي مخاض الإشكال حول مدونة التحليل النصي: هل هي المكتوب أم المنطوق وما الحدود الفاصلة بينهما؟³

والحقيقة أن رسم تلك الحدود إنما كان رسما لحدود الحقول المعرفية، المتداخلة والمشاركة في موضوع التحليل، لكنها تختلف مبدئيا في طبيعة المقاربة؛ فهناك تحليل سوسولوجي للخطاب وآخر لساني وثالث نفسي وغيره أنثروبولوجي،

1 - ينظر: يحيى سعيد حسن، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1،

القاهرة 2004، ص ص 80-82

2 - م.ر.س، ص ص 93-97.

3 - جوليا كريستيفا، الم.ر.س، ص 102.



مع أنها تندرج كلها تحت تحليل الخطاب،* بمفهومه الواسع دون المفهوم القطاعي المتعلق بحقل أو مدرسة أو توجه، لا سيما في نطاق علوم اللغة.¹

تجدر الإشارة هنا إلى أن استعمال مصطلح الخطاب غير مستقر بين الأقاليم تبعا لطبيعة المقاربة وتبعا للاعتبارات الإبستمولوجية التي تميز المدرستين الفرنسية والإنجليزية عن بعضهما البعض؛ فقد نجد الخطاب يرد مرادفا للنص أو مرادفا للمفوض، كما ينطبق على الإنجاز المنطوق والمكتوب كليهما، شريطة حضور عنصر السياق ومحددات الإنتاج؛ ومصدر هذا القلق في الاستعمال إنما هو من اختلاف الحقول المعرفية في تحليلها، بين البنية والوظيفة.²

2.2.1 الإسقاطات النظرية في مجال الترجمة:

1.2.2.1 النموذج الوظيفي:

يقوم هذا النموذج على مبدأ أساس، مفاده أن النص وحدة ترجمية لا يمكن ترجمة عناصرها منعزلة إلا ضمن خطاب محدد بسياقين: لساني وتداولي؛ وهو في هذه الحال، يتخذ وظيفة تواصلية تتحدد بأقطابها الثلاثة المتفاعلة: الكاتب والمترجم وقارئ الترجمة، كما أن هذه الوظيفة هي التي يتحدد من أساسها نمط النص (text

* - نشير إلى ضرورة التفرق بين تحليل الخطاب ولسانيات الخطاب، علما أن الدارج في الاستعمال الإنجليزي هو تحليل الخطاب (Discourse Analysis) للدلالة على الثاني أو ما عرف بنحو الخطاب ويعرف الآن بلسانيات النص.

1 - Cf. MAINGUENEAU D., Les termes clés de l'analyse du Discours, Paris; Seuil, coll. "Mémo", 1996, PP. 11-12

2 - Cf. Alpha Osman Barry, Les bases théorique en analyse de discours, In: Les textes de méthodologie; www.Chaire-med.ca



(type)، ومن ثمة أسلوب الترجمة، بناءً على نموذج هاليداي الوظيفي،¹ شرط أن تتم دراسة عناصر البنية والنصية والسياق والاتساق وغيرها داخل الحامل اللساني بوصفه مظهراً مادياً لقصدية الإنجاز.²

وبصرف النظر عن التوجهات الفرعية التي يمكن أن نبينها في تشعبات هذا النموذج، نشير إلى أنه يركز أساساً على لسانيات النص، كما يستعين بحقول معرفية مجاورة ومتقاطعة، مثل التداوليات والسيمانيات وتحليل الخطاب، للحسم في قضايا هي من صميم اهتمامات هذه اللسانيات النصية.³

لقد عرف هذا النموذج أوج تطوره بألمانيا على وجه الخصوص، في سنوات السبعينيات والثمانينيات، إثر تطور لسانيات النص واشتداد عود المقاربة الوظيفية والتواصلية في تحليل الترجمة؛ وكان من أبرز أعلامه المنظرة: Katharina REISS مع مقاربتها الوظيفية في تصنيف أنماط النصوص ووظائف اللغة، التي جاءت على مرتكز منها نظرية Justa Holz-Mänttari حول "الفعل الترجمي" (translational action).⁴

كما جاءت على إثر هاتين النظريتين نظرية Hans J. Vermeer التي توجه بها نحو النص المستهدف بكامل أبعاده الوظيفية، فاصطلح عليها بـ "Skopos" (الهدف أو الغاية باللاتينية)، وقد عمل على تعميقها منهجياً بمعية K. REISS مستعينا

¹ - قصد مفهوم محفل الخطاب (Discourse Register) بمحدداته الثلاثة: المجال والفحوى وطبيعة الخطاب

المادية (ينظر: العنصر 3 من الفصل).

2 - Cf. SHAHEEN Mohammed, Theories of translation and their applications, Jordan, Dar Al- Thaqafa Library (ed), PP.43-50 and 148-149

3 - Cf. Ibid., PP.50-51

4 - Cf. MUNDAY J., Op. Cit., Chapter 5 (PP.73-88)



بخطاطتها لتصنيف النصوص؛ ذلك أن وجه الاتفاق والقاسم المشترك بينهما، بل بين ثلاثتهم، هو الغاية الوظيفية، سواء كان التركيز على النص الأصل أم الهدف.¹

أما رايس، فينخرط توجهها ضمن التيار الوظيفي التواصل، الذي شهد اشتداد عوده بألمانيا في سنوات السبعينيات والثمانينيات، والذي نقل دراسات الترجمة من النسق المغلق واللسانيات التقليدية إلى رحاب وظيفية ونسق مفتوح، باعتبارها فعلا تواصليا بين الثقافات؛ إذ تعمل رايس على بسط أربعة مفاهيم والربط بينها، وهي: وظيفة اللغة، نمط النص، جنس النص وإستراتيجية الترجمة.²

وأما هانز فريمر فيعمل على تحديد إستراتيجية الترجمة وفق وظيفة النص الهدف بدل الأصل؛ ولتحديد نمط النص حسب الوظيفة يستعين بنظرية رايس، علما أنهما قد أصدرتا كتابات مشتركة. في حين لا تخرج هولز منتاري عن هذا المنحى، إلا أنها تتميز بوضعها الترجمة التجارية المحترفة ضمن سياق سوسيوثقافي، فضلا عن تحديدها أسلوب أو إستراتيجية الترجمة بناء على مبدأ ملاءمة المعنى للغاية الوظيفية بدل مبدأ تكافؤ المعنى.³

2.2.2.1 النموذج التداولي: تحليل الخطاب

وإن كان هذا النموذج يعد امتدادا لسابقه، من حيث مبادئ تحليل النصوص وتصنيفها، واعتماده على المقولات التي طورها هاليداي في النحو الوظيفي واللسانيات التطبيقية على وجه العموم، إلا أنه يتميز عنه بحركية التحليل؛ فإذا كان تحليل النصوص يقف عند وصف انتظامها وبنائها (بنية النص، النصية، الاتساق.. الخ)، فإن تحليل الخطاب يضع تلك النصوص في السياق ليرى كيف تحرك اللغة مجموع العلاقات في خضم التواصل، محتفيا بكل الأبعاد التداولية؛ من قبيل ذلك

1 - Cf. Ibid.

2- Cf. Ibid., P. 86

3 - Cf. Op. Cit., P.87



جمعه بين تحليل البنيتين الصغرى والكبرى (Micro structure et Macro structure) والربط بين طبيعة الاختيارات اللسانية والوظيفية التواصلية للنص.¹

يبدو تحليل الخطاب بالنسبة لنظرية الترجمة نموذجاً طموحاً جداً وعملياً، إذ يتجاوز الدراسات الوصفية والمقارنة بين النص الأصل والنص الهدف، إلى اقتراح منهج للترجمة ونقد الترجمة* وكان من أبرز أعلامه J. House الذي قام بإسقاط نموذج هاليداي الوظيفي في تحليل محفل الخطاب (Discourse Register) على نقد الترجمات، من خلال المقارنة بين النص الأصل والنص الهدف في مستويي الجنس الخطابى ووظيفة اللغة في المقام التواصلى (communicative situation)، لتحديد أسلوب الترجمة المتبع وحصر الأخطاء الحادثة منه.

تقدم Mona Baker، ضمن المنحى نفسه، والتعليمي في حقيقة الأمر، نموذجاً يُعنى بكافة المستويات في الترجمة، بدءاً من أدنى مستويات النصية ووصولاً إلى الانسجام والمستوى التداولي، محللة في خضم ذلك عناصر الاتساق ومبينة الفروق بين اللغات في موضوعة الموضوع والمحمول (Theme and Rheme) على صعيد البنية وكذا على صعيد التداول وعلاقتها بالمقام التواصلى. وتجدر الإشارة إلى أن بيكر تولي الاتساق في هذا المنحى اهتماماً خاصاً، كونها تعدّه، في الترجمة، متعلقاً بوظيفة فوق نصية (Meta textual function)، تفتح الباب أمام التأويل وتصريح المضمر ورهانات القصديّة، لكن في إطار المواضعة السيميائية_ الاجتماعية.²

ولعل أبرز اسمين في المقاربة التداولية للترجمة، هما باسل حاتم و إيان مازن (Hatim Basil & Ian Mason)، بأعمالهما المشتركة حول ترجمة الخطاب وسيميائية السياق؛ حيث يوليان اهتماماً بالغاً بالقصديّة في الإنجاز وبالعاملين الذاتى

1 - Idem.

* - تعد أعمال Jean Delisle عينة نموذجية عن ذلك؛ لكنه يقترح المنهج في إطار تعليمية ترجمة النصوص التداولية، ولا يظهر جازماً في مدى نجاعته على الصعيد الاحترافى. (ينظر: مقدمة الكتاب).

2 - Cf. Op. Cit., PP.95-98



والإيديولوجي، بل يحاولان تقديم شبكة تحليلية (une grille d'analyse) ونموذج لتحليل النصوص، يكون قابلاً للتطبيق على الصعيدين التعليمي والاحترافي؛ وهو عبارة عن حوصلة من أربعة حقول معرفية متقاربة ومتقاطعة هي: النحو الوظيفي، لسانيات النص، تحليل الخطاب والتداوليات، على الترتيب، بحيث تسمح بتتبع خط الانجاز التواصلية: النصية وكل ما يتعلق بالبنية (الاتساق، الانسجام..)، عالم النص (التناسق وسمياء النص)، محفل الخطاب، ثم تداوليات الخطاب (القصدية، المقام التواصلية..)، للتمكن من تحديد مسار الانجاز الترجمي.¹

3.1. المقام التواصلية:

حري بنا، ونحن نجري على الترجمة هذه المفاهيم ونقحمها في مدار التواصل ومسار التداول اللغوي ونسقطها على خطاطته إسقاطاً، أن لا يغيب عن أذهاننا برهة أن التواصل البشري إنما يقع، من حيث الزمان والمكان والقصد وحوارية الخطاب، في مقام يضبط استراتيجيات الإنجاز اللغوي، أو لنقل يضبط تحيين الكفاءة اللغوية، بما هو كفيل بتحقيق تواصل أمثل وبجهد أقل، أي بخاصية الاقتصاد.

وبما أن الترجمة وثيقة الصلة بنظرية اللغة (La théorie du langage)، باعتبارها تنطلق أساساً من الكفاءة الفردية المحيئة،² وكونها تماشت في تطورها مع تطور اللسانيات، فقد يبرر لنا هذا تتبع آخر خطى الدراسات اللسانية، وبالذات في توجهها التفاعلي (Le mouvement interactionniste)، الذي يدرس الحدث التواصلية بوصفه ملفوظات مُحَيَّنة في مقامات تواصلية خاصة، وبوصف الخطاب محاورة

1 - Cf. HATIM and MASON., Op. Cit., PP14-35

2 - Cf. STEINER, G. Op. Cit.; PP. 55 et 54



(Négociation) تدرج ضمن سلوك ترميزي (Comportement symbolique) وتفاعل اجتماعي.¹

والحال أن الاقتصاد في الفعل التواصلية إنما هو وليد التفاعل في تداول الخطاب، ضمن المقام التواصلية، والاشتراك في معطيات السياق، بما يكفي المتخاطبين عناء الإطناب والتفسير، فيجئان إلى الحذف (l'ellipse) وتصريف الأفعال الكلامية، ثقةً منهما بقدرة الفهم والتأويل لتركيب المعنى؛ فعلى هذا النحو، وإذا كانت الترجمة فعلاً تواصلية من مستوى ثان، فمن غير المعقول ألا تخضع هي الأخرى لاعتبارات السياق والمضمر واللفظي وغير اللفظي (Le verbal et le non verbal)، وهي كلها اعتبارات لا تقع إلا في قلب الحدث التواصلية وفي مقامه، ولا ضير من التذكير أن المقام هنا هو مقام تواصل عبر- ثقافي يؤدي فيه المترجم وظيفة الموصل والقناة.

أضف إلى ذلك أن النص (الأصلي) في مجال الترجمة هو " ثمرة تفاعل بين المترجم ومادية التسلسل الخطي أو الصوتي، وهو يتعدى إطار موضوعي المعرفة الثابتين، أي اللغة والكلام، ليكون موضوع فهم دينامي: "2 فهم اللغة في الاستعمال؛ وبهذا فإن النص لا يخلو من القصدية، قصدية تحيين الفهم وتحقيق التواصل مع السياق المستجد، أي الأفق المترجم له؛ وبما أنه تحيين "باللغة"، فإنه يطلب ويتطلب بالضرورة كفاءة المترجم اللغوية.

يميز الباحث اللساني الألماني E. Coseriu، بخصوص الكفاءة اللغوية،³ بين ثلاثة مستويات من اللغة: مستوى نشئي، يتعلق بملكة جنس الإنسان اللغوية

1 - Cf. Alpha, Osmann Barry, Op. Cit.

2 - LEDERER, Op. Cit., P96 : « ...le texte original peut être défini comme le produit d'une interaction entre le traducteur et la matérialité d'une chaîne graphique ou sonore. Il dépasse le cadre de la langue et de la parole, objets statiques de savoir ; il est l'objet dynamique de compréhension. »

3 - COSERIEU, E., Sprachkompetenz,, Franck Verlag, Tübingen, Munich, 1988.



(Allgemeinsprachlich Kompetenz)، ومستوى حادث (einzelsprachliche)، أي مكتسب، يتعلق بالكفاءة في اللغة المنطوق بها بحكم المولد لا بحكم الأصل، أي إنها ليست بالضرورة اللغة الأم. أما مستوى الكفاءة الثالثة فهو مستوى النصوص، ويصطلح عليها "بالكفاءة النصية" (Textkompetenz)، وهي كفاءة تتعلق بالأداء الفردي في سياق معطى لتحقيق نشاط مبدع، يتم فيه اللجوء إلى معارف لسانية وأخرى غير لسانية مسبقة؛ وتقع الترجمة بالذات في هذا المستوى الأخير، لأنها لا تتعلق بكفاءة المترجم اللسانية النصية، فهو والكاتب فيها سيان، ولا تتعلق بكفاءته اللسانية في لغته الأم لأنها مجردة من السياق، بل تتعلق بكفاءته النصية، أي بالتحيين ضمن السياق.¹

وما من شك في أن تحيين نص ضمن سياق ما مصحوب بقصدية، يقتضي توظيف إستراتيجية تؤثر بالضرورة في البنية والنصية* (Texture)، مهما كان نوع النص، مكتوبا أم منطوقا، تقنيا أم أدبيا؛ لذلك فإن تحليل الترجمة يجب أن يُعنى بعلاقة الملفوظات بتأويل قصدية مستعملها، وهذا ما مجاله التداوليات، بالإضافة إلى دراسة أشكال تفاعل العلامة (النص) ضمن محيط سوسيوثقافي، وهذا ما مجاله السيميائيات. إنها باختصار: دراسة النص في السياق، ذلك أن الخصائص التي تميز النص من اللا نص، ليست إلا جزءا من قصدية شمولية تحمل مستعملي اللغة على إيصال المعنى وفق خطة أو إستراتيجية نصية لا تخرج عن الممارسة السوسيو نصية في مجتمع معين.²

هذه القصدية في استعمال اللغة ضمن سياقات محددة وبأحسن طريقة لتحقيق أحسن نتيجة إبلاغية أو تواصلية، هي التي تحدد سلفا شكل الملفوظ وبنيتها، لكن شكل الملفوظ لا يخرج عما عهده الطرف المتلقي من مواضع اللغة والتواصل

1 - Cf. Ibid., P.96

* - أي في الجملة وفي النص.

2 - Cf. HATIM and al. Op. cit., PP 10 and 20



المكتوب أو المنطوق، فيلجأ الكاتب/المتكلم إلى النهل من التناص (Intertextualité) الذي يمكن أن يكون فضاء لهذا المنجز اللغوي من جهة، كما يحدد جنسه الخطابي (Le genre de discours) من جهة أخرى؛ ومن ثمة يلزم الكاتب/المتكلم، في إستراتيجيته الخطابية (Stratégie discursive)، بالممارسات السوسيونصية، التي يصطلح عليها J. Delisle في مجال المكتوب (L'écrit) "بمواضع الكتابة" (Les conventions de l'écriture).¹

2. المبررات اللسانية:

1.2. البنية:

قد نعد التعريف الذي قدمه رومان جاكسون للترجمة في مقاله "On Translation" أو "Aspects linguistiques de la traduction" (1959) في نسخته الفرنسية،² بمثابة نقلة ومنعطف حاسم في تاريخ نظرية الترجمة، من جهة دياكرونية تاريخية، أي بالنظر إلى المعطيات النظرية للسانيات العامة في تلك الفترة، حيث أعطى نفسا ووزنا جديدين للعملية الترجمية لم يُعهد لها من قبل.³

بيد أنه في الحقيقة تعريف لم يخرج عن نطاق النسقية البنوية وعن تصور العلامة في أفق لسانيات الجملة؛ لأنه بحديثه عن الدال والمدلول وعن طبيعة العلاقة بينهما، يخرط علناً في التصور السوسيري، أي البنوي بالذات، فضلا عن أنه يطرح قضية المعنى والدلالة ضمن نسق العلامة. حتى تصنيفه في الترجمة ثلاثة

1 - Voir : DELISLE, J., L'analyse du discours comme méthode de traduction, Canada, Ed. Université d'Ottawa, 1980; P.90

2 - JAKOBSON Roman, Aspects linguistiques de la traduction, in Essais de linguistique générale, trad. Nicolas RUWET, Paris Ed. Minuit,.

3- Cf. OUSTINOFF Michaël, LA TRADUCTION, Paris, PUF, 2003, P.20.



أنواع: ترجمة داخل اللغة Intra- linguale وترجمة بين اللغات Interlinguale وترجمة بين النظم السيميائية Intersémiotique، لم يجد عن هذا المسار ولم يخرج عن تلك النطاق، حيث يجعل استبدال العلامات قاسما مشتركا بين أنواع الترجمة الثلاثة، لتكون الترجمة على هذا النحو استبدالاً لسلسلة العلامات من نظام معين بسلسلة علامات من نظام ثان!¹

لكن لا يجب مع ذلك إنكار الدفعة القوية والنفس الجديد الذي بعثه في الدراسات الترجمة بإرسائه مفهوم التكافؤ الدينامي (Dynamic equivalence)، الذي فتح آفاقاً جديدة على دراسة إشكالات المعنى والتكافؤ وقابلية الترجمة (translability)، نحا نحوها يوجين نيدا لإرساء "علم للترجمة"²؛ والحقيقة أن هذا المنحى كان يضم كثيراً من الأقلام المنظرة في مجال الدراسات الترجمة، التي اجتمعت كلها حول مفهوم الوحدة اللغوية، في نسختها السوسورية، أي أصغر عنصر دال يكمن حصره وتعريفه، تحقيقاً وإحقاقاً للمادية والموضوعية العلميتين، اللتين ما انفكتا تشقان طريقاً في العلوم الإنسانية وعلوم اللغة خاصة؛ فكان بمثابة المنطلق النظري لتحديد مفهوم أضحى جوهرياً في نظرية الترجمة، هو "الوحدة الترجمةية" (L'unité de traduction)، مع الإشارة إلى أن الترجمة لم تحظ في العمل السوسوري بأي اعتبار نظري يستأهل الذكر.³

فإذا نظرنا في تعريف الوحدة الترجمةية في أنموذج المؤلفين الكنديين (فييناوي ودربنلي)،⁴ بوصفهما سابقين إلى وضع القاعدة النظرية وبسط شبكة المفاهيم

1 - Cf. Ibid. P. 22.

*- توسع جاكوبسون مفهوم الترجمة إلى الأشكال التعبيرية الفنية (الموسيقى، الرقص، الرسم...)، حيث يعدها ترجمةً وانتقالاً من نظام علامات لغوية/لسانية إلى نظام علامات "سيميائية".

2 - Cf. MUNDAY Jeremy, Op. Cit. P. 37

3 - Cf. OUSTINOFF, Michaël, Op. Cit.

4 – Cf. VINAY, JP. & DARBELNET, J., Stylistique comparée du français et de l'anglais, Paris, Didier, 1977.



في هذا المجال، ألفيناها تطابق الوحدة المعجمية بل ترادفها،¹ حتى وإن كان المؤلفان ينتقدان المفردة ولا يعتبرانها وحدة، لأنها ببساطة لا تنطبق على كل اللغات ولا تتطابق من حيث العدد في كل حالات الترجمة؛ بمعنى أنه قد يقابل المفردة الواحدة مفردتان أو أكثر في اللغة المترجم إليها؛ لهذه العلة قدما مصطلح الوحدة الفكرية L'unité de pensée بديلا ومرادفا يستغرق المفهومين كليهما معاً ويتدرج على مستويات المعجم ثم التركيب ثم الدلالة.²

غير أن إسهامهما بهذا الشكل، وإن كان يعد عملا جبارا لا تتكرر مزاياه ولا ميزاته، - بل يحمد له فتحه بابا على تعليمية الترجمة- لا يتجاوز كونه جردا إحصائيا "للوحدات" داخل معيارية النظام، تماشيا مع سانكرونية واصفة للسان بدل الكلام، دونما نظر في وظائف الإنتاج اللغوي ومقاصده في خضم الاستعمال وفي لب السياق التواصلي!*

علة ذلك أن المقاربات اللسانية للترجمة، حتى وإن كانت تحاول طرقها من منظور تواصلي،* قد راهنت على البنية، وهو أمر يمكن تفهمه لكن في حدود، حيث إن الأمر لا يتعلق هنا بإنتاج لغوي أو بحدث تواصلي أحادي اللغة، بل بحدث

* صدر الكتاب بدار النشر نفسها عام 1958، وقد شكل منعطا في مسار الدراسات الترجمة وتعليمية الترجمة على وجه الخصوص. يقوم صاحبا بتحديد الوحدة الترجمة على محور الاختيار والتأليف، وفقا لمستويات لسانية ثلاثة: معجمي وتربوي ودلالي، وكلها مقولات لسانية صرف، تتخذ من المفاهيم السوسيرية إطارا لها بإقرار من المؤلفين نفسيهما. ورغم أن الدراسات اللسانية والترجمة قد تجاوزت نموذجهما، إلا أنه لا يزال لبنة نظرية أولى ومرجعا تعليميا في مجال تعليمية الترجمة بالمعاهد والمدارس، لكن تجب الإشارة إلى أن Alfred Malblanc قد سبقهما عدة أعوام بكتابه: Stylistique comparée du français et de l'allemand (1944).

1 – Ibid. VINAY, JP. & DARBELNET, J., Op. Cit., P.37: " Nous considérons comme équivalents les termes: unité de pensée, unité lexicologique et unité de traduction"

2 – Cf. Op. Cit., PP. 43-44

* - تصنيف الوحدات الترجمة مثل العبارات الاصطلاحية Expression Idiomatiques والعبارات الجاهزة Expressions figées وغيرها يعد نزعة معيارية؛ لأن السياق قد يقدم مبررات لخرق تلك الاستعمالات المعيارية.

* - من بين أهم أسماء هذا التوجه يمكن أن نذكر: رومان ياكوبسن، يوجين نيدا، بيتر نيومارك و ولتر كولر.



تواصل مكمّل الأبعاد، متحقق في بنية متسقة ومنسجمة، يطلب إعادة تحقيقه في بنية منسجمة ومتسقة هي الأخرى، على أن يكون التكافؤ في الأثر الحاصل.

من هذا المنظور فقط يمكن أن نفهم تمسك كاتفورد باللسانيات لمقاربة الترجمة؛ فالقضية برأيه قضية بنية ولغة، وبما أن اللغة هي من مباحث اللسانيات، فإن الترجمة لا يمكنها، في رأيه، إلا أن تكون مبحثاً من مباحث اللسانيات (التطبيقية تحديداً)، وهو ما نراه جلياً في العنوان الفرعي لكتابه؛¹ كما يمكن أن نفهم كذلك جنوح يوجين نيدا إلى علمية اللسانيات (La scientificité) للتعامل مع مادية البنية (La matérialité de la structure) في توجهه "نحو علم الترجمة".²

2.2 الوظيفة:

دخلت اللسانيات البنوية التقليدية منعطفاً حاسماً منذ مطلع الستينيات، على يد إميل بنفنست (1902-1978)، لتشهد بذلك انفتاح النسق على المعطيات الزمكانية في علاقتها مع البنية وعلاقة وظائف البنية بفضاء التلفظ، أي في قلب الاستعمال اللغوي المحمول بالقصدية وعلى خط الإصدار والتلقي بين قطبي التواصل؛ فسُجل إذ ذاك تاريخ ميلاد البنوية الجديدة * Le néo-structuralisme وما عرف بلسانيات التلفظ La linguistique énonciative، وتحديداً إثر صدور كتابه التأسيسي: "قضايا اللسانيات العامة" "Problèmes de linguistique générale" عام 1966، رغم أن الإرهاصات تعود إلى أبعد من ذلك.³

1 - CATFORD, J., A linguistic theory of translation, An Essay in Applied linguistics London, Oxford University Press, 1965.

2 - NIDA, E. A., Toward a science of translation, E. J. Brill, Leiden, 1964

3 - Cf. DUCROT Oswald, Enonciation, in: Encyclopaedia Universalis, CD Rom, version 6, 2000

*- ير ديكرو أن إرهاصات البنوية الجديدة بدأت مع خلفاء دوسوسير المباشرين وعلى رأسهم شارل يالي.



وقد وازت أعمال بنفست حول الإشارات والضمائر وسياق التواصل أعمال أوستن (Austin) وفتغنشتاين (Wittgenstein) في فلسفة اللغة بمدرسة أكسفورد، لثسهم بذلك في أبحاث ما يصطلح عليه اليوم "بالبعد التداولي" للخطاب.¹ وسواء تعلق الأمر بالملفوظ أم بالنص أم بالخطاب، فإن المقاربات كلها تُسائل الإنجاز اللغوي من حيث وظيفته التواصلية، إما من الداخل وإما من الخارج، أي في اتساقه أو في انسجامه؛ وعلى هذا الأساس نشأت في سنوات السبعينيات نماذج نسقية وظيفية، تهتم بدراسة انتظام الخطاب من الداخل (دون إقصاء السياق)، لعل أهمها نموذج هاليداي وحسن رقية (1976)² في النحو الوظيفي، الذي اعتمدته كثير من مقاربات الترجمة، بدءاً من كاتفورد وانتهاءً عند حاتم ومازن؛ وسوف نأتي إلى تفصيل بعض من مناحيه في الفصل الثاني.

3.2 من أنماط النصوص إلى الأجناس الخطابية:

قد يبدو من المفارقة، في نظر المطلع على المسار الإبستمولوجي للسانيات النص، أن نتعمد بهذا العنوان التلميح إلى طرح المنظر اللساني J.M. ADAM (جون مشال آدم)³ وخطاطته التصنيفية، في مقاربة نتبنى فيها نحن مقولة الخطاب بكل ما تستغرقه من مفاهيم جزئية نزع أنها تداولية! والحقيقة أن ثمة ما يثبت -على العكس- تطابقاً جوهرياً بين ما يذهب إليه مؤلفنا وما تأسس عليه بحثنا من مسلمات نظرية، رغم ما قد يُفهم خطأً وبالضدية من عنوان المؤلف المقصود.³

بيّنة ذلك أن الكاتب إنما يقدم المبررات المنهجية لاعتبار النص - في الدرس اللساني- وحدةً تحليلية بديلة عن الجملة، بحيث تجتمع فيه معايير المعاينة

1 - Cf. ZASLAWSKY Denis, Philosophie analytique; in: Ibid.

2 - HALLIDAY, M.A.K & HASAN, R. Cohesion in English, London: Longman, 1976

3 - ADAM, J.M., Linguistique textuelle- Des genres de discours aux textes, Paris : NATHAN, 1999



والدراسة الموضوعية، بوصفه "ملفوظا مكتملا، ناتجا عن فعل تلفظ"¹ وهو ينتقد في خضم ذلك لسانيات الجملة التي تجرّد الإنجاز اللغوي من السياق،² محاولا صياغة تعريف يضبط مفهوم الملفوظ، الذي يؤكد على أنه مفهوم ملازم لمفهوم الخطاب ولصيق به.³

وهنا بالتحديد تتضح مرامي ج.م. آدم، من حيث إنه لا يتوقف عند انتقاد لسانيات الجملة، بل يتعداه إلى انتقاد الصنافة الكلاسيكية لأنماط النصوص (سردية، وصفية، حجاجية...)، لأن النص في نظره أعقد من أن يُنسب إلى نمط واحد بناء على الخاصية المهيمنة،⁴ في حين إنه مشكّل في الواقع من جملة علاقات وأحداث ومقاطع وصفية وحوارية وغيرها، تتواتر في شكل وصلات Séquences (سردية، حجاجية، وصفية، ..)⁵ تنبني على قصدية أكيدة وفي إطار سياقي.

من ثمة، فإن كل إنتاج لفظي هو، من منظور اللسانيات التداولية، "تجلي صريح لقصدية تواصلية. مما يقتضي أن فهم وتأويل ملفوظ ما، يعني القدرة على الولوج إلى جملة من الافتراضات القصدية التي تحرك وتفسر التفاعل اللفظي."⁶ وعلى أساس هذا التوضع من السياق والقصدية، يفضل كاتبنا الحديث عن أنماط الممارسات السوسيو خطابية، أي عن "الأجناس الخطابية"⁷ ذلك أن المقامات هي

1- Ibid., P.40: «... comme un énoncé complet, le résultat d'un acte d'énonciation. »

2 - Idem.

3- Cf. Ibid. P. 31

4 -Cf. Op. Cit. P.P. 81-82

5 - Cf. Ibid. P.P 71-79

⁶ - Ibid. P. 122 : « ...toute production verbale est une manifestation ostentatoire d'une "intention communicative". Comprendre- interpréter un énoncé, c'est être capable d'accéder à un ensemble d'hypothèses intentionnelles qui motivent et expliquent l'acte d'interaction verbale. »

7 - Ibid., P. 83 : « types de pratiques sociodiscursives, c'est-à-dire de genres »



التي تفرض تلك الممارسات في سياقات اجتماعية وثقافية محددة،¹ ومن ثمة تحتّم اختيار شكل النص وفق المواضع السياقية: فالمقام الذي يجمع المحامي بالقاضي مثلاً، يفرض عليهما الالتزام بالخطاب القانوني، ثم بحسب السياق يحتّم عليهما شكل النص الذي يؤدي القصد: عريضة، شكوى، دعوى، حكم... الخ.

يستخدم هاليداى² على الحيز الوظيفي الذي يوطر هذا التفاعل بين اللغة ومستعملها والسياق بالمحفل Register* ويجعله ثلاثة مستويات³:

1. **المجال** (Field of discourse): وهو الجانب الفكري* Ideational المتعلق بالانتماءات الاجتماعية والثقافية والأيدولوجية التي تجعل الأطراف المتفاعلة تختار سجلات لغوية دون أخرى ومصطلحات معينة دون غيرها، لتمثيل التصورات والرؤى الفردية.

1 - Cf. HATIM and Mason., Op. Cit., PP. 22-23

2- HALLIDAY and al., The linguistic science and language teaching, Longman, London 1964

*- المقابل العربي هو اجتهد شخصي، قد لا يستوفي دقة المفهوم، لكن نبتغي به رفع اللبس الذي قد يصحب استعمال لفظة "السجل" التي ترد غالباً في مصطلح "السجل اللغوي" Le registre linguistique؛ فضلاً عن أننا نجده أحسن تعبيراً عن المفهوم، لأن المقصود به هو جملة التفاعلات بين مستعملي اللغة والمعطيات السياقية والمقامية. كأنه محفل يحضره جمع من الأطراف. نحن لا ندعي السبق إليه دون الأعلام العربية كلها، ولكن نؤكد أنه لم يرد إلى علمنا وروده في هذا السياق عند أي كاتب عربي؛ أما إذا كان قد ورد في حفل معرفي آخر، فمبررنا هو أن المصطلحات قطاعية وعامة، ولا ضير في أن تتماثل لأن المفهوم يحدده القطاع.

3 - Op. Cit.

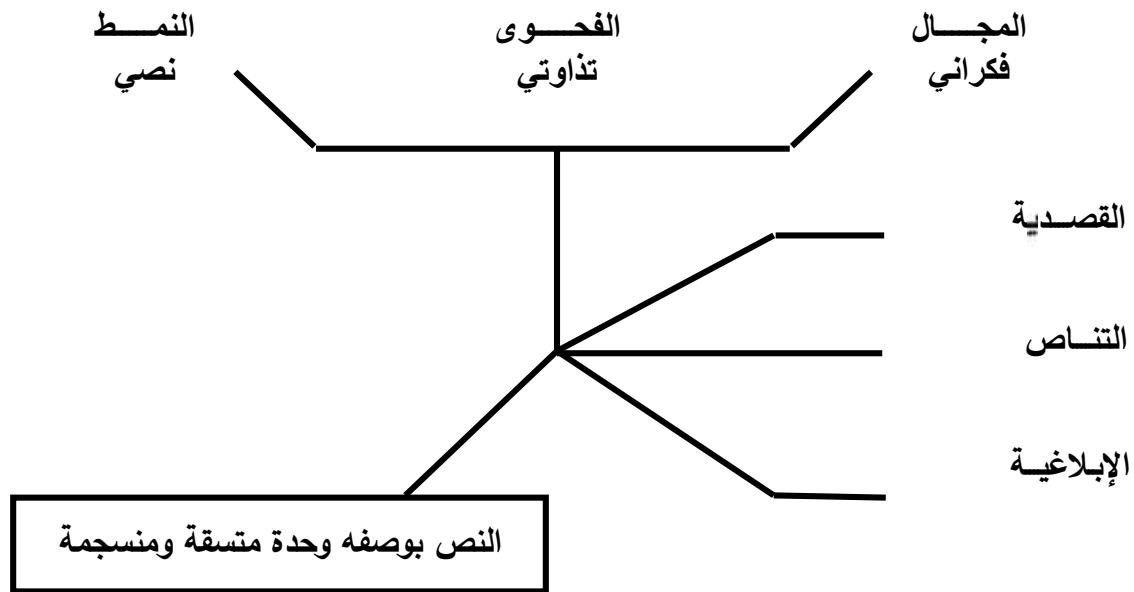
* - الملاحظة نفسها نسوقها بخصوص هذا المصطلح؛ حيث إننا صغناه على هذا النحو لئلا يلتبس مع "فكر" (intellectuel) نسبة إلى الفكر، في حين إنه مصوغ من الفكرة Idée؛ كما نشير إلى أن المصطلح (فكراني) قد ورد استعماله في مجالي الفلسفة وعلم النفس لمفهوم يقترب كثيراً من هذا، باستثناء استعماله عند المفكر المغربي طه عبد الرحمن، الذي يستعمله في كتاباته مقالاً لمصطلح إيديولوجي Idéologique.



2. **الفحوى** Tenor: وهو تذاوتي Interpersonal، يتعلق بدرجة وطبيعة التفاعل بين الذات المتخاطبة بحسب المنصب الاجتماعي أو السن أو الجنس أو غيرها من القليل نفسه.

3. **النمط** Mode: ويقصد به الحامل اللساني أو الشكل الذي يتخذه الخطاب: مكتوب أو منطوق، مسموع فقط أو مسموع ومرئي معا.. الخ؛ وهو بمثابة المرحلة النهائية التي يتمظهر فيها الخطاب بشكله النهائي.

وعلى هذا النحو نخلص إلى القول، إن شكل الخطاب هو تحيين نصي يخضع لإستراتيجية محضة، تتعاضد فيها جملة المعطيات الذاتية واللغوية والسياقية، وتتفاعل على النحو المبين في الشكل أدناه:



شكل رقم: 02

"تفاعل النص مع السياق" 1

1 - HATIM and Mason., Op. Cit., P.24



أما القصدية فهي نواة التحيين، وأما التناص فهو نتيجة حتمية لمواضعات الشكل والصياغة في فضاء تتفاعل فيه نصوص النمط الواحد، ومن خلاله يتم التعرف على انتماء النص؛ وأما الإبلاغية فهي الغاية الوظيفية المتضمنة في أي إنجاز نصي.¹ سمة الاتساق والانسجام هذه في الإنجاز النصي، التي تحدد علاقة النص بالسياق وبالنصوص الأخرى، هي التي يصطلح عليها هاليداى بالنصية، وهي نفسها التي يحاول جون دوليل تحليلها من منظور ترجمي تحت اصطلاح مواضعات الكتابة Les conventions de l'écriture،² من خلال اعتماد تحليل الخطاب منهجا للترجمة.

4.2 النصوص التداولية ومواضعات الكتابة:

النص في السياق أو النص في الاستعمال،³ هي المقولة المركزية التي تشترك فيها كل المقاربات السياقية للترجمة كما رأينا أعلاه، وهي التي على أساسها تقدمت محاولات تصنيف أنماط النصوص من مختلف المنطلقات اللسانية والانتماءات المنهجية.

قد نجد جون دوليل لا يعلن عن كافة المفاهيم المرجعية لصناقته النصية التي يقترحها، لكنه مع ذلك يعدّ أهمها في خضم تبريره اصطلاح "النصوص التداولية" (Textes pragmatiques)⁴ من المنظور الترجمي خصوصا، لكونه يحرص على البقاء ضمن فضاء نظرية الترجمة؛ والحقيقة أنه ينطلق من مبدأ الأجناس الخطابية نفسه، الذي تقدم شرحه أعلاه، أي باعتبار النص ممارسة سوسيو خطابية لا يمكن أن تنعزل عن السياق، وأن اقتضاءات السياق هي التي تسهم في "تنميط" شكل الخطاب.

1 - Op. Cit.

2 - Cf. DELISLE, J., Op. Cit., P.P. 98-100

3 - Cf. Op. Cit. P. 17

4 - Cf. DELISLE, J., Op. Cit., P.P. 22-34



1.4.2 مفهوم النصوص التداولية:

أول ما يشرع به الكاتب تبرير مصطلح "النصوص التداولية" هو انتقاد مصطلح "النصوص الوظيفية"، لاعتباره منحدرًا من صنفه كلاسكية قائمة على وظائف اللغة المشار إليها سابقًا، لكنه يعزي الأمر كذلك إلى اللبس الذي قد يغطي المفهوم إذا ما استعمل سمة الوظيفية، علما أن أكثر ما يركز عليه في مفهوم النصوص التداولية هو الوظيفة الإبلالية، لكنه يؤكد على أن النصوص كلها لا تخلو من وظيفة إبلالية؛ ومن ثمة فإن تسميات مثل: نصوص إعلامية أو إخبارية، وظيفية، عملية، توصيلية... الخ غير مبررة، بل مغلوطة، لأنها ترفع سمات الإبلال والإخبار والتواصل عن النصوص الجمالية.¹

معنى ذلك أنه يجعل الخاصية الجمالية فيصلا بين النوعين؛ بحيث تكون النصوص التداولية هي تلك التي تُستعمل "أساسا لنقل المعلومة ولا يطغى عليها الجانب الجمالي"،² والنصوص الأدبية بخلافها تتميز بالحرص على تحقيق الجمالية: " "التداولية" هنا هي ضد "الأدبية"؛ فالنصوص الأدبية ليست لها غائية النصوص التداولية نفسها، رغم أن بعض هذه الأخيرة لا تخلو تماما من عناصر الجمالية الأدبية."³

يمكن تفسير ذلك بأوضح تعبير بالقول إن الغاية الجمالية تفتح هامشا مطلقا للانزياحات اللغوية، على كافة الأصعدة التركيبية والنحوية والصرفية والصوتية، في حين إن القصدية التداولية (بالمعنى الذي شرحناه) تحتم الالتزام بنمط يكاد يكون ثابتا من الأشكال التركيبية والخطية وحتى المعجمية، مما يجعلها سهلة التصنيف نظرا

1 - Op. Cit., P.22

2 - Idem. : « ...les textes pragmatiques, c'est-à-dire ceux qui servent essentiellement à véhiculer une information et dont l'aspect esthétique n'est pas l'aspect dominant. »

3 - Idem. : « "Pragmatique s'oppose ici à "littéraire". Les textes littéraires n'ont pas la même finalité que les textes pragmatiques, bien que certains de ceux-ci ne soient pas totalement dépourvus d'éléments relevant de l'esthétique littéraire. »



لتشابهها إن لم نقل لتطابقها، إلا في مضامينها السياقية،¹ وهذه هي فكرة التناص التي تحدد جنس الخطاب ونمط النص كما شرحنا آنفاً. تتجسد أمثلة ذلك في "المقالات الصحفية، المراسلات العامة، كتيبات الشرح غير التقنية، الوثائق السياحية، التقارير والوثائق الرسمية"² وغيرها من القبيل نفسه، التي تخضع لمواضيع ثابتة في الكتابة.

2.4.2 مواضيعات الكتابة:

بين الفهم والإفهام يقع حرج المترجم كله؛ فأمانة المترجم لشكل النص الأصلي ليست تنفع أحداً إذا كان هو وحده الذي يفهمها، بل عليه أن يُبلِّغ فهمه في قوالب اللغة المألوفة والمفهومة لدى متلقي الترجمة، تقريراً وإيحاءاً؛ ذلك أننا في الترجمة وعلى صعيد الكتابة "نتوجه إلى قارئ لا علم له بالنص الأصلي ولا بلغته في غالب الأحيان، بحيث لا حيلة لديه لإيجاد المعنى سوى النص بين يديه."³

وإنما يتمثل حرج المترجم أساساً في أن لبنية النص الأصلي سلطة يصعب التخلص منها إلا بالتجريد اللغوي *La déverbalisation* الذي يفضي إلى إيجاد حلول دلالية مكافئة على صعيد إعادة الصياغة أو ما يصطلح عليه دوليل بإعادة التلخيص *La reverbalisation*،⁴ بوصفها آخر محطة من مثلث الترجمة كما رأينا أعلاه (الفهم – تجريد البنية اللغوية – إعادة الصياغة). لكن ما لا ريب فيه، هو أن إعادة الصياغة

1 - Op. Cit., P. 26

2 - Ibid., P. 24

3- SELESKOVITCH, D., LEDERER, M., *Interpréter pour traduire*, Collection TRADUCTOLOGIE, Paris, Didier Erudition, 2001(4^e éd.)

4 - Cf. DELISLE, J., Op. Cit., P. 81



هذه لا تتم وفق أهواء المترجم أو تخميناته الذاتية، بل وفق مواضع كتابة معلومة وبصفة تقنية، لأنه "لا يشتغل على اللسان بل على استعمالات اللغة".¹

هنا فقط يمكن أن نفهم بالتدقيق مفهوم الكفاءة النصية *Compétence textuelle* المشار إليها أعلاه عند كوسيريو، لأن هذه "التقنية" تعني التعود على تقنيات تحرير النصوص [التداولية] والدراية بكل لزوميات الشكل من لغة إلى أخرى ومن سياق إلى ثان: من مثل "المختزلات الاصطلاحية كالألقاب الاجتماعية وغيرها؛ وحدات القياس والزمن؛ كتابة الأرقام والإشارات المعهودة؛ استعمال الأحرف التاجية في العنوانات؛ أسماء الأعلام، الأسماء الجغرافية والتاريخية؛ تجزئة الكلمات؛ الإملاء؛ مختلف إشارات التعجيم. [وكذا] صيغ المراسلات الإدارية أو التجارية وباقي المراسميات، شفرات أو مواضع الكتابة المستعملة في الكتابات التداولية".²

لا شك، بالنظر إلى جملة هذه المعطيات، في أن أكثر النصوص التي تتمثل هذه المواضع هي النصوص الرسمية التي تصدرها المنظمات الدولية والهيئات الحكومية والدبلوماسية وما شاكلها من تنظيمات، نظرا لوزن التقاليد الدولية والبروتوكولات الدبلوماسية وإكراهات القوانين الدولية. لذلك توسمنا فيها نموذجاً خصبا لمدونتنا التي سوف نحاول أن نطبق عليها أهم المقولات المشروحة في الفصلين، الأول والثاني، فاقتطعنا بذلك نصا من قرارات مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة، نظرا لأهميته السياقية في بوتقة الأحداث الدولية الحالية، يتمثل في القرار

1 - Ibid., P. 85: « C'est dans ce sens qu'il est technicien du langage: il n'opère pas sur la langue, mais sur son emploi. »

2 - Ibid., P.P. 99-100 : « ...abréviations conventionnelles telles que les titres de civilité et autres, unités de mesure et de temps ; écriture des nombres et signes usuels ; emploi de majuscules dans les titres, noms propres, noms géographiques et historiques ; division des mots ; orthographe, ponctuation et signes divers. Ce palier comprend aussi les protocoles de la correspondance administrative ou commerciale et les autres étiquettes, codes ou conventions d'écriture en usage dans les écrits pragmatiques. »



1701 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2006/08/11 والمتعلق بالأوضاع الأخيرة في لبنان.

لا يعني ذلك أن النصوص الأدبية لا تعرض المقولات والمفاهيم التي طرقتها منذ بداية البحث، خاصة منها مقولة الاتساق المركزية التي سنحاول معالجتها، أو أنها تستعصي على التحليل بالمنهج والأدوات المعروضة، بل على العكس نررها مادة خصبة للتطبيق؛ لكن سمة الانزياح التي تتميز بها الكتابة الأدبية لا تحقق برأينا نمطية الكفاءة النصية التي نتحدث عنها، كما لا تفضي بنا إلى نتائج موضوعية، نظرا لانفتاح النص على تعدد التأويلات؛ لذلك أثّرنا أن نقتصر على النصوص التداولية قناعة منا بأنها سوف تمنحنا نمطية الكفاءة المقصودة والتناص المرجو ومواضع الكتابة المتوسمة.



خلاصة:

الغاية من هذه الومضات النظرية المقدمة، هو استكمال صورة حوصلية عن طبيعة المقاربة التي نبتغي من خلالها دراسة الاتساق في مفصل الترجمة، بيد أننا نرى أن ثمة ملاحظة لا بد من أن نقف عندها، لأننا نخالها على صلة وثيقة بطبيعة الإشكالية وبدواعي اختيارنا العدة المنهجية لمقاربة الموضوع؛ فقد يبدو من المفارقة أن نتبنى في بحثنا مقولة الخطاب وندعي مقاربة تداولية، ثم نجح إلى أدوات تحليل نسقية،¹ تشتغل على مقولات النصية والاتساق وخطية الترابط، إلى ما غير ذلك! والحال أننا نرد الأمر إلى علتين اثنتين:

أما العلة الأولى فتعزى برأينا إلى طبيعة المجال الذي نطبق فيه، أي مجال الترجمة، من حيث إن الأمر لا يتعلق هنا بإنتاج، بل بإعادة إنتاج ولا بنسق نصي أولي وابتدائي، بل بنسق نصي ثانٍ يطلب التكافؤ على مستويات عديدة، غير أن له آليات تضبطه هي من صميم النسق اللغوي والثقافي العام الذي يكفل هذا الإنتاج؛ وقد لا نحتاج إلى حجة بيّنة لإثبات أن اللغات تختلف وتتباين، فلا تحقق اتساق أبنيتها بالآليات نفسها؛² ومن ثمة فإننا نفترض في عملنا هذا أن أدوات الاتساق، التي لا تعد شرطا أساسيا في انسجام الخطاب،³ تغدو في الترجمة شرطا لا يستقيم دونه نص ولا ينسجم؛ ذلك أنها محل تأويل واشتغال على وظائف لغوية فوق نصية Meta-textual .functions

1 - نقصد نموذج الزحو والنسقي الوظيفي Systemic functional grammar بوصفه أكثر من غيره انشغالا بمقولة الاتساق.

2 - Cf. BAKER, Mona; in: MUNDAY, J., Op. cit. P.97

3 - ينظر: خطابي محمد، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، المرآة الثقافية العربي (د.ت)، ص ص



وأما الثانية، وهي صنو الأولى، فتعزى إلى مفهوم الاتساق ذاته في التصور الوظيفي؛ من حيث إنه لا يعد علاقة بنوية، بل وظيفة نصية محض، ينماز بها النص عن اللانص بوصفه وحدة وظيفية، تترابط أجزاؤه وتتماسك لتحقيق الدلالة الكبرى، لا وحدة بنوية تترابط عضويا كما هي حال الجملة، مع أن لها هي الأخرى اتساقها، لكنه اتساق بنوي في حين إن الأول هو اتساق دلالي.¹

وبما أننا - في مجال الترجمة - حيال مادية الحامل اللساني، فإنه لا مناص من تتبع هذه الوظيفة في جزئياتها وعلى مستوى عناصر النصية لتفقد مدى تحققها في النص المترجم، لا على أساس التطابق مع النص الأصلي بل على أساس التكافؤ كما أشرنا، وانطلاقا من مسلمة أن سلطة لغة النص الأصلي لا يجب أن تفرض ذاتها على لغة الهدف وإلا أدخلت عليها الضيم فأفسدت مبانيها وأخلت معانيها.

1 - Cf. HALLIDAY M.A.K & HASAN, R., Op. cit. PP.6-7



The social dimension of reference may also be tied to the effect of collaboration. The immediate recognition of an intended referent (...) represents something shared, something in common, and hence social closeness. Successful reference means that an intention was recognized, via reference, indicating a kind of shared knowledge and hence social connection.

YULE, G., Pragmatics, Oxford University Press, (4th Impression.), 1998

ثلاث معطيات إذا اجتمعت للقارئ المترجم، لا شك أنها لن تترك للبس عنده مجالا ولا في فهمه إشكالا، بحيث تكتمل عنده الدلالة ويتيسر له الاستيعاب: هي المعلومة المعطاة في النص ومقام الحال ثم سياق الثقافة التي تكفل النص وتجمع بينهما في مقام تواصل، تتفاعل فيه ذاكرة القارئ البصرية مع "سلسلة النص الخطية"؛¹ فهو يستنتق "خطابا مثبتاً بالكتابة"،² ومن ماديته يستنبط المعلومة؛ لأن النص "خامل (...)" يترك للقارئ مبادرة التأويل، حتى وإن كان عموما يحبذ أن يؤوّل بما يكفي من أحادية المعنى. إنه وظيفة تنتظر التحريك لتشتغل".³

أما المعلومة فلا تأتي إلا في شكلٍ هو وعاءها وحوايها، يتمثل في مادية الحامل اللساني الذي يتعامل معه القارئ، وليس لمادية هذا الحامل إلا أن تحدث في مقام يستدعيها ويستدعي صورتها التي جاءت عليها، لتنماز بجنسها وتنتيسر للفهم في سياقها فتؤدي الوظيفة المنوطة بها. بيد أن هذه الوظيفة لم ترسُ على تعريف موحد وجامع أو محل إجماع، مما ألبس النص، في كثير من التعاريف، بمفهوم الخطاب

1 - Cf. LEDERER, M, Op. cit. P.96

2 - RICOEUR, Paul, Op. Cit. P.154

3 - ECO, U., in: Ibid, P.97: "...un texte est un mécanisme paresseux (ou économique) qui veut laisser au lecteur l'initiative interprétative, même si en général il désire être interprété avec une marge suffisante d'univocité. Un texte veut que quelqu'un l'aide à fonctionner"



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

أحيانا وبالمفوض في أحيين أخرى، كما أن عددا من التعاريف تغاضت عن الفرق بين المنطوق والمكتوب!

نأخذ لنا مثلا تعريف براون ويول (Brown and Yule): "النص (...) تسجيل لفظي لفعل تواصل"؛¹ فهذا تعريف لا يأخذ بعين الاعتبار نمط التسجيل، هل هو في المنطوق أم المكتوب؟ وهل يبقى نصاً إذا صار المنطوق مكتوباً أو العكس كذلك؟ مع العلم أن كثيرا من العلامات غير اللسانية في المنطوق تغيب على مستوى الكتابة، كالتنغيم وفواصل الصمت، أو حتى الإيماءات الجسدية؛ وكذلك على النحو ذاته تغيب خصائص الكتابة لدى النطق!

إن الاهتمام بوصف الإنجاز اللغوي، لدى كثير من اللسانيين، هو علة تداخل المفوض بالنص، بحيث لا تتحدد هوية كل منهما إلا بدخولهما في متعارضة من قبيل اللغة والكلام؛ فالمفوض، من حيث هو نتيجة، يقابل التلفظ Énonciation بوصفه حدثا لغويا يتخذ مادية هي الحامل اللساني، الذي يراوح من كلمة إلى كتاب بكامله.²

كما أن من اللسانيين من يعرف المفوض بوصفه "وحدة التواصل اللغوي الأولية"،³ المكتملة دلالةً وتركيبا: "الكتاب قيم"، "آه"، "يا هذا"... كلها ملفوظات لكن بأنماط مختلفة، قد ترتبط _ لدى غير هؤلاء اللسانيين _ بالسياق شرطاً، بحيث إذا انتفى هذا السياق صار المفوض جملة وإذا حضر صارت الجملة ملفوظا.⁴

هذه الاعتبارات المتعلقة بطبيعة الحامل اللساني والتي لا يمكن فصلها عن اعتبارات الانسجام، تُلزم النظرَ فيها حتى يكون التعريف جامعاً مانعاً، على نحو ما يحاوله دوبراند ودرسلر (De Beaugrande & Dressler)، إذ يُعدان النص "حدثاً

1 - BROWN, G. & YULE, G., Discourse Analysis, Cambridge, Cambridge University Press 1983, P.6

2 - MAINGUENEAU, D., Analyser les textes de communication, Paris, NATHAN, 2000, P. 42

3 - Idem.

4 - Idem.



تواصلها ينماز بخصائص متلازمة "1: خاصية اتساق جلية في تعالق الجمل وفي نسيج النص، تنبثق عنها خاصية انسجام تكتمل بها الدلالة وهي وثيقة الصلة بخاصية القصديّة، على أن تُقدّم هذه المحددات في حدود خاصية القابلية².

من ثمة، فإن تتبع خيط الانسجام النصي يتم بدءاً ومبدئياً على مستوى الحامل اللساني، أي في نسيج الجمل والكلمات والعبارات وفي تسلسلها، الذي يضمن للنص تميزه عن اللانص بزيادة الخصائص السالفة، وهي التي يختزلها هاليداي في مصطلح "النصية".

1. النصية والاتساق:

لا شك أن القارئ لا يهتدي إلى الدلالة من جملة أو من جملتين فحسب أو حتى من متوالية الجمل في "المادة" بين يديه، لأن النص غير محدد من جهة الكم، بقدر ما هو من جهة اكتمال الدلالة؛ "فقد يكون منطوقاً أو مكتوباً، نثراً أو شعراً، حواراً أو مونولوجاً [أو] أي شيء من مثل واحد حتى مسرحية بكاملها، من صرخة استغاثة عابرة حتى يوم كامل من النقاش في اجتماع هيئة. النص وحدة لغوية قيد الاستعمال"³، لا فرق بينها تتمايز به إلا خاصية "النصية"؛ وإن كان النص في الغالب الأعم يتشكل من مجموع الجمل، فهو يختلف عنها بكونه وحدة دلالية تعتمد على ما أمكن واختلفت من الوسائل اللغوية لخلق النصية⁴.

1 - DE BEAUGRANDE & DRESSLER (1981), in: MAINGUENEAU, D., Op. Cit., PP.81-82

2 - Cf. MAINGUENEAU, D., Op. Cit.

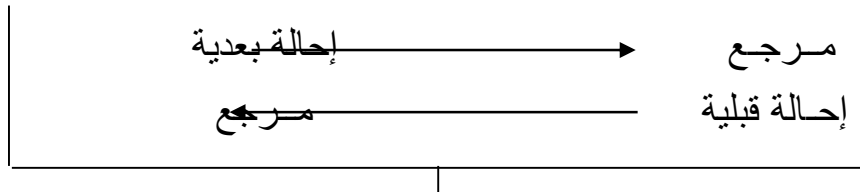
3 - Cf. HALLIDAY M.A.K & HASAN, R., Op. Cit. P1: "A text may be spoken or written, prose or verse, dialogue or monologue. It may be anything, form a single proverb to a whole play, from a momentary cry for help to an all-day discussion on a committee."

4 - Op. Cit., P2



الفصل الثاني — الاتساق تحتية دلالية

إن النصية هي حسيطة العلاقات العضوية التي تربط الكلمات والجمل والعبارات بعضها ببعض حتى تشكل نسيجاً نسميه نصاً¹ ولا تتم هذه العلاقات، التي يصطاح عليها هاليداي بالترابط (Tie)، إلا في أحد اتجاهين: ارتباط بما هو سابق، من حيث وروده في متن النص، وارتباط بما هو لاحق، كذلك من حيث وروده في النص؛ ولأنها عناصر تحيل إلى بعضها بعض، بل تشترك في المرجع المحال إليه-co-reference، فقد سميت وظيفتها بالإحالة Reference؛ فإن كانت إلى ما سبق فهي إحالة قبلية anaphoric وإن كانت إلى ما سوف يلحق فهي إحالة بعدية cataphoric، على أن يشكل توارد الإحالات والمرجع تسلسلاً إحاليا reference's chain يبنني عليه انسجام النص كله.²



متن النص

(شكل 2)*

بيد أنه لا يجب الاعتقاد أن علاقات الاتساق تصنع النصية لأنها تشترك في الإحالة، بل هي كذلك لأنها قائمة بحضور المحيل والمحال عليه في متن النص؛

1 - Cf. MOESHLER, J., REBOUL, A., Op. Cit., PP.461-462

2 - Idem.

*- نشير هنا إلى ضرورة التمييز بين العلاقة والأداة من حيث المصطلح، وهو ما لم نجده في المؤلفات أو الترجمات العربية؛ فالإحالة القبلية هي طبيعة العلاقة، أما أدواتها فهي العائد مهما اختلفت أشكاله: معجمي، نحوي...، علما أننا لا نقصد بالعائد الضمائر المتصلة فحسب. وإنما نبتغي من وراء ذلك رفع اللبس والتداخل المحتمل إذا أيقينا على مصطلح الإحالة القبلية؛ فمثلا كيف يمكن أن نميز بين مصطلحي التسلسل الإحالي Chaîne de référence والتسلسل العائدي Chaîne anaphorique علما أن المفهوم الأول قد يستغرق الإحالتين كليهما: القبلية والبعديّة.



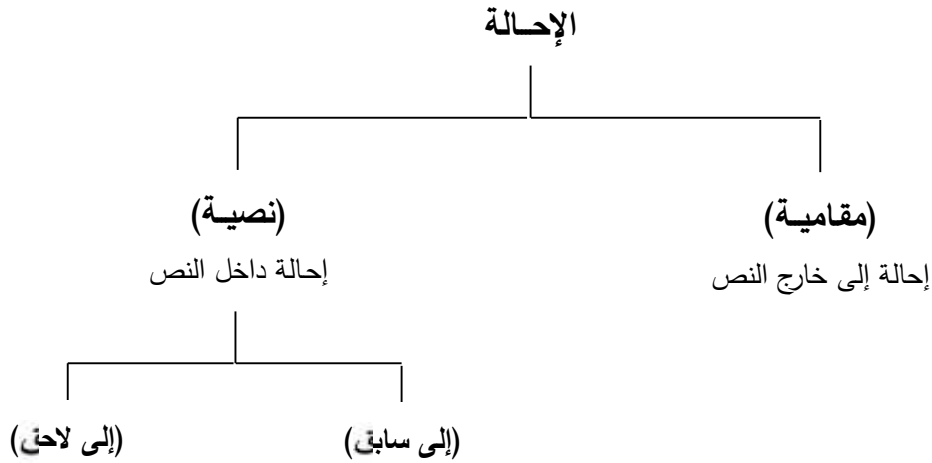
فالاقتضاء وحده أو الافتراض لا يكفيان لتحصيل الدلالة، خاصة إذا غابت المكملات المعرفية¹ Les compléments cognitifs المتعلقة بالمقام:

(1) "اضرب رأسها بحديد تفلح".

لاشك أن هذه العبارة تفتح بابا مشرعة على جملة من الأسئلة؛ فمن دون المرجع في هذا المثال لن نعرف هل تعود الهاء على عاقل أم غير عاقل وما هو، كما أن الفعل لن يتضح من دونه: هل هو من الفلاح أي النجاح أم من الفلح أي الشق، وهل نأخذ الجملة مأخذ الحقيقة أم مأخذ المجاز؟! تفسير ذلك أن المرجع هنا مقامي ومن قبيل الخطاب، أي خارج عن النص، لا يجلي غموضه إلا الاشتراك في المقام أو حضور المرجع حضورا ماديا في الفضاء الفيزيائي للمحاورة، ومن ثمة فإن إحالته مقامية.

وهنا نستوقف لندقق ونشير إلى أن الإحالة، كما يصنفها هاليداي وحسن، ضربان: إحالة مقامية Exophoric تحيل إلى خارج النص وإحالة نصية Endophoric تحيل داخل النص، وهي التي تهمنا في هذا السياق بنوعيتها: القبلية والبعدية.

1 - Op. cit. PP. 2-3



(الشكل 3) ¹

ومن ثمة، فإن هذه العناصر اللسانية التي تضمن لنا ترابط أجزاء النص وتماسكها، لا تحقق علاقات بنوية أو محلية على مستوى الجمل والمقاطع، بل علاقات كلية خطابية، تتوقف على الفهم والتأويل، أو علاقات تأويلية، برأي Michel CHAROLLES في حديثه عن انتظام الخطاب: "إن تلك الترابطات تؤثر في الحقيقة بدءاً من الجملة، لكن العلاقات التي تنشئها [...] ليست بنوية ولا محلية بل تأويلية أو حوسبية [...]؛ إنها تحمل معالم توجيهية لبناء تمثل عن مضمونه [الخطاب]. هي إذن من طبيعة دلالية تداولية أساساً". ²

1 - Op. Cit., P.33

2 - CHAROLLES, M., in : ADAM, J-M., Linguistique textuelle, Paris, NATHAN, 1999, P.122 : « Ces connexions agissent en fait dès la phrase mais les relations qu'elles induisent (...) ne sont pas structurales ni locales mais interprétatives ou computationnelle. (...) elles véhiculent des instructions qui orientent l'élaboration d'une représentation de son contenu. [le discours]. Elles sont donc d'une nature fondamentalement sémantique et pragmatique. »



2. علاقة الاتساق بالانسجام:

1.2 من البنية النحوية إلى البنية الوظيفية:

إن الاتساق وظيفة دلالية تتمظهر في مستويات النحو والمعجم والتركيب وتتدرج على مستوى العلاقات الدلالية بين الموضوع والمحمول **Thème - Rhème** وبين الإحالة والمرجع، إلى أن تشكل ما اصطلاحنا عليه **بالنصية**؛ فما من شك أن النص لا يكرر كل متوارداته اللفظية من البداية إلى النهاية، بل يعتمد أدوات لغوية، ترد في المتن وجوبا ويؤول بعضها بعضا، إلى أن تتحقق علاقة **الاتساق**؛ من ثمة فإن مفهوم الاتساق دلالي لأنه مرتبط بالعلاقات المعنوية بين وحدات الخطاب.¹

تظهر هنا أهمية الإحالة وتسلسلها، من حيث إن للخطاب نمطين من الانسجام: انسجام موضوعاتي **thematic coherence**، يتعلق بالفحوى أو موضوع الخطاب **aboutness**، وانسجام مرجعي **referential coherence**، يتعلق بالصلات بين مقاطع الخطاب المشتركة في المرجع المحال إليه. أما الانسجام الموضوعاتي فتتجلى من خلاله وظائف الملفوظ التواصلية على مستوى البنية الوظيفية مقابل البنية التركيبية للجملة: فالتقديم والتأخير مثلا، لا يكشفان عن اختلافات في التركيب فحسب، بل في الوظيفة الدلالية على وجه الخصوص.²

(2 أ) خيرُ العلم ما حاضرت به.

(2 ب) خيرُ ما حاضرت به العلمُ.

(2 ج) العلمُ خيرُ ما حاضرت به.

1 - MOESHLER, J. & REBOUL, A., Op. Cit, P.4

2 - Cf. Ibid., P.456



غني عن البيان أن اختلاف المباني هنا قد أتى باختلاف في المعاني؛ ففضلا عن تغير الإسناد بين الموضوع والمحمول في الجمل الثلاث، تغيرت بؤرة الملفوظ من التمييز بين "خير العلم" (أ)، إلى تمييز "خير ما يُحاضر به" (ب)، فتمييز "العلم" من خير ما يحاضر به (ج)!

إن تأويل هذه الملفوظات لا يتم تبعا للعلاقات التركيبية (فعل، فاعل، مفعول...)، ولا حتى في ركنية الإسناد وحدها (مسند، مسند إليه)، وإنما تبعا " للبنية التحتية في شكلها العام الذي يجب تكيفه وطبيعة كل قالب من [قوالب مستعمل اللغة]"¹؛ نقصد القوالب الوظيفية الكلية الخمس، التي يقترحها ديك (DIK, S.C) في كتابه " نظرية النحو الوظيفي" (1989) (The theory of functional grammar) :

1. **القالب النحوي:** يتضمن كل ما يتعلق بالمعلومات اللغوية، من صرف ونحو وتركيب، التي تمكن المؤول من إدراك المعنى اللغوي للعبارات، بما يسمح بتشكيل بنية تحتية لتأويل العبارات في موقفها التواصلية؛
2. **القالب المنطقي:** يقوم هذا القالب، عن طريق قواعد الاستدلال، باشتقاق بنيات تحتية من البنية التحتية الممثلة في القالب النحوي ثم يسقطها على التمثيلات الدلالية والتداولية لتحديد ملاءمة العبارة مع المقام: الاستفهام، الاعتذار، الالتماس... وهي مقامات تجسدها قواعد التعبير (الإسناد، النبر، التنغيم..)؛
3. **القالب المعرفي:** مهمته تخزين المعارف الموسوعية والسياقية الخارجة عن الإنجاز اللغوي، وكذا المعارف الواردة إليه من القوالب الأخرى وتنظيمها لتكون جاهزة لدى الحاجة للتأويل؛

1 . المتوكل أحمد، المرجع السابق، ص24



4. **القالب الاجتماعي:** يمد هذا القالب المؤول بالمعارف الاجتماعية التي تتحدد وفقها أساليب الأمر والطلب والنهي والنصح والالتماس وغيرها، مما يتلاءم مع الوضع الاجتماعي لكل من المخاطب والمتلقي؛
5. **القالب الإدراكي:** يشمل جملة المعارف الحسية التي تخزن بدورها في القالب المعرفي لاستحضارها وقت الضرورة، أي عندما تغيب المكملات المعرفية في بنية الملفوظ.¹

2.2. البنية التحتية: أو الحل الترجمي.

إذا كانت الملكات الخمس، سאלفة الذكر، ملكات بشرية كونية، تتفاعل في أي ذات متكلمة، مهما كانت لغتها، فإن خطاطة تواصلية تقوم على أساسها، قد تتيح لنا تحقيق تواصل بين اللغات كافة، أو بتعبير أدق، إنها قد تتيح لنا بناء خطاطة للترجمة تنطبق على كافة اللغات في كل حالات الترجمة؛* لأن الأمر قد لا يتعلق في هذه الحال إلا بتكييف القوالب مع المقامات ومع المقاصد، أما ما يتعلق بالمضامين ونجاح الأفعال الكلامية، فيبقى قضية تذاوت وتفاعل خطابي بين أقطاب الفعل التواصلية.

يقدم النحو الوظيفي في هذا الصدد مبدأً مؤداه أن "ما تتقاسمه اللغات لا يكمن في سطح العبارات اللغوية وإنما في بنياتها التحتية (أو "العميقة") [...]. فاللغات وإن تباينت من حيث شكلها السطحي، تبدو متقاربة حين ترجع إلى بنياتها التحتية".¹

1. ينظر: مر. س، ص.ص 3224. (ثمة - في نظر المتوكل - حالات لا تشغل فيها القوالب الخمس كلها،

منها أن تكون العبارات حاملة لكل المعلومات أو أن تكون الدلالة تقريرية واضحة).

*. نحن نلمح هنا إلى التعريف العلمي الذي يستجيب للموضوعية العلمية، من وجهة نظر ابستمولوجية، والذي

اجتهدت كافة النظريات في تحقيقه، بدءاً بالأسلوبية المقارنة في محاولتها تعريف الوحدة الترجمية: أي بوصفها

وحدة تنطبق على كافة اللغات وفي كل حالات الترجمة.



لكن لا يجب أن تؤخذ البنية التحتية هنا بمنظار النحو التوليدي التحويلي الذي اعتمده نايدا (1964) في نموذجها، علما أنه سبق إلى توظيف مفهوم البنية التحتية،² وإنما يجب أن تخضع لمنظار وظيفي يحتفي بكافة خصائص البنية التحتية: الدلالية والتداولية والنحوية كلها؛ مع العلم أن الخصائص الدلالية توجد مختزلة في مفهوم الاتساق كما سبق معنا تعريفه؛ أي في العلاقات الموجودة بين وحدات الخطاب. أما الخصائص التداولية، فمتضمنة في وظائف الإسناد التي تستجيب للسياق، في حين تؤسس الخصائص النحوية لوظائف التركيب.

إن البنية التحتية، في تصور النحو الوظيفي، تتميز بكونها بنية دلالية، تجاوز التركيب وتجمع بين الدلالة والتداول، وهي على هذا النحو "تجعل الترجمة تستجيب للمبدأ (...). القاضي بأن ما ينقل من لغة إلى لغة هو المعنى وليس الشكل، [كما] تتيح نقل جانب هام من فحوى العبارات اللغوية ظل مهملا في الترجمات التي اقتصر فيها على نقل الخصائص الدلالية الصرف، وهو الجانب التداولي".³

ولما كان الإنجاز اللغوي لا يقتصر على مجرد الوصف والتقدير، بل يتعداه إلى "الفعال" والتأثير على المتلقي،⁴ فإن ترجمة الأفعال الكلامية مع إغفال استلزاماتها الحوارية قد يؤدي إلى أغلاط دلالية فادحة: إذ من غير الحكمة – مثلا – أن نترجم المثال التداولي الشهير: *Tu peux me passer le sel ?* بحرفية ساذجة لا تعبأ بالسياق أو بمقام التواصل، فنقول مثلا : هل تستطيع تقديم/إعطاء/تمرير الملح؟ ونحن نعلم أن المقام إنما يقتضي أسلوب لباقة فحسب: هلا ناولتني الملح [من فضلك] ؟ أو: ناولني

1. مر. س.، ص 193.

2 - Cf. NIDA, E. A., Op. Cit.

3. مر. ن.، ص 195.

4 - Cf. AUSTIN, John, L., Quand dire, c'est faire, Trad. GILLES LANE, Paris, Seuil, 2002, P.P 40- 41.



الملح من فضلك! أو غير ذلك من أساليب الالتماس اللبقة، التي تتطابق مع مواضع التوصل لمستعملي اللغة العربية في مثل تلك السياقات.

3.2 اتصال الموضوع واتصال المرجع:

إن حديثنا عن الاتساق على هذا النحو، وفي نطاق الترجمة بالذات، هو بصورة أو بأخرى حديث عن الانسجام؛ ذلك أن متلقي النص المترجم، من حيث هو غائب عن حيثيات الإنتاج اللغوي، لا يملك مرجعيات النص المقامية ولا المعارف السياقية المتعلقة بالنص الأصلي، التي تتيح له فهم الإضمار والحذف أو حتى الإطناب أحياناً، فيعتمد على ما يضعه المترجم في نسيج النص المترجم من وسائل لغوية شتى، ليستقري أبعاد الدلالة النصية وغير النصية، بل ليستوعب الخطاب؛ وليس له من مطية في ذلك سوى عتبة الاتساق، الذي يُجسد مادية الإحالة ويثبت المرجع.

ومن ثمة، فإن الاختيارات اللسانية الموظفة في نسيج النص ليست تركيباً تتابع فيه الوحدات اللغوية وفق قواعد نحوية مجردة، بل هي جزء من إستراتيجية نصية شاملة، تنبني على أساس منها الوظائف فوق-النصية والتداولية، بغرض موقعة النص من حيث الزمان والمكان، لأن الخطاب بعد تثبيته بالكتابة ينأى عن مقامه وعن سياقه،¹ فيكف الحال وهو ينتقل من ثقافة إلى أخرى ومن نظام لساني إلى آخر! من ثمة فإن إعادة بناء العلاقات الدلالية المتحققة في النص الأصلي، تصبح عملية تأويلية محض، تبرر كل الآليات اللغوية المكرسة، لأن لكل لغة آلياتها وأدواتها، مما تتمخض عنه إشكالات من قبيل الفروق في العملية الإسنادية بين الموضوع والمحمول مثلاً:

I ũtranslated this poem; (3)

محمول ũموضوع

(أ3) [لقد] ترجمت ũ هذه القصيدة.

1 - BLUM-Kulka, in: MUNDAY Jeremy (2004), Op. Cit. P.97



موضوع ١٠ محمول

ما يمكن ملاحظته هنا هو تغير الموضوع من **ضمير المتكلم إلى الفعل**، وعلة ذلك أن الإنجليزية لغة تركيبية والعربية لغة صيغية، ضمائرهما متصلة وتبتدىء بالفعل فتجعله في منصب الموضوع غالبا، (حرف التحقيق "قد" هو قرينة زمنية). بيد أن الإشكال لا يكمن هنا، لأن الأمر يتعلق ببساطة بخطية التركيب Word Order التي تختلف من لغة إلى أخرى؛ لكن ماذا لو اقترنت هذه الخطية بقصدية متمثلة في التوكيد على بؤرة الخطاب، أي الفاعل هنا، مجسدة من خلال التنغيم مثلا؟ فقد تصبح ترجمة العبارة على هذا النحو:

(3ب) أنا ١ ترجمت هذه القصيدة!

موضوع ١١ محمول.

ليس هذا إلا احتمالا من بين احتمالات تتعدد بتعدد المقامات والمقاصد، وإنما نبتغي من وراء هذا المثال أن ننبيه إلى أن الإشكال إنما يكمن في الانسجام الموضوعي وفي تسلسله، الذي يعد من أهم شروط الانسجام المرجعي، حتى وإن كنا نسلم سلفا أن علاقات الإحالة بين المرجع وأدوات الاتساق، أو بالأحرى علاقات الإحالة النصية، ليست شرطا في تحقق الانسجام، لأن الانسجام نتاج التأويل.¹

لكن الحال هذه هي بالنسبة للخطاب في نسقائه الثقافي واللساني، وبالنسبة للمترجم بوصفه متلقيا للنص الأصلي، أما بالنسبة لمتلقي الترجمة، فالأمر غير ذلك! إذ إن القارئ بحاجة لإستراتيجية نصية من درجة ثانية، فضلا عن خطية التركيب التي تميز لغته، كما مر معنا أعلاه، ليتمكن من التأويل. ونرى أن نستحضر في هذا الصدد مثلا قيما ورد في قاموس جاك موشلر وأن روبول الموسوعي حول

1 - Cf. MOESHLER, J. & REBOUL, A., Op. Cit., P.17



الفصل الثاني — الاتساق تحتية دلالية

التداوليات (MOESHLER, J. & REBOUL, A.)، بخصوص العلاقة بين الانسجامين، الموضوعي والمرجعي،¹ ثم نحاول ترجمته مع التعليق لتبيان ما يحصل من فروق:

"Jean est à l'hôpital. Il est situé au bord du lac. Il est très froid en hiver." (4)

من غير المنطقي هنا أن نؤول الملفوظ باعتبار **العائد المتكرر** (il) متعلقا بجون!

"Jean est à l'hôpital. Il est situé au bord du lac. Il est très froid en hiver."

فالانسجام هنا يتحقق بتأويل العلاقات بين أجزاء الخطاب والمرجع، حتى وإن تفككت الإحالة النصية، كما أن نظام التعجيم système de ponctuation لا يشكل قطائع بين الجمل:

"Jean est à l'hôpital. Il est situé au bord du lac. Il est très froid en hiver."

لكن نلاحظ لو ترجمنا الملفوظ مع الإبقاء على منوال الإحالة بالضمائر، وخاصة مع الإبقاء على نظام التعجيم:

(4 أ) "جون في المستشفى. يقع على ضفة البحيرة. بارد(ة) جدا في الشتاء."

وذلك مع اعتبار أن العلاقة هنا بين المستشفى والفعل "يقع"، ثم بين الاسم والصفة "باردة"، متضمنة تقديرًا! فهذه تكاد تكون ثلاث جمل لا علاقة بينها، حتى وإن حاولنا إضافة ضمائر متصلة أو منفصلة لتعمل عمل العوائد:

(4 ب) "جون في المستشفى. إنه يقع على ضفة البحيرة. هي باردة جدا في الشتاء."

1 - Op. Cit.



لن يختلف اثنان في أن هنالك انقطاعات في التسلسل الإحالي وغيابا تاما للمرجع، سببه تباعد الضمائر المحيلة إليه (أي العوائد)! لكن لاحظ لو أولنا التسلسل الإحالي مع نظام التعجيم، ثم حققنا الانسجام الموضوعي من خلال إستراتيجية نصية وأدوات اتساق عربية صرف:

(4 ج) — "جون في مستشفى يقع على ضفة بحيرة باردة جدا في الشتاء".

أو (بحسب القصد والسياق، ومن ثمة بحسب بؤرة الخطاب):

(4 د) — "جون في المستشفى الذي يقع على ضفة البحيرة. إنها بحيرة باردة جدا في الشتاء".

إن اسم الموصول والتعريف بالإضافة والتكرار... كلها أدوات اتساق حققت تسلسلا عائديا، ومن ثمة تسلسلا مرجعيا ثم موضوعيا في النص المترجم، مما يكفل للقارئ انسجام الخطاب واكتمال الدلالة. غير أن ما تجدر الإشارة إليه مع شيء من التنبيه، أن نظام التنقيط أو ما أسميناه نظام التعجيم، قد اختلف كلياً عنه في اللغة الأصل، فضلا عن اختلافه في لغة الترجمة باختلاف المقاصد! مما يعني أنه قد خضع لعملية تأويل ثم لتغيير بحسب ما تقتضيه اللغة العربية من آليات اتساق، قد لا تتطابق مع اللغة الفرنسية بل مع اللغات اللصيقة كافة.

ونحن في هذا الصدد ندعم قولنا برأي ويليامز (Williams, M.P.)، الذي ينتقد تعريف هاليداي وحسن لمفهوم الاتساق، خاصة على مستوى الأدوات، فيجزم أنه تعريف لا ينطبق مثلا على اللغة العربية ولا يتلاءم معها، حيث إن العربية لا تتعدد أدواتها فحسب، بل تصرح بها في المتن، عكس الإنجليزية التي تضرر منها؛ ناهيك



عن أن استعمال نظام التعجيم حديث العهد بالنسبة للغة العربية، مما يبرر جنوحها إلى أدوات معجمية لتأدية وظائف العطف والترتيب والاستئناف وغيرها.¹

طبيعي ومنطقي إذن أن تختلف الدوال signifiants كي تتكافأ المدلولات signifiés ؛ وعلى هذا الأساس، يمكن الجزم بأن الإستراتيجيات النصية في مفصل الترجمة تغدو رهانا خطابيا وعملية فوق نصية، يجب أن توقى حقها أثناء إعادة الصياغة، وفق مقتضيات المقام والسياق والقصدية، وبالأخص وفق الوظائف السوسيونصية التي لا انفصام لها عن الحيز الثقافي، باعتباره فضاءً تناصياً لها، يمنحها حيوية الدلالة، وبموجبه يتحدد جنس الخطاب ونمط النص بمواضعاته الكتابية، التي لا نستثني منها أدوات الاتساق وثيقة الصلة بطبيعة كل لغة وبمنطقها.

ولا ضير هنا، بعد تشعب الاستطرادات أعلاه - التي استدعتها طبيعة المفهوم بتعدد علاقته- من أن نستعجل مرة أخرى تعريفاً نلخص فيه مفهوم النص ثم الاتساق، حتى ينسجم الطرح، بما يسمح لنا بعده باسترسال سرد مختلف أدوات الاتساق، من خلال مجموعة من الأمثلة نحسبها ترفع سمة التجريد التي طبعت الأجزاء السالفة من هذه الدراسة، ولا بأس أن تراوح الأمثلة بين الإنجليزية والفرنسية أحياناً، باعتبار أننا ننطلق من تصور غربي، نشأت في رحابه هذه المفاهيم وطبقت على لغاته، ثم نحاول تفقد مدى ملاءمتها للغة العربية.

نشرع من حيث انتهينا، أي من الانسجام، باعتباره لازمة لا يكون الخطاب خطاباً إلا بها، زيادة على أننا نسلم مبدئياً، كما أشرنا أعلاه، بأن النص " ليس سلسلة من الجمل، أو وحدة نحوية كبرى، ولا نوعاً من الجملة لكن تختلف عنها في الحجم، أو ضرباً مما فوق الجملة. النص (...) وحدة دلالية، لها وحدة المعنى في السياق".²

1 - WILLIAMS, M.P.(1984), in: SHAHEEN Mohammed, Op. Cit., P. 182

2 - HALLIDAY M.A.K & HASAN, R., Op. cit. P.292:

"A text, we have suggested, is not just a string of sentences. In other words it is not simply a large grammatical unit, something of the same kind as a sentence but differing



ثم إن الحديث عن النصية وعن التماسك يفترض _ وجوباً _ وجود عناصر أو أجزاء تتعالق فيما بينها وتتماسك، قد تكون الجمل أو أقل أو أكثر، لكنها في كل الأحوال متحدة كفاية لتستأهل مصطلح ومفهوم الاتساق، كما يلي: "إن مفهوم الاتساق هو مفهوم دلالي يراد به علاقات المعنى الموجودة في النص والتي تجعل منه نصاً؛ وهو قائم كلما اقتضى تأويل عنصر من الخطاب عنصراً آخر، وكان كل منهما يفترض وجود الثاني، بحيث لا يستقيم فهم أحدهما إلا باللجوء إلى الآخر؛ إذا حدث هذا فمعناه أن ثمة اتساقاً وأن العنصرين كليهما، المؤول والمقتضى، متضمنان في المتن، فرضياً على الأقل".¹

3. أدوات الاتساق:

إن الاتساق بحسب الأدوات التي تحققه ضربان، اتساق نحوي واتساق معجمي. أما الأول فله أربعة أوجه هي: الإحالة والاستبدال والحذف والوصل، وأما الثاني فله وجهان: التكرار والتلازم أو ما يصطلح عليه محمد خطابي بالتضام.² لكن يجدر بنا أن ننبه إلى أن الضربين كليهما يشتركان في خاصية الإحالة بما أنهما يقعان في

from it in size- a sort of supersentence. A text is (...) a semantic unit. The unity that it has is a unity of meaning in context."

1 - Ibid., P. 4: "The concept of cohesion is a semantic one; it refers to relations of meaning that exist within the text, and that define it as a text. Cohesion occurs where the INTERPRETATION of some elements in the discourse is dependent on that of an other. The one PRESUPPOSES the other, in the sense that it cannot be effectively decoded except by recourse to it. When this happens, a relation of cohesion is set up, and the two elements, presupposing and the presupposed, are thereby at least potentially integrated into a text".

2 . ينظر: خطابي محمد، المرجع السابق، ص24



مستوى النصية، أو بتعبير هاليداي: إنهما إحاليان (Phoric)،¹ ومن حيث إن للإحالة علاقة مباشرة بالدلالة وبانسجام النص، فإن الاتساق وظيفة دلالية كما رأينا أعلاه، أما تصنيف النحوي منه والمعجمي فليس إلا لتحديد الأدوات.

ومن هذا الباب، فإننا نتساءل عما يقصده محمد خطابي بقوله إن الاستبدال "يختلف عن [الإحالة] في كونه علاقة تتم في المستوى النحوي_ المعجمي بين كلمات أو عبارات، بينما الإحالة علاقة معنوية تقع في المستوى الدلالي".² ؟ على الرغم من أننا نجده من قريب (ص15 من الكتاب نفسه) يسلم بأن الاتساق مفهوم دلالي! فنظرا لهذه الاعتبارات التصنيفية، ارتأينا أن نستثني الاتساق المعجمي في هذه الدراسة، رفعاً للبس، مع أننا نعتقد بأن العلاقة التي تجمعهما عملة واحدة كما سيتبين لاحقاً.

1.3 الإحالة:

تعد الإحالة من أهم مفاهيم الانسجام عموماً، من حيث إن الخطاب نفسه يحيل إلى فضائه وإلى العالم المتحدث عنه، لكنها أوثق بالاتساق خصوصاً، لأنه رهين باستمرارية الإحالة، أي باتصال المرجع كما رأينا أعلاه، التي تسمح للنص باستحضار عناصره عدة مرات، بفضل أدوات تمتلكها كل اللغات الطبيعية، منها الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء التفضيل...، وهي أدوات ليس لها تأويل في حد ذاتها إلا إذا اقترنت دلاليًا بما تحيل إليه.³ وقد مرّ معنا أعلاه أن الإحالة ضربان:

1.1.3 الإحالة المقامية:

انطلاقاً من مبدأ الاقتصاد في الخطاب، ضمن مقام تواصلية معين، يعتمد المتخاطبون إلى الإيجاز في منجزاتهم اللغوية المتعلقة بالحيّز المكاني أو المشترك المعرفي، أي بما هو خارج عن مادية المنطوق أو المكتوب، فيكتفون بأدوات تقتصد الكمّ اللفظي وتحيل إلى المرجع، منها الضمائر مثلاً والإشاريات أو ما يصطلح عليه

1 - Op. Cit., P. 318

2. المرجع السابق، ص19.

3 - Op. Cit., P. 31



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

بالإحالة الإشارية *référence déictique* (لتمييزها عن الإحالة القبلية في النص النصية؛ *référence anaphorique*)؛ كما قد تكون الإحالة المقامية اسماً أو صفةً أو ظرفاً من ظروف الزمان والمكان أو أي فئة من فئات الكلام، شرط أن تقترن بالمقام ومن ثمة بالمحال إليه.¹

ويرى هاليداي، في هذا الصدد، أن الإحالة المقامية أهم وأسبق من الإحالة النصية؛ حيث إن السياق النصي لا يخلو من سياق المقام، ومن ثمة فإن هذه تقتضي تلك؛ وهو يكاد لا يرى فرقاً بينهما، بل يحسب مصطلح "سياق المقام" استعمالاً مجازياً لمصطلح السياق.²

لنستبين مدى أهمية السياق في تحديد القيمة الدلالية للإحالة المقامية، اخترنا مضرب المثل، لأننا نخاله أشد التصاقاً بالمقام حتى وإن علمنا المورد وفقهناه، بل إن عدم اتفاق المضرب مع المورد يخضع شرط الملاءمة (*Pertinence*)،³ وهو شرط تداولي لا يخلو منه أي فعل تواصل؛ كما أن المثل يمنحنا تنوعاً في فئة الإحالة، مثلما رأينا آنفاً:

(5) لقد حقّت عليهم، وهذه بتلك!

نحن - لا شك- نتساءل: بمن تتعلق تاء الفاعل وعلى من يعود ضمير الجمع "هم"؟ أي ما الذي حقّ وعلى من؟ رغم أن الجملة سليمة نحويًا؛ كما أن المثل يحيل إلى أمرين اثنين، فما هما؟ غني عن البيان أننا إذا حصلنا على المكملات المعرفية من المقام ومن السياق، فسوف ينسجم لدينا الخطاب، لأن الإحالات المقامية يكتمل دورها بوجود ما تحيل إليه، كما أن المثل يستوفي شرط الملاءمة، زيادة على أنه يؤدي وظيفة الإحالة المقامية، ليس من خلال إشارياته فحسب، بل كذلك بوصفه يربط بين كل من المرجع الثقافي وموضوع الخطاب ومقام المقال.

1 - Cf. MOESHLER, J. & REBOUL, A., Op. Cit., P.351

2 - HALLIDAY M.A.K & HASAN, R., Op. cit. P.P. 32-33.

3 - Op. Cit., P.P.91-92



2.1.3 الإحالة النصية:

رأينا في تعريف النصية أعلاه، أن بناء النص يتوقف على استمرار تماسكه، وبدوره لا يتم التماسك إلا باستحضار المرجع (reiteration) من خلال الإحالة إليه داخل النص، ويتم ذلك في أحد اتجاهين: إما إلى عنصر سابق وإما إلى عنصر لاحق؛ فأما الإحالة إلى السابق فتسمى إحالة قبلية، وأما الإحالة إلى اللاحق فتسمى إحالة بعدية.

1.2.1.3 الإحالة القبلية:

تتمثل الإحالة القبلية في استحضار عنصر سلف ذكره في متن النص، وذلك اقتصاداً في الكلام وتلافياً للتكرار. أما أداة الاستحضار فهي "العائد"، وقد اصطلحنا عليها كذلك في بحثنا، تبييناً لحركة الإحالة، أي نحو ما سبق، ثم تجنباً لما قد يلبسها بالإحالة المقامية، علماً أن الدراسات التداولية تطرح بحدّة إشكالية الفصل بينهما، بل الفصل بينها وبين الإشاريات (Deixis) عموماً، وهل يمكن اعتبار الإحالة القبلية ظاهرة لسانية صرف.¹

يرى مانجنو (MAINGUENEAU, D.) أن العائد يستحضر العنصر اللساني بوصفه أحد أمور ثلاثة، كما يبينه في الأمثلة التالية:²

1. بوصفه المرجع ذاته: Le cheval....il.... (6)؛

2. بوصفه المدلول نفسه: Le livre de Paul....le mien... (7) والمرجع مختلف؛

3. بوصفه الدال نفسه: "Fleurs" est un beau mot; il a cinq lettres. (8).

(بالنسبة للمثال الأخير، لا يستحضر العائد (il) لا المرجع ولا معنى كلمة "fleurs"،

بل كلمة "Mot".)

1 - Op. Cit. P.P. 353-354

2 - MAINGUENEAU, D., (2000), Op. Cit., P. 171.



الفصل الثاني — الاتساق تحتية دلالية

وعليه، لا يجب أن يُفهم من مصطلح العوائد مجموع الضمائر وأسماء الإشارة فحسب، وإن كان نموذج هاليداي يوليها اهتماما، فذلك في اللغة الإنجليزية حصراً؛ أما المقام هنا، فيستدعي منا جمع العناصر المشتركة بين جميع اللغات _ نظرياً على الأقل _ لنقوم بمعاينتها لاحقاً على مستوى التطبيق، وننظر هل لها كفاء في اللغة العربية أم لا؛ كما لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أنما الاتساق نحويٍّ ومعجميٍّ كذلك، كما أشرنا أعلاه.

نضيف إلى هذا أننا نحرص على تمييز العائد النحوي من بين خاصية التسلسل العائدي عموماً (La chaîne anaphorique)، فقد يكون العائد صفة أو فعلاً أو جملة أو شبه جملة أو أقل أو أكثر، بل قد يقوم محلها.¹

(9) *Grand*, mon fils *le* sera;

(10) Katy *travaille* plus que ne *fait* Pierre;

(11) *Les prochaines élections présidentielles* constitueront un tournant décisif; *elles*

consacreront la démocratie dans le pays.

يقوم الضمير *le* في الجملة (9)، باستحضار الصفة *Grand*؛ أما في (10) فيعود الفعل *fait* على الفعل *travaille*؛ وأما في المثال (11) فيعود الضمير *elles* على المقطع الاسمي *Les prochaines élections présidentielles*، وتجدر الإشارة إلى أن نوع الاستحضار الأخير، أي عن طريق ضمائر الكينونة، هو الأكثر استعمالاً أو وروداً في اللغة الفرنسية ويحقق أشمل أوجه الاتساق بين مقاطع النص.²

رغم أن العربية تشترك _ نظرياً _ مع كافة اللغات في خاصية الإحالة القبلية، وأن لها عوائدها التي تستعملها للمبررات النظرية نفسها، إلا أن الأمثلة الثلاثة كلها تطرح مشاكل نسبية في تحقيق الاتساق نفسه بالأدوات ذاتها؛ فالمثال الأول (9)، وهو

1 - Ibid. P.P. 171-172

2 - Op. Cit.



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

مدح يراد منه نوع من التأكيد، جاء بصيغة التقديم والتأخير تعظيماً للصفة المقدمة واهتماماً بأمرها؛ ذلك أن تخريج الجملة الأصلي هو: Mon fils sera grand ؛ وإذا أخذنا هذه المعايير بعين الاعتبار، مع المحافظة قدر الإمكان على مقابلات الجملة، فسوف نحصل على الترجمة الحرفية التالية:

(9) عَظِيماً سوف يكون ابني!*

لا شك أن الجملتين متطابقتان شكلاً (formal parallelism)، لكن عناصر الإحالة تتباين تماماً، هذا إن أمكن الحديث عن إحالة قبلية في الجملة العربية! وذلك أن العربية صيغية كما أشرنا أعلاه، وحتى ياء المضارعة لا تعمل عمل العائد لأنها مقترنة بالفعل لزوماً، ولأنها علامة المضارعة سواء قدمنا الفعل أم أخرناه.

كذلك الشأن مع المثال (10)، حيث لا يمكن أن نحيل إلى الفعل الأول إلا بتكرار، وهو اتساق معجمي، فلا يمكن أن نقول مثلاً: "تعمل كاتي أكثر مما يفعل بيير"، لأن الفعل الثاني قد يلبس علينا الأمر؛ وعليه فإن الأسلم قد يكون كالآتي:

(10) تعمل كاتي أكثر مما يعمل بيير.

مع علمنا أن العربية في غنى عن هذا التكرار، حيث يمكن القول:

تعمل كاتي أكثر من بيير.

أما المثال الثالث فقد يمنحنا نوعاً من التطابق، حيث يمكن الإحالة إلى المقطع الاسمي القائم محل الفاعل من خلال ضمير منفصل يعود عليه:

* - إذا صرفنا النظر عن الإشكال الذي تعرضه هذه الجملة العربية نحويّاً وقبولياً، يتبين لنا من هذا المثال

مدى الاختلاف بين العربية والفرنسية، حتى مع الترجمة الحرفية، نظراً لهامش الإيجازات اللغوية.



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

(11) سوف تشكل الانتخابات الرئاسية المقبلة منعطفا حاسما؛ فهي سوف تكرر الديمقراطية في البلاد.

لكن تبقى العلاقة بين الجملتين، قبل الفاصلة وبعدها، محلّ تأويل وتحتاج بالضرورة إلى إظهار، وهو ما يبرر الفاء في المثال كما يبرر زيادة أي عنصر يفسر الإخبار في الجملة قبلها، حتى وإن حذفنا الضمير المنفصل:

"...؛ لأنها/إذ إنها/حيث إنها سوف تكرر الديمقراطية".

2.2.1.3 الإحالة البعدية:

تتمثل الإحالة البعدية في استباق* العنصر المحال إليه بعنصر آخر قبل وروده في النص، وذلك جلباً للاهتمام به أو استثارةً لفضول القارئ حول ما سوف يلحق من الكلام، ومن ثمة فهي تحريك للافتراض؛ وقد نجد سمة الاستباق هذه تميز بعض أجناس النصوص أكثر من غيرها، مثلما هي الحال مع القصة القصيرة والرواية.¹ أما صيغ المستبق فلا تختلف عن العائد؛ حيث إنه قد يكون ضميراً أو صفة أو أي فئة من الفئات سالفة الذكر.

* - رأينا أن نشق من الاسم مصطلحا نقترحه في بحثنا هو "المستبق"، وذلك من باب الاقتصاد في صيغة المصطلح لا غير، لأننا نعتقد بأن المصطلح المفرد أنجع من المصطلح المركب، ومن ثمة يكون التضاد واضحاً بين المصطلحين: المستبق ≠ العائد.

1 - HALLIDAY M.A.K & HASAN, R., Op. cit. P.298.



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

(12) "Alors qu'**il** préparait ses bagages dans sa chambre d'hôtel, **Julien**, eut l'idée de..."

(13) " Vous **le** verrez; pratiquer la démocratie n'est pas une chose aisée."

مع أن الإحالة البعدية قد غدت مألوفة في اللغة العربية، خاصة في أجناس الرواية والقصة والكتابة الصحفية، إلا أنها منكرة دخيلة، لا تمت لأساليب الحكي العربية بصلة، ولا يجب الخلط بينها وبين أسلوب التقديم والتأخير، بل إن التقديم والتأخير نفسه مستقبح في كلام العرب إذا كان الأصل هو اتصال الأجزاء بعضها ببعض، كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه، إلا بشروط أو في استثناءات معلومة.¹ والحال أن المستبق في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية يسمح بتلافي التكرار، في حين إن العربية تبيحه، بل تحقق به التسلسل الموضوعاتي The thematic chain، لأنه يعوضها عن دلالات التعجيم.²

2.3. الاستبدال:

يتمثل هذا الإجراء النصي، كما يتبين من اسمه، في استبدال عنصر من النص بعنصر آخر يحيل إليه، وهو على هذا النحو يشترك مع العائد والمستبق في خاصية الإحالة، بل يشترك خصوصاً مع العائد، لأن إحالته قبلية في كل الأحوال، أي متعلقة بعنصر سابق؛ فهما لا يختلفان إلا في كون علاقة العائد بالمحال إليه علاقة تطابق، في حين إن علاقة الاستبدال بالمحال إليه، أو لنقل علاقة البديل بالمستبدل، هي علاقة اختلاف أو "علاقة تقابل تقتضي إعادة التحديد".³ ولا بأس من أن نقترض من محمد

1 . ينظر: أبي الفتح عثمان بن جني، الخصائص، بيروت، عالم الكتب، (د.ت)، ج2، ص390.

2 - WILLIAMS, M.P.(1984), in: SHAHEEN Mohammed, Op. Cit., P.P. 185- 186

3 . خطابي محمد، مر. س.، ص21



خطابي المثال نفسه، الذي يبين من خلاله علاقة التقابل، وهو بدوره يقترضه من هاليداي: ¹

(14) My axe is too blunt. I must got a sharper one

(14) فآسي كليلة جدا. علي اقتناء أخرى أمضى (منها). [ترجمتها]

يقوم العنصر one في العبارة الإنجليزية مقام الاسم axe بدل تكراره، لكن مع أن الدال واحد في البنية التحتية، أي axe، إلا أن المرجع مختلف، فالفأس الأولى غير الثانية! وعلى هذا الأساس جاءت الترجمة العربية، أي قامت "أخرى" بدل "فأس"، على أنه كان بالإمكان تكرارها دونما إخلال: "...علي اقتناء فأس أمضى".

وأوجه الاستبدال ثلاثة: استبدال الاسم واستبدال الفعل واستبدال القول أو الجملة، ولكل منها حالات وشروط تستدعيها، قد لا يتسع المقام لسردها، فضلا عن أن التصنيف الذي نملكه هو تصنيف هاليداي لأوجه الاستبدال في اللغة الإنجليزية،² قد لا نجد فيه ما يتطابق مع العربية، لأن الأصل فيه هو تلافي التكرار والأصل في العربية هو إباحته كما رأينا آنفا، إلا ما قد نراه مماثلا، لكن من بعيد، في أوجه البديل النحوية، أي: بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال.³

وإن كان لا بد، فنحن نسوق أمثلة ثلاثة بالترتيب مع الأوجه المذكورة، للإيضاح فحسب: أما استبدال الاسم فقد مر معنا في المثال (14)، حيث تقوم one مقام الاسم axe.

1. نفسه.

2 - HALLIDAY M.A.K & HASAN, R., Op. Cit. P.P. 95, 117, 130.

3. ينظر: الزمخشري أبي القاسم محمود بن عمر، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملحم، بيروت،

دار ومكتبة الهلال ط1، 1993، ص ص 157.158.



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

(15) Do you visit them every day? I can't do at holidays.

العنصر do هنا بدل من الفعل visit.

(16) "...if you've seen them so often, of course you know what they're like'

"I believe so" Alice replied thoughtfully.¹

تقوم so هنا مقام العبارة 'you know what they're like'.

ننبه إلى أن أمثلة الاستبدال هذه أو حتى تلك التي يوردها هاليداي في كتابه (ص113 وما يليها) تتعلق كلها بحالات وجوب الاستبدال لإكراهات نحوية وأسلوبية متعلقة باللغة الإنجليزية، لسنا بصدد بيانها هنا، في حين إن ترجمتها إلى العربية قد تكشف لنا عن هامش معتبر من الاختيارات اللغوية، لا تضطرنا إلى الاستبدال ولا تتحرج من التكرار.

(15) - هل تزوّرهم كل يوم؟

- إلا خلال العطل.

• لا أستطيع فعل ذلك خلال العطل؛

• لا يمكنني ذلك خلال العطل؛

• لا أستطيع زيارتهم خلال العطل.

3.3 الحذف:

ما الحذف إلا " استبدال بالصفّر "2 داخل النص، بتعبير هاليداي وحسن، أي بدل تكرار عنصر مرتين يتم حذفه في الجملة الثانية لاستبداله بصفّر، على أن تتكفل

1 - Op. Cit. P.131

2 - Op. Cit., P.145



الفصل الثاني — الاتساق تحتية دلالية

وظيفة الافتراض بوصل الدلالة من خلال استحضار العنصر المحذوف ضمناً، ومعنى ذلك أن علاقته قبلية تعود على عنصر سابق، ومن ثمة فإن وظيفته تتطابق مع وظيفة العائد؛¹ وهو مثل الاستبدال له أضرب ثلاثة: حذف الاسم كقولهم:

(17) Which suit do you prefer? This one

(18) What have you been doing ? وحذف الفعل في قول أحدهم:

Swimming

وحذف جزء من القول أو العبارة مثل قولهم:

(19) Who was going to hold a conference today? Paul was.

ملاحظة:

قد نتساءل عن الفرق بين المثال (7) المتعلق بالعوائد والمثال (17) هنا أعلاه، وعن سبب تصنيف الأول في الإحالة القبلية والثاني في الحذف، في حين نجدهما يحيان قبلياً بصفة متماثلة! فكما أن الاسم "Le mien" يستحضر المدلول نفسه مع اختلاف المرجع، كذلك تستحضر "this one" المدلول نفسه مع مرجع مختلف!

الحقيقة أن الفرق بين الإحالة القبلية والاستبدال والحذف يكاد لا يكون، وغالباً ما تقع أداة من هذه الأدوات في حيز التقاطع بين نوعين بحيث يمكن نسبها لأي منهما أو لكليهما على السواء، وهذا بتصريح هاليداي وحسن نفسيهما،² وليس لذلك علاقة بلغة المثالين المقصودين (الفرنسية والإنجليزية)، بقدر ما هو متعلق باعتبارات صناعية typologiques يختلف فيها مانجنو عن هاليداي؛ حيث إن الأول يضع اعتباراً للتسلسل الإحالي، وهو تسلسل يقع في مستوى الدلالة وبين المعاني كما رأينا، في حين إن

1 - Idem.

2 - Op. Cit., P.88: "There are many instances of cohesive forms which lie on the borderline between tow types and could be interpreted as one or the other."



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

الاستبدال والحذف _ كما يعرفهما هاليداي _ يقعان بين الكلمات أو العناصر اللغوية عموما دون المعاني.

من هنا فحسب، يمكن أن نجد جوابا للتساؤل الذي طرحناه سالفاً، حول تصور خطابي، ومن ثمة تصور هاليداي وحسن، لعلاقة الاتساق بمستويات النحو والمعجم والدلالة من جهة، ووجه الفرق بين الإحالة القبلية والاستبدال من جهة أخرى؛ حيث إن الإحالة القبلية هي استحضار لمعان سابقة، وجهُ العلاقة فيها بين العائد والمحال إليه هو المعنى، في حين إن الاستبدال هو استحضار لعناصر لغوية سابقة، وجه العلاقة فيه بين البَدل والمستبدل هو النحو والمعجم، دون أن يعني هذا نفي الدلالة، بل إنه وصف لتشكّلها.

أما ما نجنو، فإنه يفضل تقديم تصنيف داخل الإحالة القبلية بدل الحديث عن الحذف أو عن الاستبدال،* لأنه يرى بأن علاقة العنصر المؤوّل مرتبطة دائماً بما قبله، سواء حُذف أم استُبدل أم أُحيل إليه بالإشارات وأسماء الإشارة؛¹ فإن كانت الإحالة إلى العنصر السابق بإحدى هذه الأدوات مع إبقاء المرجع نفسه، فإنه يصطلح عليها "بالعائد المعجمي المطابق" (anaphore lexicale fidèle):

(20) Un cheval...ce/le cheval...*

وأما إن كانت باستبداله بمفردة مرادفة أو غيرها، فإنه يصطلح على الإحالة "بالعائد المعجمي المخالف" (anaphore lexicale infidèle):

* (21) Un cheval..., l'animal...

*- هذا لا يعني أنه يلغيهما.

1 - MAINGUENEAU, D., Analyser les textes de communication, Paris, NATHAN, 2000, P.P. 174-175



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

حتى بالنسبة لما يصنفه هاليداى ضمن الاستبدال الاسمي nominal substitution لدى استعمال الأدوات مثل one، ones، some، نجد مانجنو يفرد تصنيفا آخر ضمن الإحالة النصية _ القبلية _، فيجعلها ثلاثة أنواع:¹

1. عائد شامل anaphore totale:

(21) ces livres sont idiots, ils ne valent rien.*

2. عائد جزئي anaphore partielle:

(22) J'ai vu tes amis. Certains sont malades.*

3. عائد حوصلي anaphore résomptive:

(23) " La nuit est déjà avancée lorsqu'une roquette antichar, tirée d'un toit adjacent, s'abat sur la foule.....Cet attentat, qui fait deux morts et dix-neuf blessés, a provoqué dans la région nordique une onde de choc"

* Le Monde, 3 janvier 1997

4.3 الوصل:

لئن كانت علاقات الإحالة والاستبدال والحذف أوجه اتساق بين عناصر لغوية/دلالية سابقة وأخرى لاحقة، فإن الوصل هو وجهٌ لانتظام الاتساق في خطية الخطاب،² بحيث يبرر علاقات السابق باللاحق والبدل بالمستبدل والحذف بالمحذوف،

1 - Ibid., P. 172

* . هذه الأمثلة مأخوذة من الكتاب نفسه، (ص: 173، 174، 175).

2 - HALLIDAY M.A.K & HASAN, R., Op. Cit., P.227



من خلال علاقات منطقية أربع هي: الإضافية والضدية والسببية والزمنية؛ لكنها في الحقيقة علاقات يقدمها الباحثان على وجه التمثيل فحسب، لأنها أعقد وأوسع وأكثر عدداً من أن يمكن حصرها في مقام واحد.¹

1. **وصل الإضافة:** يميز الباحثان في إطار الاتساق بين العطف coordination والإضافة Addition. أما العطف فيعدانه من الاتساق البنوي ويقصيانه من التصنيف، لكون الأجزاء المعطوفة _ برأيهما _ هي وحدة واحدة، أما الأجزاء المتسقة عن طريق الإضافة فهي مستقلة ومتعاقبة "بالإضافة".² وهما يحصران الإضافة في حروف ثلاثة: and، or، nor؛ ونحن هنا نتحفظ من تقديم مقابلاتها العربية، لأننا نجدها مخالفة جداً للتصور المعروف؛ فالواو وحدها قد تكشف لنا عن إشكالات يستحيل سردها ولسنا بصدددها ولا ندعي الخوض فيها.*

2. **وصل الضدية:** وصل الضدية هو "عكس التوقع"،³ لأنه يُستخلص من النصية لا من المقام، وهو ضربان: داخلي وخارجي، الأول على مستوى

1 - Ibid., P. 283

2 - Op. Cit., P. 244

* - لكن نحيل إلى مرجع قيم في هذا الصدد. ينظر: الشافعي صلاح الدين العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزودة، عمان، دار البشير، 1990.

3. هذا المقطع الكامل الذي وردت فيه هذه العبارة في مؤلف هاليداي (ص250):

"The basic meaning of the adversative relation **is 'contrary to expectation'**. The expectation may be derived from the content of what is being said, or from the communication process, the speaker-hearer situation..."

وهي التي ترجمها خطابي محمد بـ: "... على عكس ما هو متوقع" (ص23)؛ في حين فهمناها نحن أنه يقدم مفهومين مختلفين: "التضاد" و"التوقع"، ثم يستطرد لشرح الفرق بينهما؛ لذلك ترجمناها على هذا النحو، أي: "... عكس التوقع".



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

الجملة والجملتين والثاني على مستوى اكتمال البناء النصي، ويعبر به عن تعارض أو تضاد بين مقدمتين مستقلتين، كقولنا: مع ذلك، إلا أن، في حين إن...؛

3. **وصل السببية:** يتضح من التسمية أنه وصل يعبر عن علاقات منطقية بين مقدمتين أو أكثر تتمحور أساسا في علاقة السبب والنتيجة، كقولنا: إذن، من ثمة، وعليه، نتيجة لذلك، بناء على، ... إلى غير ذلك من الأدوات التي يتعذر حصرها: (so, thus, therefore, consequently, because of, accordingly, ...).

4. **وصل الزمنية (التعاقب):** يعبر عموما عن ترتيب بين طرحين متعاقبين زمنيا ومتعاقبين في خطية الجمل، سواء تعاقبا متباعدة أم متقاربا، لكن يمكن أن يعبر كذلك عن التزامن. ولعل أكثر أداة تمثيلا له هي الحرف "ثم" (then) لأن الغالب في علاقة الزمن هو الترتيب.

لتمثيل العلاقات الأربع كلها، يقدم هاليداي مثالا يلخصها (صفحة: 238_239)، نقتبسه هنا كله، ثم نعقبه بترجمة محمد خطابي (صفحة 23) مع شيء من التصرف فيها:

"For all the whole day he climbed up the steep mountainside, almost without stopping.

- | | |
|---|----------------|
| a. And in all this time he met no one. | (Additive); |
| b. Yet he was hardly aware of being tired. | (Adversative); |
| c. So by night time the valley was far below him. | (Causal); |
| d. Then, as Dusk fell, he sat down to rest." | (Temporal); |

" قضى اليوم كله، دون انقطاع، يتسلق الجبل شديد الانحدار.

أ. وطول ذلك الوقت لم يصادف أحدا. (إضافة)؛



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

ب. مع ذلك لم يشعر بالتعب. (ضدية)؛

ج. حتى إنه لما اقترب الليل، صار الوادي بعيدا أسفل منه. (سببية)؛

د. ثم جلس ساعة الغسق ليستريح. (زمنية).

تجب الإشارة هنا، ونحن نختم سرد أدوات الاتساق، إلى أن الباحثين يميزان في كل الأدوات السالفة وفي اتساق الوصل على وجه الخصوص، بين الاتساق البنوي والاتساق الدلالي، أي ما هو على مستوى الجملة وما هو على مستوى النصية، إلا أننا قد نجدهما يعبران عن الأول بمصطلح الداخلي internal وعن الثاني بمصطلح الخارجي external،¹ وعلّة ذلك أنهما يوليان اهتماما بالبعد التداولي لوظيفة الاتساق.

ونحن نسوق هذه الملاحظة استدراجا لضرب من المقارنة بين هذه المقاربة النسقية الصرف والمقاربة التداولية، خاصة فيما يتعلق باتساق الوصل. حيث إننا نجد التداوليات تصطلح على أدوات الوصل بالروابط connecteurs، سواء تعلقت بالعطف أم بالإضافة، وبغض النظر عن تعدد التصنيفات من باحث إلى آخر (روابط دلالية وأخرى تداولية عند Van Dijk، روابط حجاجية عند Ducrot، روابط خطابية عند Blakemore،... الخ)² فقد تشمل مثلا كل أدوات الوصل سالفة الذكر، من عطف وترتيب وغيرهما، وتعرف بعموم اللفظ أنها "عبارات لسانية تسمح بإبراز "العلاقات المنطقية" بين المقدمات".³

ما كل ذلك إلا لأن تبني مقولة الخطاب يرفع الستار عن رهانات النص في السياق، فلا تغدو أدواته، إذ ذاك، مجرد روابط تركيبية، بل جزءا من إستراتيجية نصية شاملة تقوم، برأي مشال شارول، على خاصيتين اثنتين:⁴

1 - Op. Cit., P.227

2 - Cf. MOESCHLER, J. et REBOUL, A., Op. Cit., P.179-180

3 - ADAM, J-M., Op. Cit., P.46.

4 - CHAROLLES, M., in: Ibid., P. 42



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

1. "توارد مؤشرات توجيهية، لها بالمواضعة وظيفة تنبيه المتلقي إلى وجوب

اعتبار أن الوحدة "كذا" لها العلاقة "كذا" مع الوحدة "كذا"؛

2. "يمكنها أن تشتغل عن بعد فلا تدخل في خطاطات جاهزة، مما يجعل

الخطاب، على خلاف الجملة، بناءً مفتوحاً".

هذه هي الاعتبارات التي تقود تصورنا منذ بداية البحث، وهي التي سوف

نحاول تفقدها في الفصل القادم على مستوى المدونة التي اخترناها، وفي نموذج

العوائد بالذات، لأننا نفترض أن اختلافها بين لغتين يؤثر لا محالة على التسلسل

الإحالي ومن ثمة على الانسجام، بل حتى على جنس الخطاب.¹

5.3. الاتساق المعجمي:

رغم أن للاتساق المعجمي الوظيفة نفسها مع الإحالة، أي العود إلى عنصر

سابق على وجه الإحالة القبلية واستحضار المرجع المشترك، إلا أن الباحثين هاليداي

وحسن، يعدانه مختلفاً ويفردان له فصلاً في كتابهما، مع ذكر أوجه التطابق بينهما.²

ومرد هذا التمييز إلى اعتبارات عامة كنا قد رأيناها في الملاحظة حول الاستبدال،

واعتبارات أخرى وظيفية (فوق_نصية) وتداولية، تتعلق بالتداوت والتفاعل في

الخطاب بين طرفيه، حيث يعتمد المتكلم على فئة الأسماء العامة general nouns

لإضفاء موقف ذاتي personal attitude من المرجع المستحضر: كالاستصغار أو

الاستحسان أو الاستكبار....³

(24) رأيت زيداً في المعركة؛ لقد كان الفتى يمخر صفوف العدو.

1 - Op. Cit., P.55

2 - Cf. HALLIDAY M.A.K & HASAN, R., Op. Cit., P.275

3 - Ibid., P. 276



الفصل الثاني — الاتساق محتبة دلالية

هذا التعلق بالأسماء، التي يسميانها أحياناً كلمات عامة general words، هو الذي أوجب لهذا النوع من الاتساق تسمية "المعجمي"، أي إنه يقوم على استبدالات في مستوى المعجم، وهو الآخر ينقسم إلى قسمين:

1.5.3. التكرار:

لا يعكس هذا المصطلح تمام الإجراء المقصود منه؛ فالتكرار ليس إلا "عتبة أخيرة من سلم الاتساق المعجمي"، تقابلها عتبة أخرى هي استعمال الكلمات العامة، أما ما بينهما فهو الأكثر استعمالاً، ويتمثل في المرادفات وأشباه المرادفات والأسماء المطلقة، أي الجامعة للنوع أو الجنس. وعليه، فإن التكرار يمكن أن يكون: أ. بالمفردة نفسها؛ ب. بمرادف أو شبهه؛ ج. باسم مطلق جامع؛ د. بكلمة عامة:1

لتبيان ذلك نكرر هنا أمثلة هاليداي (ص279-280) عن كل نوع ونقابله بترجمته إلى العربية:

هناك ولد يتسلق تلك الشجرة (25) There's a boy climbing that tree.

أ. إن الولد سوف يسقط إن لم يحترس a. The boy's going to fall if he doesn't take care

ب. إن الغلام سوف يسقط إن لم يحترس b. The lad's going to fall if he doesn't take care

ج. إن الصبي سوف يسقط إن لم يحترس c. The child's going to fall if he doesn't take care

د. إن الأحمق سوف يسقط إن لم يحترس d. The idiot's going to fall if he doesn't take care

ملاحظة:



بالنسبة لمانجنو، لا يوجد أي تسلسل إحالي في النوع (أ)، لأن الجملة الثانية مكتفية بذاتها، مهما تعددت الجمل مع تكرار المفردة نفسها؛ أما التكرارات الباقية فتندرج ضمن ما يسميه العوائد المعجمية.¹

2.5.3. التلازم:

يتعلق الأمر بالمتلازمات اللفظية التي تتوارد مجتمعة أو متعاقبة، لكن شرط أن تتعلق بما قبلها فيقصد منها الاستحضار، بنحو من التكرار أو الترادف أو الاستغراق في الاسم المطلق. أما وجه التلازم فلا يكون في الترادف أو التقارب في المعنى فحسب، بل يمكن أن يكون بين الأضداد، كقولنا: الأرض والسماء، الموت والحياة، الطول والقصر، أو كقولنا ألفاظا يستدرج بعضها بعضا بحكم الوقوع في أحد الحقلين الدلالي أو المعجمي: مرض_طبيب، سكين_جرح، مزاح_ضحك...، وهذا ما يجعل تصنيفها أمرا صعبا.²

(26) Why does this little boy wriggle all the time? Girls don't wriggle.³

(26) ما لهذا الولد يتلوى في كل وقت وحين؟ البنات لا تتلوى. [ترجمة خطابي محمد]

فهذا المثال الذي يورده هاليداي، يبين مدى اعتبارية العلاقة بين ورود اللفظة "الولد" واللفظة "البنات"؛ إذ لا يوجد أي رابط منطقي بينهما، على مستوى الأدوات اللغوية ومستوى البنية على الأقل، لكن مع ذلك من الواضح أن التعارض مقصود؛ وعليه، لا بد من التأكيد أنه لا وجود لأي معيار يحكم أو يضبط توارده هذه المتلازمات اللفظية، سواء مترادفة أم متضادة، إلا درجة التفاعل في الخطاب، ومن ثمة نوع

1 - MAINGUENEAU, D., (2000), Op. Cit., P.P. 175-177

2 - MAINGUENEAU, D., (2000), Op. Cit., PP. 284-285

3- Idem.



الفصل الثاني — الاتساق تحتية دلالية

القصدية في إطار المواضع السوسيونصية؛ فالمتلازمات تجنح إلى الورود في سياقات تكاد تكون متماثلة أو متطابقة.¹

1 - Ibid. P. 287



خلاصة

نحسب أننا بهذا القدر قد استوفينا ذكر أدوات الاتساق وأوجهه، كما جاءت في نموذج المقاربة النسقية_الوظيفية، على الأقل بما يكفل لنا وصف المدونة وتحليلها في الفصل القادم، وإن كنا نعلم علم اليقين أننا لم نستوف وصفها النظري الكامل كما ينبغي لها؛ لكن ذلك قد جاء كرها ولا اعتبارات منهجية، متعلقة بموضوع البحث من جهة، وبطبيعة المقاربة ذاتها من جهة أخرى؛ حيث إن الخوض في تعقيدات تفاصيلها لن يسعه مقام بحثنا ولا بؤرة اهتمامنا، فضلا عن أن النموذج المقصود كان واضحا في اقتصاره على اللغة الإنجليزية دون غيرها (Cohesion in English)، وهو ما قد يوقعنا في متاهات اللغة الواصفة.

لهذه العلة أثرنا أن نركز جهدنا على مفهوم الإحالة عموما، بوصفه مستغرقا نموذج دراستنا المتمثل في العوائد من جهة، ثم بوصفه أشمل الأدوات التي عرضناها ومستغرقا إياها من جهة أخرى؛ حيث إن الأدوات جلها تشترك في خاصية الإحالة (القبلية). وعلى هذا النحو أردنا أن نستكمل تصورا واضحا عن المفهوم، فلا تختلط علينا مصطلحات النحو التقليدي بمصطلحات النحو الوظيفي، ولذلك لم نشأ أن نرتجل الأمثلة بالعربية إلا القليل منها.

فمن جهة، نحن لا نريد أن يغلب على بحثنا طرح نظري لساني بحت، ولا أن يستهلك المنظور الترجمي الذي نتبناه، والذي مفاده أن إعادة بناء النصية في النص المترجم يجب أن تخضع لمواضع اللغة الهدف، وفق استراتيجيات نصية أصيلة، من محض الاستعمال والمعيش اللغويين، أي من محض التداول اللغوي الذي درج عليه الناطقون بتلك اللغة، بدءًا من أدق العناصر التي غالبا ما نهملها في ترجمتنا أو نحكي مقابلاتها الأجنبية، فتجر علينا نتائج وخيمة أدناها عدم الانسجام وأقصاها تلاشي جنس الخطاب.



Meanings do not exist, ready-made, in the language itself: they are worked out.

WIDDOWSON, H.G., *Teaching language as communication*, 11th Ed., Oxford University Press, London, 2000, P. 31

1. تمهيد:

لا بد إذا أريد للبحث أن يتسق وأن ينسجم، من تفصيل القول في المدونة التي وقع عليها الاختيار، للنظر في آليات اتساقها في خضم الترجمة، من خلال وظيفة الإحالة وفي نموذج العوائد؛ ولا بد -إذ ذاك- من الرجوع تارة تلو الأخرى إلى جملة التعاريف والمسلمات المقدمة في الفصلين أعلاه، ثم عرض طبيعة النص الذي بين أيدينا، لفتح هامش من إمكانات التفقد والتأكد، ليتسنى عرض الأدوات المنهجية ومن ثمة الشروع في التطبيق.

ومن جملة ما تقدم من مسلمات في البحث، أن النص وحدة وظيفية تداولية تشتغل داخل السياق وتتشكل بموجب القصدية ووفق المواضعات السوسيو-خطابية، وأن كل الآليات (النسقية والسياقية) الموظفة لتحقيق انسجام الخطاب واتساقه، تعزى بالدرجة الأولى وفي كل الأحوال إلى عامل القصد،¹ مما يلزم بالضرورة مراعاة الآليات المكافئة لتحقيق الوظيفة التداولية المطابقة.²

1 - ينظر: الفصل الأول.

2 - تكاد النصوص التداولية تتطابق في كافة الأنساق الثقافية، لاعتبارها وليدة مقتضيات القرن العشرين العولمية؛ وهي تكاد لا تتمايز إلا في بعض التيمات الثقافية المحلية.



من هذا الباب، وبالنظر في نص المدونة، الذي بين أيدينا، نجده مشكلا من فقرات مكتفية بدلالاتها؛ حتى إنه لو فصلت إحداها عن الأخرى أمكنها أن تشكل نصا قائما بذاته؛ بيد أن الإمعان في شمولية النص يثبت أن جملة الفقرات متعاضدة و"متسقة" بشكل وثيق لا يمكن من دونه اكتمال نص المدونة المتمثل في القرار الأممي 1701؛¹ لأن القرار ليس فقرة أو فقرتين، بل نص مؤلف من تسع عشرة فقرة معلومة ومصادقا عليها من قبل أعضاء المجلس والأطراف المتنازعة وكذا أطراف لجنة التحرير.^{2*}

هذه السمة في قرارات الأمم المتحدة وفي جميع القرارات الدولية عموما، التي اصطلح عليها في البحث "بالنصوص التداولية"، والمتمثلة في استقلالية الفقرات وتعاضدها في آن واحد، تؤكد المنطلقات النظرية وفرضيات البحث القائمة على اعتبار الاتساق وظيفة دلالية في بناء النص، خاصة من خلال آلية الإحالة بوصفها متعلقة بمرجع الخطاب وبالتسلسل الموضوعاتي Chaîne thématique، كما تبين أعلاه.

إن الحديث عن موضوع المدونة وعن موضوعاتيتها وعن اتصال الإحالة منهما وإليهما، وعن غير ذلك من علاقات الاتساق الدلالي، يقتضي قبل وصف

1 - ينظر: المدونة.

* - تحرر نصوص المعاهدات والمواثيق والقرارات الدولية في غالب الأحيان بالتوازي وفي آن واحد (rédaction parallèle/ corédaction)، مما يطرح إشكالات نظرية بخصوص إمكانية اعتبارها نصوصا مترجمة؛ لكن السائد هو تحريرها في لغة الغالبية ومن ثمة تترجم إلى باقي لغات الأعضاء، لتخضع بعدها للمراجعة الموازية كذلك، وهذه حال قرارات الأمم المتحدة؛ وعليه فإن باقي المتن، باستثناء النص الأصلي، تعد نصوصا مترجمة عن بعضها بعض، بما أنها تخضع للتصحيح وإعادة التحرير من منطلق المقابلة بينها والمطابقة.

2 - Cf. SARCEVIC, S., New approach to legal translation, The Hague, London, 1997, Chap. VI, P. P. 181- 208



الإحالة وصف المدونة وموضوعها، مع جملة المعطيات السياقية التي ورد فيها النص، حتى يتسنى تشكيل صورة متكاملة عن تفاعل النص مع السياق، كما تبين في خطاطة الفصل السابق؛ ولعل تحري قدر من المنهجية والدقة في عرض المدونة، دون الارتجال في التحليل، يوجب تبني إحدى المنهجيات السالفة الذكر.

ويتمثل شطر هذه المنهجية في مفهوم المحفل عند هاليداي، نظرا لجملة العناصر التي يخصصها بسياق النص، وهي التي سوف يستعان بها هنا لتسييق المدونة، من خلال الفحوى والمجال والنمط، لكن تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الصنافة التي يقوم عليها البحث هي صنافة ترجمية، تتجاوز وظائف اللغة التي يركز عليها هاليداي، وهي التي تم من خلالها انتقاد نموذج التصنيفي.¹

وعليه، فإن مفهوم المحفل هنا لا يتجاوز كونه آلية جزئية، يقتصر توظيفها على جمع العناصر السياقية الضرورية لفهم الخطاب.

1 - Cf. SHAHEEN Mohammed, Op. Cit., P. 153



2. المحطات المنهجية للتطبيق:

تتألف الخطة التطبيقية من أربع محطات على النحو الآتي:

أما المحطة الأولى، وهي محطة إلزامية قبل الشروع في أي تحليل، فتتمثل في **تسييق المدونة** (Contextualisation du corpus)؛ بمعنى وضع النص في سياقه، من خلال وصف ملاسبات إنتاجه وتلقيه، من حيث الزمان والمكان والأقطاب المتفاعلة، وتتمثل إلزامية هذه المحطة المنهجية في تعيين وتحديد **المقام التواصلية**، الذي يتم من خلاله تحديد الإحالات المقامية (إن وجدت) وتحديد أوجه تفاعل النص مع السياق.¹

يأخذ التسييق بعين الاعتبار الظروف التي أدت إلى إنتاج النص، محددا نوعية التفاعل التداولي بين منتج النص والمتلقي الافتراضي والحقيقي على السواء، وهو ما من شأنه أن يعين على استقراء اقتضاءات النص وتأويل مضمرة أو محذوفة أو كل ما يغيب عن النص غيابا ماديا لسانيا، لكن يحضر حضورا دلاليا، وهو على هذا النحو يتعلق بالأبعاد غير النصية أو خارج النصية المسهمة في تبني الخيارات اللغوية النصية.

قد يشكل منتج النص عنصرا هاما في التسييق، غير أن طبيعة المدونة، المتمثلة في النصوص التداولية، لا تستدعي أي تفصيل في سيرة كاتب النص، إلا في حدود ما يسهم في تشكيل صورة عن طبيعة تفاعل أطراف الحدث التواصلية مع المنجز اللغوي؛ حيث إن هذا الصنف من النصوص قلما نجد فيه إشارة إلى مؤلف فرد، بل إلى مجموعة من المؤلفين أو إلى فريق في هيئة أو إلى الهيئة فحسب.

وأما المحطة الثانية، وهي في حقيقة الأمر خطاطة تفصيلية للأولى، من حيث أن لها علاقة بمفهوم **المحفل**، فهي تتمثل في وصف **محفل** المدونة بناءً على نموذج

1 - يقتصر التسييق بطبيعة الحال على النص الأصلي بوصفه الإنتاج النصي المتفاعل مع السياق بدرجة أولى؛ وهو هنا النص الانكليزي كما أشرنا سلفا، علما أننا نأخذ هنا بعين الاعتبار جانب القصديّة في بناء النصية، بوصفها جملة من الاختيارات [القصديّة] لتحقيق أكمل تواصل ممكن بأقل جهد لغوي.



هاليداي (المجال والفحوى والنمط)، لكن لا يتم هنا تصنيف النص على أساس وظائف اللغة، وإنما على أساس الوظيفة النصية في السياق، وهي تمنحنا حسب صنفاء جون دوليل ما يصطلح عليها بالنصوص التداولية.

تدخل المحطة الثالثة في صلب مظاهر اتساق المدونة، من خلال ضبط الإحالة وتسلسلها على صعيد النسخ الثلاث، الانكليزية والفرنسية والعربية، على الترتيب، وهي عبارة عن عملية ضبط للمرجع داخل النص، ويتم ذلك من خلال خطاطات تجسدية تُتبعها جداول إحصائية وصفية لآليات وأدوات الاتساق في كل نص، بغرض تحديد العوائد من بين باقي الأدوات وضبط التسلسل العائدي La chaîne anaphorique، توازيا مع تحديد التسلسل الموضوعاتي La chaîne thématique.

وأما المحطة الرابعة الأخيرة، فتختص بمقابلة معطيات الجدول الإحصائي¹ ومقارنتها، ومن ثمة تفسيرها، للخروج باستنتاجات ملموسة تحسم القول في أثر السياقات (الدولية) على تنميط استعمالات اللغة وتنميط النصوص من خلال مواضع الكتابة، التي تفرض استراتيجياتها النصية بدءاً من أدوات الاتساق، ومن ثمة فهي تفرض كذلك مواضع للترجمة، من حيث أنه يفترض -نظرياً- أن تتحقق في النص المترجم كافة مستويات التكافؤ مع النص الأصلي.

3. تسييق المدونة:

جاء نص القرار الأممي 2006/1701 لتتويجا لجهود دولية عديدة لاستصدار قرار يوقف نزيف الحرب بلبنان، وقد تكثفت تلك الجهود خاصة بعدما اعترضت

1 - لا يجب أن يفهم من هذه المعالجة الإحصائية أننا ننخرط في حقل القياسة المعجمية La lexicométrie ، لأننا ببساطة لا نتحكم في أبجدياتها؛ كما أنها تطبق على مدونات ضخمة، وإنما نبتغي من خلالها تحقيق لغة واصفة محسوسة تتمثل في لغة الأرقام.



الولايات المتحدة الأمريكية بحق الفيتو على مثل هذا القرار، وكان ذلك بتاريخ 2006/07/13،¹ بحجة أن لإسرائيل الحق في الرد على اعتداءات حزب الله. وللتذكير فإن الهجمة الشرسة التي شنتها إسرائيل على لبنان بتاريخ 2006/07/12 هي - بزعم الولايات المتحدة الأمريكية- حق شرعي لاسترداد جنديين اختطفهما عناصر من حزب الله بالموازاة مع اختطاف جندي ثالث من طرف نشطاء فلسطينيين.²

هذه هي المعطيات السياقية العامة المحيطة بنص القرار الأممي 1701، ومنها سوف يتم استقراء الإطار السياقي للمدونة. يمكن في هذا الصدد تقديم أكبر عدد من المعطيات، في شكل أدق مما تم تقديمه، بيد أن كل محاولة للتعمق في مثل هذه المعطيات لا تسلم من تدخل الذاتية فيها، على أساس أن غالبية تلك المعطيات إذا نسبت إلى الطرف المحلل، تصبح ضرباً من المواقف الذاتية أو الأيديولوجية، بدليل أن إسرائيل مثلاً تفند سرد الأحداث الذي نقدمه.

من هذا المنطلق، وخشية أن تصبح الدراسة بحثاً تاريخياً، أو أن تصبح منبرا للتعبير عن مواقف شخصية ذاتية قد تسيء إلى الموضوعية العلمية التي نتوخاها قدر المستطاع؛ نكتفي بهذا القدر من المعطيات، ونحيل المستزيد إلى الصحافة العربية والدولية الصادرة بين تاريخي 2006/07/12 و 2006/08/11.

4. محفل المدونة:

1.4 المجال:

حُرر نص المدونة في مقام دولي، تشترك وتتفاعل فيه عدة أطراف دولية معنية بالأوضاع الأمنية في لبنان، بدءاً من 2006/07/12، تاريخ بداية الهجوم

1 - ينظر: موقع الصحافة الجزائرية، المجلة الصحفية، www.Presse.dz.com

2 - نفسه.



الإسرائيلي على لبنان؛¹ وهي كل دول الشرق الأوسط التي تربطها بلبنان وإسرائيل علاقات جغرافية أو سياسية أو أيديولوجية، سواء على وجه التبعية والتحالف أم على وجه النزاع؛ نذكر منها على وجه التحديد: سوريا وإيران والأردن ومصر والعربية السعودية؛ ومن جهة أخرى كل الدول التي تحاول استقطاب الرأي العام الدولي في حل الأزمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا وقطر.²

وقد حُرر النص لفضّ النزاع ووقف نزيف الحرب في لبنان، على وجه الإلزام والإلزام، من منطلق أن قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن مُلزِمة للأعضاء الدائمة وغير الدائمة المعنية بتطبيق القرارات، خاصة إذا تم رفع القضية من أحد الأطراف المتضررة من النزاع،³ وهو يتمثل هنا في الوفد العربي الذي ترأسه وزير خارجية قطر. من ثمة، فإن تحرير النص كان بصفة جماعية، ولم يكتمل في صيغته الأصلية والنهائية إلا بعد المفاوضات. أما فعله الاجتماعي (social action) فهو أمر من باب السلطة التي يخولها له المجتمع الدولي.

2.4 الفحوى:

النص تداولي بامتياز، غير أن درجة التداوت فيه بين أطراف الخطاب ضئيلة لكون لغة النص مُلزِمة، كما رأينا، وهي على هذا الأساس تكتسي معيارية القانون ونمطية القانون، مما تنجر عنه سمات لغوية مثل التقرير والتعيين، أي التصريح دون التلميح، وكثرة التكرار.

1 - ينظر: مر. س.

2 - ينظر: موقع الجزيرة: www.aljazeera.net/middle-east.

3 - ينظر: ديباجة الأمم المتحدة، www.onu.org.



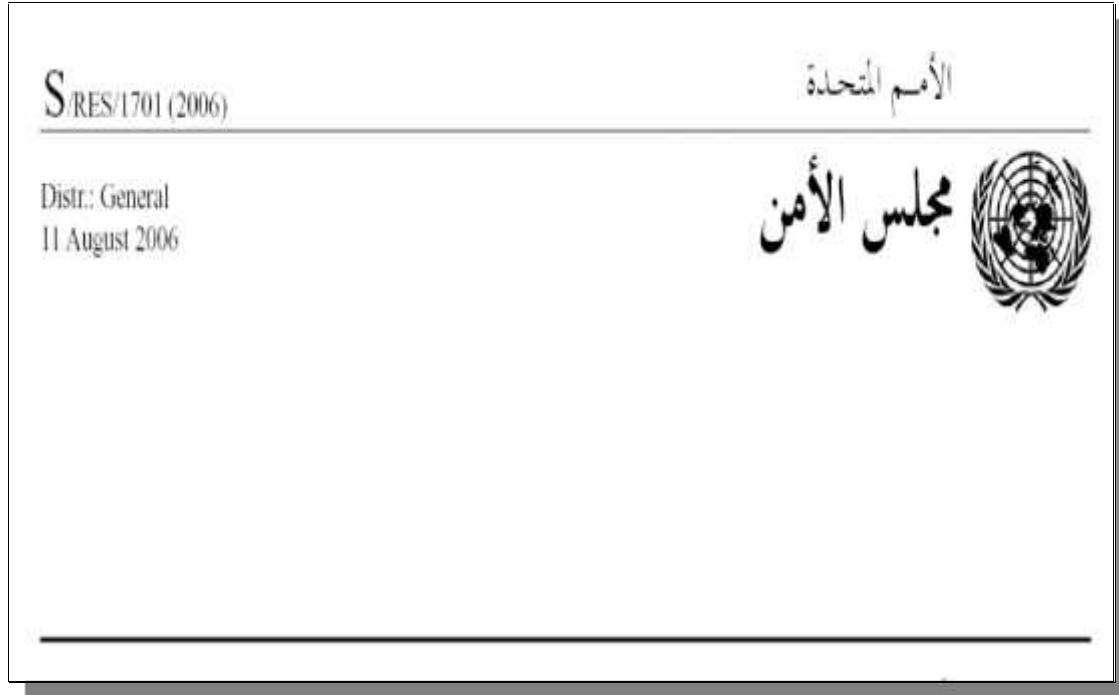
من جهة أخرى، يقع النص في سياق متعدد الثقافات ومتعدد الأيديولوجيات، رغم كون السياق العام للحدث واحداً وهو دولي، وهو ما يفسر اختلاف تلقي نص القرار واختلاف تأويلاته، مما تسبب في مراجعة صيغته عدة مرات، كما أن النص يقع في سياق متعدد اللغات، حيث يتم إصدار القرار الأممي في جميع لغات الأعضاء الدائمين.

3.4 النمط:

النص مكتوب لا يمتّ للغة المنطوقة بصلة، وهو موجه للتوثيق وتثبيت المعلومة أساساً، وإن كان بالإمكان إلقاؤه شفويًا في المؤتمرات الصحفية مثلاً أو في النشرات الإخبارية المتلفزة أو المذاعة. يعد فيه عرض الصفحات (La mise en page) عتبة نصية هامة تكتمل بها هوية النص؛* وقد جاء هنا بشكل رسمي ونمطي ثابت، يماثل الوثائق الرسمية جلها، على النحو التالي:

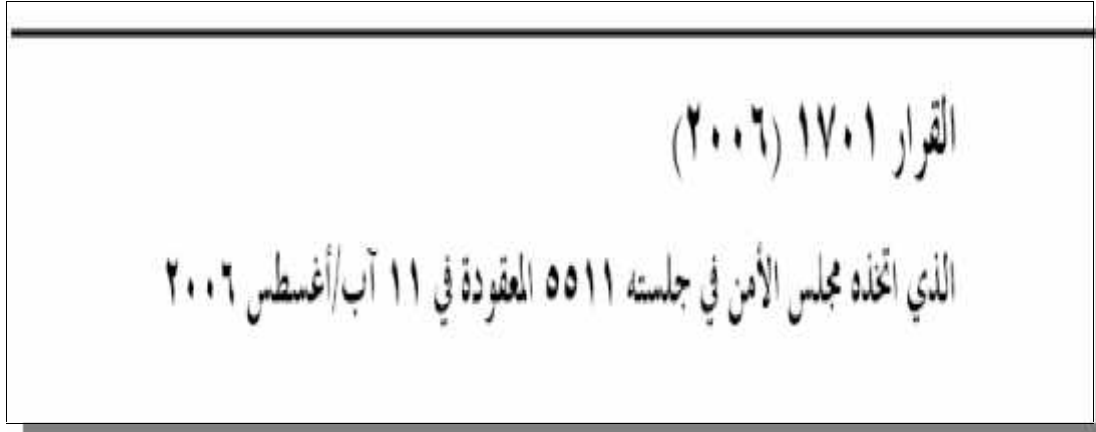
أ. رأس الصفحة: وفيه يأتي ذكر التراتبية الإدارية للمصدر (الأمم المتحدة/مجلس الأمن) في الجهة اليمنى، مع الأيقونة التي تمثل الختم. ويقابله على الجهة اليسرى رقم تسجيل القرار وسنته، وتاريخ الجلسة كما هو مبين في الشكل أدناه.

* - جميع العناصر الواردة في البحث لوصف عرض الصفحة (رأس الصفحة؛ سمة النص؛ صلب النص)، هي عبارة عن اصطلاحات داخل البحث وليست مصطلحات، بمعنى أنها اجتهادات شخصية، الغرض منها الضبط والتدقيق.



(الشكل رقم 04)

ب. **سَمة النص:*** هي مساحة أو فقرة تخصص لتسمية النص وتعيينه، حيث إن الاسم هنا هو: "القرار 1701"، والتعيين هو جملة: "الذي اتخذ مجلس الأمن..." مثلما هو مبين أدناه:



(الشكل رقم 05)

* - السمة هي أعلى النص لا أوله؛ لأن أول النص استهلاكي كما رأينا، ومن ثمة فإن مضمونه يتغير بحسب موضوع كل قرار؛ والسمة لغة هي: "ما يعلو رأس النبات" (ينظر: قاموس المنجد، ط11، دار الشرق، بيروت-لبنان، 1971). يمكن من هذا المنطلق اعتبار سمة النص واحدة من الإحالات المقامية.



ج. **صلب النص:** وهو مجموع التمهصلات والفقرات والفقرات الجزئية التي يتشكل منها النص، والتي تأتي في شكل سُلّمي متدرج، بحيث يبدأ أول النص بمطلع استهلاكي يتم فيه عموماً استحضار جميع الملابسات السياقية للنص ووصف الحدث وذكر أسبابه وتداعياته؛ ولا ترقيم فقرات المطلع الاستهلاكي بوصفها لا تشكل مادة القرار، بل إحالة على سياقات القرار، أما الترقيم فيبدأ مع البنود إلى نهاية النص.

- ١ - يدعو إلى وقف تام للأعمال القتالية، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب الله الفوري لجميع المحرمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية؛
- ٢ - يطالب حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عند توقف الأعمال القتالية بشكل تام، القيام، وفق ما أذنت به الفقرة ١١، بنشر قوائمها معاً في جميع أنحاء الجنوب ويطالب حكومة إسرائيل بسحب جميع قوائمها من جنوب لبنان بشكل مواز عندما يبدأ ذلك النشر؛
- ٣ - يؤكد أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وأن تمارس كامل سيادتها، حتى لا تكون هناك أي أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان؛
- ٤ - يعيد تأكيد تأييده الشديد للاحترام التام للخط الأزرق؛

(الشكل رقم 06)

هذه المحطات الثلاث، المتعلقة بعرض الصفحة في كل قرار أممي، هي بمثابة عتبات قارة مهما كان عدد بنود القرار ومهما كان عدد فقراته.

5. ضبط الإحالة وتسلسلها:



يمكن من خلال تتبع التسلسل الموضوعاتي للنص الإنكليزي، على صعيد البنية الكبرى، أن نستخرج موضوعة النص، من خلال تخريج الجملة التحتية، المتمثلة في ركنية الموضوع والمحمول، على النحو التالي: $م + س + ع = ن$ ، وليكن:

م: (الموضوع) = The security council

س: (مقطع اعتراضى ظرفي) = إلى غاية الفقرة العاشرة، تبرره الصيغة الظرفية (gerund).

ع: (المحمول) = decides وما يليها، بدءاً من الفقرة 1.11

ن: (النص) = شمولية القرار 2.1701

“The Security Council, recalling + expressing + emphasizing + welcoming + (X verbs) decides ...”

على أن الأصل في ركنية التركيب الإنكليزية هو الابتداء بالصيغة الظرفية على النحو التالي:

Recalling + expressing + emphasizing + welcoming + (X verbs), the Security Council decides...”

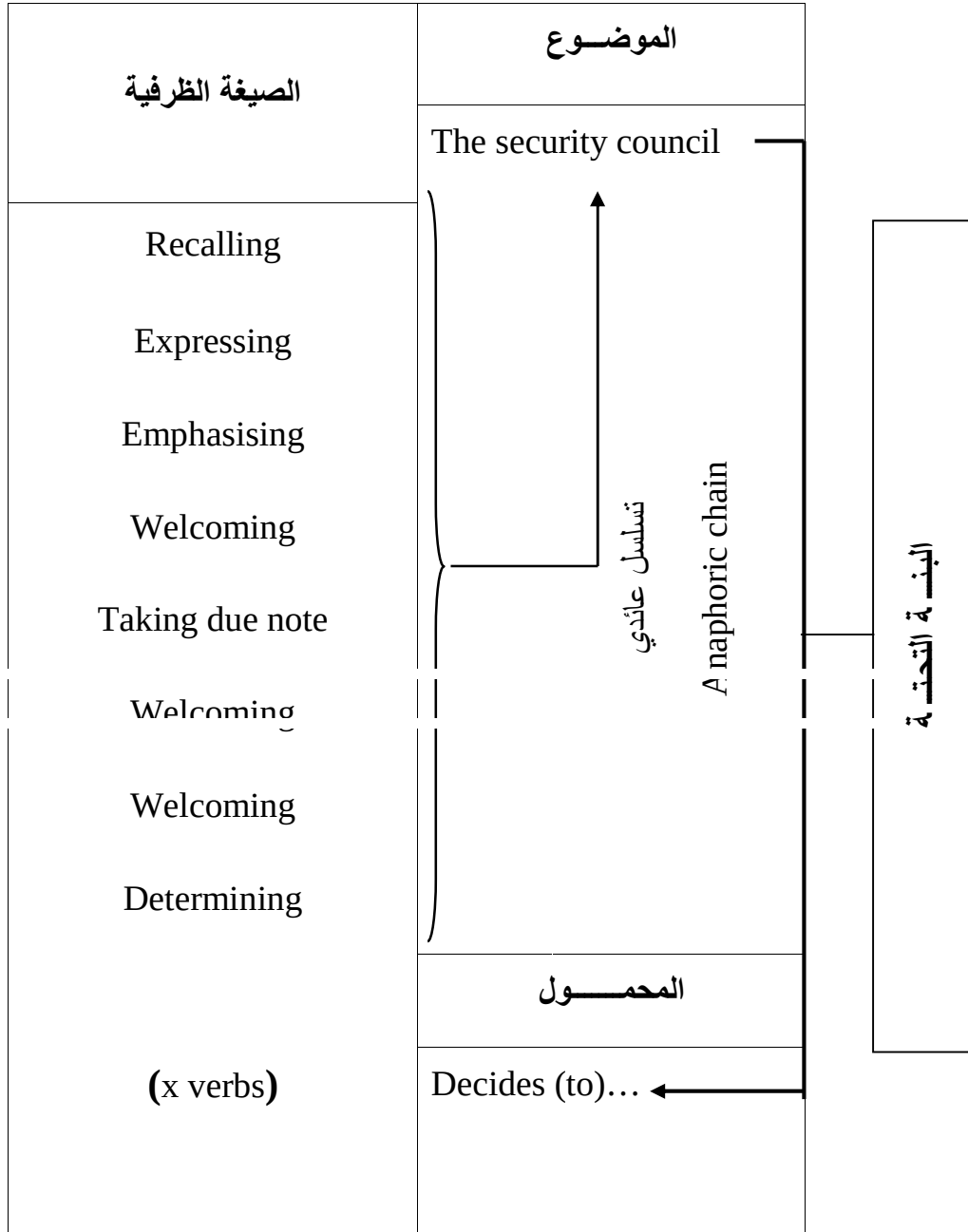
غير أن بُعد المسافة بين الموضوع 'م' والمحمول 'ع' (18 فقرة) يقطع، على هذا النحو، التسلسل والانسجام الموضوعاتي؛ فجعل 'م' في مقام المستبق مع اعتبار أن أفعال الصيغة الظرفية 'س' تحيل إليه بصفة عائدة كما نبينه في الخطاطة التالية:

1 - الأفعال المصوغة في الحاضر البسيط (Present simple) قبل الفقرة 11 مستغرقة كلها في الصيغة الاعتراضية الظرفية، كما سوف يأتي بيانه.

2 - ينظر: المدونة.



البنية التحتية للنص الإنكليزي



(الشكل رقم 04)



نسوق الملاحظة نفسها على النسخة الفرنسية، حيث تكون الركنية الأصلية للبنية التحتية على النحو التالي:

« Rappelant + se déclarant + soulignant + se félicitant + (X verbes),
le conseil de sécurité décide... »

البنية التحتية للنص الفرنسي

الصيغة الظرفية	الموضوع	
	Le conseil de sécurité	
Rappelant	تسلسل عائدي Catégorie anaphorique	
Se déclarant		
Soulignant		
Se félicitant		
Prenant		
Se réjouissant		
Considérant		
(X verbes)		
	المحمول	
	Décide...	

(الشكل رقم 05)



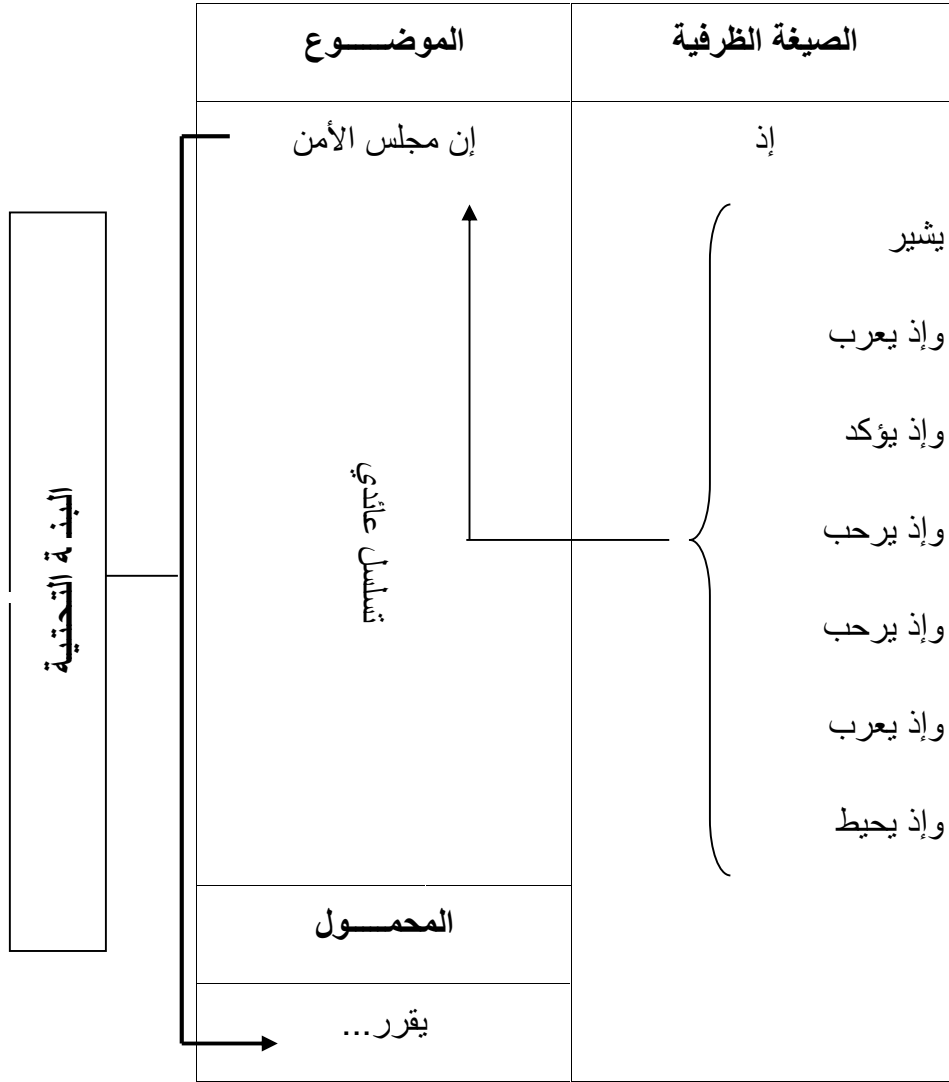
يعرض تمفصل الفقرات بالنسبة للبنية التحتية العربية الإشكال نفسه، أي انقطاع التسلسل الموضوعاتي، حتى وإن كانت ركنية الجملة أصلية: (إن + اسمها + خبرها)، باعتبار الصيغة الظرفية بـ "إذ" اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وأن بؤرة الجملة تتركز في الفعل "يقرر" (من الفقرة 11)، بحيث يصبح التخريج الأصلي للجملة على النحو التالي: إن مجلس الأمن يقرر... [إذ يشير + إذ يعرب + إذ يؤكد + (س فعل)].

لكن نلاحظ هنا أن المترجم العربي قد تفتن لاعتراضية الصيغة الظرفية قبل الفقرة الحادي عشرة 11 فنقلها من خلال تكرار ظرف الزمان "إذ" وعطفه بالواو على "إذ" الأولى: (إذ..وإذ..وإذ..؛ لأنه لو حذفها في الفقرة الثامنة أو السابعة مثلاً، لفهم القارئ أن بؤرة الجملة تبدأ منها، لأن الفعل "يقرر" يرد ضمن المقطع الاعتراضي كذلك.¹

1 - بناء على هذه الملاحظة ومن خلال مقابلة النصوص، جاء قولنا في الإحالة أعلاه، أن كل الأفعال قبل الفقرة 11 مستغرقة في الصيغة الاعتراضية.



البنية التحتية للنص العربي



(الشكل رقم 05)



ما يمكن استنتاجه من خلال مقارنة الخطاطات الثلاث، هو أن مواضع الكتابة في هذا النمط من النصوص تفرض على المترجم خطية معينة في هندسة النص وفي ركنية التركيب، وليس للأمر علاقة بطبيعة اللغة بقدر ما له علاقة بالقصدية المتمثلة في ضبط موضوع الخطاب وبورته؛ ودليل ذلك أن هذا البناء النصي يتكرر في كافة قرارات مجلس الأمن.¹

تجدد من جهة أخرى الإشارة إلى أن تكرارات ظرف الزمان "إذ" مع واو العطف تعمل كلها هنا، أي على صعيد البنية التحتية، عمل العائد، بحيث تستحضر الصيغة الظرفية الأولى على امتداد الفقرات التي تفصل بين اسم "إن" وخبرها، على خلاف البنيتين الإنكليزية والفرنسية، اللتين تكتفیان بتكرار اللاصقة الظرفية (ant) بالنسبة للفرنسية/ing بالنسبة للإنكليزية)، مع اعتبار تتابع الفقرات رابطاً بينها ويعطف بعضها على بعض عطف الفاصلة [في اللغات اللاتينية] بين الأسماء أو التراكيب أو الجمل، خاصة في حالات التعداد، بدل تكرار حروف العطف.

ولا شك أن هذا الحل التقني على صعيد النسخة العربية، هو نتيجة تأويل اتساق البنية التحتية للنص الأصلي، وتأويل التسلسل العائدي على صعيد المقطع الاعتراضي بالتحديد؛ وما كل ذلك إلا إثر فهم لعلاقات الاتساق الدلالية في شمولية النص.

إذا سلمنا أن هندسة النص جاءت على نحو سُلمي متدرج، تفرضه مواضع الكتابة في مثل هذه النصوص، بحيث يتم عرض حيثيات القرار بترتيب زمني يساير الحدث، ثم يتم سرد محتوى القرار، كذلك بترتيب يساير أوليات ما تم الاتفاق عليه وما يجب تطبيقه من القرار، فإن ذلك يعني أن التسلسل الموضوعاتي خطي ومتتابع، بحيث تصبح كل أدوات الإحالة تشتغل عائدياً.

1 - ينظر موقع الأمم المتحدة الإلكتروني: www.uno.org



لبيان ذلك نتبع منهجية تقضي بتحديد الموضوعات الرئيسة في النص، ثم حساب تواردها (calcul des occurrences) في كل نسخة، ثم تحديد العوائد المحيلة إليها على صعيد كل نسخة، لتتم بعد ذلك مقارنتها ويتم استنباط ما يكمن استنباطه.

1.5 حساب التوارد:

تتمثل هذه العملية في حساب نسبة توارد اللفظة المحددة في النص من أصل العدد الإجمالي لكلمات النص،¹ وذلك من خلال قاعدة ثلاثية بسيطة:

$$\frac{\text{توارد اللفظة} \times 100}{\text{عدد الكلمات الإجمالي}}$$

وإنما نعلم إلى هذا الحساب لما له من دلالات فويه على الاستراتيجيات النصية والاختيارات المعجمية المنبثقة عن قصدية الكاتب.²

يتبين لنا من خلال تسييق المدونة أعلاه، أن المخاطب الاعتباري،* المتمثل في مجلس الأمن، يتوجه إلى الأطراف الدولية المعنية بالقرار بالدرجة الأولى، وهي هنا الطرفان المتنازعان: لبنان وإسرائيل، كما أن المشترك السياقي المتمثل في الحدث، هو الحرب في/على لبنان؛ بالإضافة إلى ذلك يصف النص أوجه تطبيق بنود القرار.

1 - نلفت إلى أننا استعنا في حساب عدد كلمات النصوص بنظام معالجة النصوص العادي Microsoft Office Word 2003

2 - Cf. NATHAN MENARD, Mesures des relations lexico sémantiques dans des textes scientifiques : Problèmes méthodologiques, in : Meta, XXXIV, 3, 1989. (www.érudit.Org /revues/Meta)

* - بمعنى أنه ليس شخصا طبيعيا أو ليس فردا؛ وقد أشرنا أعلاه أن تأليف مثل هذه النصوص يكون بصفة جماعية، فلا يشار إلا إلى الهيئة المصدرة للنص.



يمكن من ثمة أن نختار بئسر الموضوعات الرئيسة لقياس تواردها، ونراها تتمثل في ثلاثة عناصر هي: لبنان - إسرائيل - الحدث؛ ولا بأس من أن نشير بخصوص الحدث، الذي هو الحرب على لبنان، أنه لم يرد تعيينا في المرة الأولى، بل ورد من خلال إحالة مقامية¹ في الفقرة الأولى: "الحالة في لبنان" (The situation in Lebanon)، وهو ما نجمت عنه خيارات معجمية متعددة لتحقيق الإحالة إليه، كما سوف يتبين.

حساب تواردها الموضوعات الرئيسة

النص	العدد الإجمالي للكلمات	اللفظة	تواردها	%	اللفظة	تواردها	%	اللفظة	تواردها	%
الإنكليزي	1990	Situation	02	0,10	Lebanon	39	1,59	Israel	09	0,45
الفرنسي	1966	Situation	02	0,10	Liban	21	1,06	Israël	07	0,35
العربي	1659	الحالة	02	0,10	لبنان	48	2,89	إسرائيل	09	0,54

(الجدول رقم 01)

1 - في النص عدد من الإحالات المقامية، التي يقتضي فهمها مكملات معرفية بالنسبة للقارئ الخارج عن السياق، نذكر منها: الخط الأزرق، نهر الليطاني، الحدود اللبنانية، القرار 1559، القرار 1680.. وغيرها. لكنها لا تمثل إشكالا بالنسبة لترجمتها، لذا لم نعرها اهتماما في بحثنا.



أول ما يمكن ملاحظته من نتائج الجدول، هو البون الشاسع في عدد الكلمات بين النص العربي والنص الإنكليزي (فارق 331 كلمة)، يأتي بعده النص الفرنسي (بفارق 307 كلمات)، بينما لا يبتعد النسان الأجنيبان عن بعضهما إلا بأربع وعشرين (24) كلمة. يمكن تفسير هذا بكون اللغة العربية صيغية في حين إن الإنكليزية والفرنسية تركيبيتان، كما مر معنا في الفصل السابق، وهو ما يجعل معالج النصوص الآلي يحسب الكلمة والضمير المتصل بها كلمة واحدة؛ وهي كذلك العلة التي لأجلها آثرنا اختيار الكلمات في جذرها الكامل دون حساب تقاليبيها الاشتقاقية أو اتصالاتها بالضمائر.

قد يدل ذلك أيضا على ميزة الإيجاز في اللغة العربية وقدرتها على استحضار المرجع داخل النص بأدوات تكتفي بالسياق اللساني للجمل، مثل الضمائر المتصلة على وجه الخصوص، دون أن تعد إلى التكرار والاستبدالات؛ غير أن هذا قد يطول بيانه ولا تسعه مساحة بحثنا، لأنه يقتضي مدونة ضخمة.

من جهة أخرى، يمكن أن نلاحظ التقارب أو التطابق في نسب توارد لفظة "إسرائيل" (9، 9، 7)؛ أما الفارق العددي بالنسبة للفظه لبنان في النص الفرنسي فيعود لطبيعة تركيبية كذلك، جعلتنا نهمل حساب بعض التوارد من مثل: *Le gouvernement libanais* بالنسبة لترجمة *The government of Lebanon*، لكن تم حسابها في الترجمة العربية: "حكومة لبنان"¹ وهو ما قد يؤكد ما ذكرناه في الفصل السابق عن أن العربية تبيح التكرار لتحقيق التسلسل الموضوعاتي حتى داخل الفقرة الواحدة.

غير أن ما يثير الانتباه بحق، في رأينا، ويستحق التمحيص، هو تطابق ورود لفظة "الحالة" (situation) في النسخ الثلاث، وورودها مرتين فقط، أولاهما بإحالة

1 - ينظر: المدونة، الفقرة الأخيرة، ص1، من كل نسخة.



مقامية، رغم أنها - بشكل أو بآخر- تمثل موضوع الخطاب، حسب التسييق الذي قدمناه.

سوف نشرع في تحليل هذا المعطى من منطلق أنه يستحيل ألا يتكرر مرجع الخطاب أو لا يتم استحضاره أكثر من هذا العدد في نص يتجاوز عدد كلماته الألف؛ وللتيقن من ذلك سوف نعمد مرة أخرى إلى جدول نعدد فيه أشكال استحضار المرجع، من خلال الإحالة العائدية.

نذكر بأن تمفصل النص سُلمي ومتدرج، وعليه فإن كل الإحالات تعمل عمل العائد، من مبدأ أننا نسمي كل الإحالات القبلية عوائد، على نحو ما يذهب إليه مانجنو في تصنيف آيتي الحذف والاستبدال.¹

يمثل الجدول أدناه أهم أدوات الاتساق التي تم من خلالها استحضار المرجع في النسخ الثلاث، مع اعتبار أن المرجع قد تم تعيينه في الإحالة المقامية الأولى (situation)؛ كما يقدم الجدول حساب نسبة توارد كل أداة في كل نسخة لمعرفة الأداة الغالبة، ومن ثمة محاولة تبرير غلبتها، ثم مقارنة مدى التطابق أو التباين في استعمال الأدوات بين النسخ المترجمة.

1 - ينظر: ملاحظة الحذف من الفصل السابق.



استحضار المرجع

في النص العربي		في النص الفرنسي		في النص الإنكليزي		أوجه
النسبة المئوية	التوارد	النسبة المئوية	التوارد	النسبة المئوية	التوارد	الاستحضار
0,1	02	0,1	02	0,1	02	التكرار
0,84	14	0,71	14	0,70	14	الاستبدال
0,30	05	0,25	05	0,25	05	الحذف
1,24	21	1,06	21	1,05	21	المجموع

(الجدول رقم 02)



تعيين الاستحضار

في النص العربي		في النص الفرنسي		في النص الإنكليزي	
الحالة	التكرار	Situation	التكرار	Situation	التكرار
أعمال قتالية، هجوم، عنف، أزمة، (وقف) إطلاق النار، صراع، مسألة	الاستبدال	Hostilités, Attaque, Violence, Crise (actuelle), Cessez-le- feu, Conflit, Question	الاستبدال	Hostilities, Attack, Violence, (current) Crisis, Ceasefire, Conflict, Matter, Issue	الاستبدال
حل (طويل الأجل)	الحذف	Solution (à long terme)	الحذف	(long- term) solution	الحذف

(الجدول رقم 03)*

* - سوف نكتفي بالتعليق على النسخة الأصلية، نظرا لتطابق التوارد، إلا في عنصرين اثنين، سوف يأتي بيانهما، ونظرا كذلك لكون الاستراتيجيات النصية في النص الأصلي هي التي تشكل إكراهات بالنسبة للترجمة، بحيث تستدعي إنتاج مكافئاتها في النسخة المترجمة.



وردت لفظة situation بالتكرار مرتين في متن النص، لتعيين عموم الحدث دونما تخصيص؛ وهو اتساق معجمي، كما رأينا في الفصل السابق، لكنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقصدية المتكلم/الكاتب، حيث يراد منه إضفاء موقف ذاتي من الموضوع المقصود، والمحال إليه من خلال استعمال الأسماء العامة general nouns¹. وإذا عدنا إلى تعريف التكرار عند هاليداي، يمكننا أن نعتبر باقي المفردات الواردة في خانة الاستبدال تكراراً من القبيل نفسه، من حيث إن الألفاظ الموظفة هي من فئة الأسماء العامة²، (خاصة بالنسبة لـ crisis, conflict, matter, issue) لكننا نجد في ذلك لبساً وتداخلاً لا يمكن تبريره، فآثرنا لأجله إدراج تلك الكلمات في خانة الاستبدال لتبيان طبيعة آلية الاتساق، لأنه فعلاً عبارة عن استبدال بألفاظ مغايرة، لكننا مع ذلك نذهب مذهب مانجنو في اعتبارها عوائد معجمية Anaphores lexicales³.

لما تعلق الأمر بالفعل، وهو تطبيق القرار، وردت الإحالة إلى المرجع "Situation" خمس مرات بلفظة "Hostilities" في عبارة: «Cessation of hostilities»، ومرتين بلفظة "Fire" في المصطلح المركب "Ceasefire". أما الاختلاف الوحيد بين النسخ الثلاث، فهو في لفظتي "Issue" و" Matter"، اللتين تم اختزالهما في لفظة واحدة بالفرنسية: « Question » تكررت هي الأخرى مرتين، وتم اختزالهما كذلك بالعربية في كلمة "مسألة" التي تكررت مرتين، لأن اللفظة الفرنسية تستغرق الاستعمالين الانكليزيين كليهما بتنوع السياق فقط، والشأن نفسه بالنسبة "لمسألة" في العربية.

1 - ينظر: الاتساق المعجمي، الفقرة الأولى، الفصل السابق. (ونحن نتساءل كيف ترد في نص تداولي بامتياز، تضبطه قوانين دولية، أسماء عامة زئبقية، في حين يفترض منه أن تكون إشارات ودلالاته تعيينية تقريرية لازئبقية فيها؟ الجواب في ملابسات تطبيق القرار، لمن تتبّع أحداث الحرب على لبنان.)

2- ينظر: الاتساق المعجمي، الفصل السابق، أمثلة هاليداي.

3- ينظر الفصل السابق.



يظهر من نتائج نسب التوارد لكل آلية من آليات الاتساق أن النسخ الثلاث تتطابق كلياً في ذكر المرجع والإحالة إليه، وهو أمر مبرر من جهة أن المرجع المقصود والمحال إليه يمثل موضوع الخطاب، ومن حيث إنه يختزل مفهوماً اصطلاحاً عليه بالعلامة اللسانية Situation؛ بمعنى أن المترجم لا يملك التصرف فيه مهما أتاحت له اللغة المترجم إليها من إمكانات بديلة لذكره أو استحضاره، بل عليه ترجمة المفهوم بالمقابل الدقيق، وفق ما يقتضيه نمط النص.¹

نستنتج من هنا مرة أخرى أن مواضع الكتابة تفرض نفسها على المترجم وتلزمه باستراتيجيات نصية قد لا تتفق بالضرورة مع طبيعة اللغة المترجم إليها نحواً وتركيباً، لأن النص في سياقه هذا، أي في المحافل الدولية، هو ممارسة خطابية تداولية، يراد منها تحقيق فعل مادي،² لذا لا يقبل فيها أن تتعدد التأويلات بشكل يفتح النص على خيارات لغوية وأسلوبية لا حصر لها، وهي ليست خيارات اعتباطية، كما رأينا، بل يتم من خلالها تمرير المواقف والأفكار؛ ومن هنا يفتح مجال يتيح القول: إن كفاءة المترجم كانت – بالنسبة للمدونة – كفاءة نصية صرف وبأحق معنى الكلمة، لأنه جمع في حله الترجمة بين تجاوز الإكراهات اللغوية والالتزام بالمواضع النصية.

ولا شك أن الحلول لم تكن على صعيد الجمل أو مقاطع من النص، لأنها لو كانت كذلك لشتت النص وصار كل مقطع يتخذ حلوها مغايرة بحسب خيارات اللغة؛

1 - بالعودة إلى السياق المقامي للنص، نجد أن المصطلحات، التي تم بها وصف الحدث والتي تمثل هنا بدائل معجمية، كانت محل خلاف حاد بين الوفد العربي والوفدين الأمريكي والإسرائيلي، لأن القضية كانت تتوقف على تحديد المفهوم: هل هو اعتداء من الطرف الإسرائيلي أم من الطرف اللبناني، وهل هي حرب بالمعنى التقني للكلمة أم مجرد نزاع إقليمي... الخ. مثال ذلك في مصطلحي cease fire و cease hostilities. (ينظر: موقع الجزيرة: www.aljazeera.net/middle-east).

2 - يتجسد في القوة التي تفرض بها الدول العظمى أيديولوجياتها على الدول الضعيفة.



الفصل الثالث _____ الترجمة ممارسة خطابية

بل كانت على صعيد النص الشامل، بوصفه وحدة ترجمية، وعليه، فإنه يمكن الجزم بأن خيارات الاتساق في مفصل الترجمة هي خيارات خطابية.



خلاصة:

لقد تبين من جملة نتائج التحليل، أن خيارات الاتساق في مَفْصَل الترجمة، أي في العملية الانتقالية من النص الأصلي إلى النص الهدف، هي خيارات استراتيجية لإعادة بناء انسجام النص في سياقه الجديد، ومن ثمة إعادة مَوْضَعَتِهِ في إطاره التداولي الجديد، بوصفه خطابا مكتملا ومحددًا من حيث العناصر اللسانية والتداولية، شأنه في ذلك شأن النص الأصلي، الذي هو عبارة عن إنجاز مباشر ينساق من خيارات اللغة من جهة، كما يخضع من جهة ثانية لمواضعات لم يتم فيها أخذ اللغات الأخرى بعين الاعتبار، سواء من حيث الخيارات اللساني أم من حيث إكراهاتها، وإنما صيغت تلك المواضعات من منطلق لغة الغالبية [أو لغة الأقوى] في مجلس الأمن، أي اللغة الإنجليزية.

لهذه العلل والأسباب ظهرت الترجمة لصيقة بتشكيل النص الأصلي وبنائه فقراته وحتى جملة، مما يوحي بأنها كانت ترجمة حرفية. وهي بالفعل كذلك، وإلى حد بعيد، بيد أن الدوافع تختلف عن تلك التي تدفع المترجمين في الغالب إلى توخي الحرفية، إذ إن مردها هنا هو إلى إجبارات مواضعات الكتابة، التي تضع بناءً هرميا لبنود القرار، تنتج عنه أحيانا علاقات منطقية، مثل الإضافة والعطف والسببية وغيرها من العلاقات المنطقية التي تستوجب إعادة التشكيل مهما كانت الأدوات، وبما أن غالبية البنود هي عبارة عن جمل مطولة أكثر من كونها فقرات، فقد نشأت عنها صعوبات في الربط بين تلك العلاقات الدلالية على امتداد النص.

لقد تمحورت إشكالات الاتساق جلها، بالنسبة للمدونة، في الصيغة الصرفية، التي شكلت مقطعاً اعتراضياً مؤلفاً في ذاته من عدة فقرات (ما يقارب العشرين فقرة كما رأينا)، وهي مسافة كبيرة، لا يمكن أن تخلو -على هذا النحو- من التكرار خاصة، ومن باقي أدوات الاتساق عامة، حتى يتسنى جمع أجزاء النص بطريقة يمكن أن يفهم بها تسلسل الفقرات مع وحدة الموضوع.



ولقد تمثل الحل الترجمي، بالنسبة للنسخة العربية، في تكرار ظرف الزمان "إذ" مع واو العطف، بحيث يستحضران الصيغة الظرفية الأولى على امتداد الفقرات التي تفصل بين اسم 'إن' وخبرها. وقد تم ذلك على صعيد البنية التحتية، التي مثلناها في الجملة الافتراضية التالية: "إن مجلس الأمن - إذ يشير ويعرب ويؤكد ويرحب...- يقرر كذا".

وبما أن الصيغة الظرفية وردت في مطلع النص، فإن الحل المتمثل في تكرار ظرف الزمان "إذ" وتكرار "واو العطف" معه، قد عملا بصفة عائدية (anaphoriquement)، وهو ما تبين في الخطاطة التمثيلية التي قدمناها، وتبين منها اختلاف البنيتين الإنكليزية والفرنسية عن البنية العربية أساسا، من حيث إن حضور اللاصقة الظرفية (ant بالنسبة للفرنسية/ing بالنسبة للإنكليزية) في كل فقرة من الفقرات يكفي وحده لبقاء حضور العلاقة بين أجزاء الجملة الافتراضية، أو على صعيد ما وسمناه بأنه بنية تحتية، في حين إن البنية العربية يؤدي فيها غياب ظرف الزمان المتكرر وواو العطف في أي فقرة إلى انقطاعها عن الفقرات الأخريات.

ولقد تبين على صعيد آخر أن بعض الممارسات النصية، أو بتعبير أكمل، أن بعض الممارسات السوسيو نصية، التي هي من قبيل هذه المدونة المدروسة، يمكن أن تنشأ محدداتها خارج النسق التواصلية الأصلي لأصيل اللغة-الثقافة، وإنما يتم الاتفاق على تداولها من طريق المواضعة على أبنيتها الجديدة وأنماطها المستجدة، ويتم بالأخص قبولها بوصفها ترجمة تُمارس في سياق معلوم ولمقتضيات معلومة.

لهذه الاعتبارات لا يمكن أن ينشأ هذا "الجنس" من النصوص في سياق أحادي اللغة، أي بوصفه إنجازا لغويا مباشرا كما رأينا سالفًا، لأن اللغة الواحدة تمنح خيارات متعددة يمكن على أساسها بناء المعنى وفق إستراتيجية نصية أصيلة، تضمن الأداء التداولي طبقا لمقتضيات الملاءمة والمواضعة.



ومن ثمة تصبح الترجمة، في هذا الاستعمال، ممارسة سوسيو نصية تستجيب لمقتضيات سياق خاص، يتميز أولاً بكونه متعدد اللغات ومتعدد الثقافات، لكنه في الآن نفسه سياق عولمي Mondialiste، يفرض فيه الأقوى إيديولوجياته وأفكاره مردوفة بلغته ومعبأة فيها. فيكون على هذا النحو شرط الملاءمة في الاستعمال خاضعا لاستثناء القاعدة لا لعموم الاستعمال المعهود.



خاتمة:

في المدونة من الأمثلة عن كافة أدوات الاتساق النحوي أو البنوي، على صعيد المقاطع والجمل، ما قد لا تكفيه دراسة متواضعة مثل هذه، بيد أنها من جهة أخرى أمثلة لا تخدم توجه البحث، من حيث إنها اتساقات متحققة على صعيد السياق اللساني لتلك المقاطع والجمل، في حين إن مسلمة البحث مفادها أن النص وحدة ترجمية، لا يمكنها أن تقع إلا في سياق هو فضاؤها الذي تستمد منه دلالاتها، وأن النص وظيفة تفتق عن قصدية تواصلية تداولية، تجمع الكاتب/المتكلم بالقارئ/المستمع، في تفاعل وتداوت يرسم خطية الإصدار والتلقي، ويهيئ استراتيجيات البناء النصي من أصل الأدوات النسقية للغة-الثقافة التي تحضن النص، ومن أصيلها.

شأن النص المترجم في ذلك شأن الإنجاز اللغوي أحادي اللغة، لا يعيش إلا في فضاء التناص الذي يبعث فيه هويته ونمطه ويحدد أدواته وأبنيته التي تتم بها ممارسته في سياقاته الموضوع لها، فهو ممارسة مجتمعية، تداولية، يُرتجى منها في المقام التواصل الاقتصادي في الإحالة على العالم-المرجع المشترك، وعلى المعيش المشترك، وبالمشترك من الأدوات، حتى الجزئية منها؛ إنه اللغة في الاستعمال واللغة في التواصل.

إذا كانت هذه المحددات منعقدة في ذهن المترجم ومستحكمة، فحينها فقط يمكنه أن يؤدي - على مطية التأويل - وظيفته التداولية عبر-اللسانية وعبر الثقافية، متخلصا من سلطة البنية وقيودها إلى باحة المعنى وفُسحه، لكن دون أن يغالي في التفسير فيسرف، أو يسرف في الإيجاز فيحذف. أما أمارة الفهم فهي الإفهام.

لكن قد يحدث أن تكون الممارسة النصية دخيلة مستجدة على النسق المستقبل للترجمة؛ فحينها يصبح الركون إلى الأنساق الداخلية انغلاقا يعدم وظيفة التواصل ويكبح تداولية النص، تماما كما يكون الالتصاق بالنص الأصلي مدخلا للضيم على



اللغة ومفسدا لمعيار المناسبة في مواضع التواصل، مثلما هي الحال مع نصوص المواثيق والمعاهدات الدولية التي تصاغ -بدايةً- في لغات غير اللغة العربية، ومنها نص المدونة الذي اخترناه.

لا يمكن أن يكون المشكل في المصطلح، لأن المصطلح يولد ويعيش بالتبني في قطاعه المعرفي الجديد، والقطاع هو الذي يجلبه ويذهب عنه غموضه ولبسه وغرابته، وهذا شأن لغة الاختصاص، يكرس فيها المصطلح من خلال المفهمة أولا ثم من خلال الاستعمال بين أفراد الجماعة اللغوية المتخصصة، ممن دأبوا على مثل تلك الاستعمالات في إطار المواضعة. كما لا يمكن أن يكون المشكل في تراكيب اللغات لأن اللغات تعبر بعموم تراكيبها عن خواص تجاربها!

إن قلب الإشكال بالنسبة لهذه النصوص، وفي هذه السياقات المتميزة، يكمن في بناء النص إذا كان مُلزما وكانت مواضعه دخيلة ولغته المختصة مثقلة بالإكراهات، التي تحاول أن تستجيب للمعطيات غير النصية أكثر من استجابتها لما هو نصي ولساني.

وقد يبدو من المفارقة القول إن الحل لساني، ويكمن بالتحديد في جزئيات اللغة، التي تحضر عند الحاجة إليها ولا يمكن أن تزيد عن الحاجة؛ وهي التي نبني بها انسجام النص دون أن تكون هي النص؛ أليس حرف العطف إذا زاد احتاج إلى المعطوف؟ والضمير إلى اسمه الذي يعود عليه وهلم جرا؟ غير أن هذا الحل اللساني ليس ينقطع ببنية اللغة فحسب، بل هو تحيين لكفاءة نصية، وفق استراتيجية تداولية، تأخذ كل المعايير الخطابية بعين الاعتبار، حتى يقع النص في سياقه وفي استعماله.

هذه هي القناعة التي حاولنا الاستدلال عليها في بحثنا من خلال دراسة وظيفة الاتساق عموما وكيف تتم إعادة تحقيقها في النص الهدف، فعكفنا على تفصيل الإحالة القبلية بأدواتها التي اصطلحنا عليها بالعوائد، واخترنا لأجل ذلك مدونة من ثلاث نسخ (الإنكليزية والفرنسية والعربية)، رأينا في بنائها النصي ما يشبه التفكك والتصدع، في حين إنها متماسكة متراسة، وهو ما توصلنا إليه من خلال استخراج



البنية التحتية لكل نص، في شكل جملة ذات ركنية إسنادية معيارية، لنتمكن بذلك من عزل العوائد بغية التعرف على المراجع التي تحيل عليها.

وقد أفدنا كثيرا من لغة الأرقام في تفسير العلاقات الجزئية والكلية للإحالة على صعيد النص، بحيث تمكنا من ضبط المرجع وموضوع النص وموضوعاته، على نحو جعلنا في ختام الدراسة التطبيقية نجزم بأن خيارات الاتساق في مفصل الترجمة تعد خيارات خطابية، لأنها تترجم قصدية النص الأصلي وخياراته النصية في مقامه وسياقه التواصل.

لقد تمثلت دراستنا في محاولة البحث عن الأسباب التي تجعل النصوص التداولية، المستعملة في السياقات متعددة اللغات، تتخذ أنماطا محددة لا تحيد عنها، رغم ما قد يحدث عن ذلك من صعوبات في التحرير وإعادة التحرير أو في الترجمة؛ كما تمثلت الدراسة في محاولة التعرف على الحلول الترجمية الموظفة لتجاوز تلك الإشكالات ومدى أثرها في بناء النصوص؛ فتبين أن الترجمة في العالم العربي [وللعالم العربي] لا تزال كما كانت منذ عدد من القرون، ممارسة سوسيونصية تسبق الإنجاز والإبداع الأصيل، وقد تسبق التفكير أحيانا، لأنها تبني من الدخيل - أحيانا - أجناسها الخطابية الجديدة.

نحن مع هذا القدر، على يقين أننا لم نستوف مناحي الدراسة كلها، ولم نعط المدونة حقها من النظر والتدقيق والتمحيص ولا حتى أحطنا بكافة مرجعيات الموضوع النظرية، لأنها ببساطة دراسة في بداية الطريق، تهفو وتعثّر، لكن نتوسم لها من كل هفوة درسا ومن كل عثرة تجربة ترنو نحو آفاق البحث الفسيحة، وتغرف في كل مرة غرفة من بحر لا ننقص منه إلا كما ينقص منه المِخيط.

معجم البحث

Cohésion

اتساق

جملة العلاقات الدلالية في النص، التي تجعل منه نصاً؛ بحيث تقتضي العناصر اللغوية بعضها بعضاً حتى يكتمل الفهم (أو التأويل)، وتتحقق تلك العلاقات من خلال مجموعة من الأدوات اللغوية.

Référence

إحالة

وظيفة نصية تعمل على استحضار المرجع المتحدث عنه في النص من خلال الإحالة إليه بأداة لغوية أو ببديلة نصية.

Référence déictique

إحالة إشارية

هي من جنس الإحالة المقامية في الغالب، وتوظف فيها الإشارات للإحالة إلى المرجع (خاصة أسماء الإشارة وظروف الزمان والمكان)

Cataphore

إحالة بعيدة/مستبق

تتمثل في استباق العنصر المحال إليه بعنصر آخر قبل وروده في النص

Anaphore

إحالة قبلية /عائد

الغالب في العوائد هو الضمائر بأنواعها، لكن قد تكون كذلك أية صيغة لغوية تستحضر عنصراً سلف ذكره في متن النص، ومن قبيل ذلك العوائد النحوية.

Exophore

إحالة مقامية

كل عنصر لغوي يحيل إلى مرجع خارج النص، أي ضمن مقام الحدث التواصلية.

Endophore

إحالة نصية

كل عنصر لغوي يحيل إلى مرجع داخل النص، أي ضمن السياق اللساني.

Endophore partielle

إحالة نصية جزئية

أن يحيل العنصر اللغوي إحالة نصية إلى جزء من المرجع المحال إليه، بحيث يكون المرجع وارداً في النص بوصفه كلاً كاملاً، ثم يتم استحضاره بأداة أو صيغة تذكر جزءه، مثل: بعض

Endophore résumptive

إحالة نصية حوصلية

وهي عكس الإحالة الجزئية، بحيث تقوم باستحضار المرجع الوارد في النص بوصفه كلاً مركباً (في جملة مثلاً)، من خلال حوصلته في مجرد عنصر أو عنصرين لغويين.

Endophore totale

إحالة نصية شاملة

أن يشمل العائد أو المستبق المرجع كله، على أن يكون العائد أداة مختلفة، مثل الضمائر أو أسماء الإشارة.

Substitution

استبدال

إجراء نصي يتمثل في استبدال عنصر من النص بعنصر آخر يحيل إليه.

Reprise/ Réitération

استحضار(المرجع)

هو الوظيفة النصية التي يتم من خلالها ذكر مرجع سبق وروده في النص أو سوف يرد ذكره في ما يلحق من النص، بحيث يتحقق من خلال ذلك تماسك أجزاء النص بعضها ببعض وفقا لترابط موضوعاتية النص وتسلسلها.

Implicature

استلزام

ما يُستنبط من نتائج (دلالية) من جملة الملفوظات، دون أن تكون بين تلك النتائج والملفوظات علاقة اقتضاء منطقية.

Deixis

إشارات

جملة الأدوات اللغوية التي تستعمل للإشارة إلى عناصر الخطاب (النصية وغير النصية) منها أسماء الإشارة تخصيصا.

Addition

إضافية (علاقة)

وجهٌ من أوجه انتظام الاتساق في خطية الخطاب، بحيث يبرر العلاقة المنطقية المتمثلة في الإضافة، من خلال أدوات العطف غالبا.

Réexpression

إعادة الصياغة

آخر مرتبة من مراتب الهرم الترجمي، أو هرم العملية الترجمية، تتمثل في إعادة بناء النص الأصلي (بناء لغويا) في اللغة المستهدفة وفق المقتضيات اللسانية والثقافية والخطابية للسياق الذي سوف يتلقى النص مترجما.

Reverbalisation

إعادة تلفظ

مفهوم إعادة الصياغة نفسه، لكن في مدونة جون دوليل المصطلحية، يتم وفقه اعتبار الترجمة عملية إنجاز لغوي، ومن ثمة فهي تحيين لكفاءة لغوية وتلفظ (في مستوى ثان)

Présupposition

افتراض

العلاقة بين وحدتين لسانيتين، بحيث تقتضي إحداها وجود الأخرى.

Cohérence

انسجام

هو اكتمال الخطاب وتماسكه، من حيث الدلالة، في مقامه التواصل، حتى وإن غابت العناصر اللغوية الصريحة.

Cohérence référentielle

انسجام مرجعي

هو تعلق الإحالات بمراجعها على نحو متسلسل يمكن من خلاله تتبع الخيط المرجعي للنص في جميع مقاطعه

Cohérence thématique

انسجام موضوعاتي

سمة تتجلى من خلالها وظائف الملفوظ التواصلية على مستوى البنية الوظيفية، خاصة على صعيد خطية التركيب لكل لغة من اللغات، بحيث يصبح التقديم والتأخير – مثلاً – مضيفاً دلالات متغيرة تبعا لقصدية مستعمل اللغة.

Foyer

بؤرة

العنصر الدلالي الذي تتركز فيه أهم دلالات الخطاب، بحيث يصبح " بؤرة " تتمحور حولها باقي العناصر اللسانية، ومن ثمة باقي الدلالات.

Structure sous-jacente/

بنية تحتية / عميقة

profonde

انتظام الجملة في مستوى تجريدي معياري، قبل العمليات التحويلية التي تسمح بالانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية. توجد العلاقات التركيبية في هذه البنية واضحة دون تعقيد.

Structure de surface

بنية سطحية

هي البنية الناتجة عن جملة العمليات التحويلية، وهي الانتظام الأخير للتركيب في شكله اللفظي (منطوقا أو مكتوبا) وفق ما تقتضيه الدلالة.

Structure fonctionnelle

بنية وظيفية

كل تأليف يراد منه دلالة معينة، بصرف النظر عن مطابقته للتأليف المعياري أو انزياحه عنها.

Déverbalisation

تجريد لفظي/لغوي

أعلى هرم العملية الترجمية، بحيث يتوسط الفهم وإعادة الصياغة، ويتمثل في فصل

المعنى عن شكله اللفظي وعن بنيته.

Actualisation

تحيين

الانتقال من الكفاءة إلى الإنجاز.

Pragmatique (La)

تداوليات (الـ)

دراسة اللغة في الاستعمال.

Intersubjectivité (if)

تداوت (ي)

مستوى من التفاعل التواصلي بين الذوات المتخاطبة، بحيث يتحقق انتقال مضمون التواصل في الاتجاهين، على أن تلتزم كل "ذات" بموقعها الاجتماعي.

Connectivité

ترابط

طبيعة العلاقات التي تربط أجزاء النص بعضها ببعض، وهي ناتجة عن وظيفة الاتساق.

Chaîne de référence

تسلسل إحالي

سمة استمرار الإحالة من خلال تتابع المحيل والمحال إليه على نحو يمكن معه التراجع على صعيد العوائد وصولاً إلى المرجع.

Chaîne anaphorique

تسلسل عائدي

خاصية التسلسل في الإحالة القبلية، بصرف النظر عن طبيعة الأداة أو الصيغة اللغوية التي تحقق ذلك.

Contextualisation

تسييق

إجراء تحليلي يتمثل في وضع النص في سياقه التواصل.

Réitération

تكرار

وجه من أوجه الاتساق المعجمي، يتمثل في إعادة أو تكرار ذكر المرجع بالمفردة نفسها؛ أو بمرادف؛ أو باسم مطلق جامع للجنس أو النوع؛ أو بكلمة عامة

Cooccurrence

تلازم

اقتران ورود كلمتين أو عدة كلمات في الملفوظ.

Connexité

تماسك

خاصية لسانية تتمثل في تماسك ملفوظات النص بعضها ببعض، من خلال الروابط مثل: لكن، إذن، في حين إن...، قد يلتبس التماسك بالاتساق لكنه ليس شرطاً لا في

Intertextualité

تناس

جملة العلاقات التي تربط النص بنصوص أخرى (من جنسه أو من غير جنسه)، سواء على صعيد إنتاجه أم على صعيد فهمه وتأويله بالنسبة للقارئ.

Occurrence

توارد

ورود وحدة لسانية (صوتية، نحوية، أو معجمية) في مدونة.

Ellipse

حذف

حذف عناصر من الملفوظ ليست ضرورية لفهم الخطاب، لكن تتكفل وظيفة الافتراض بوصل الدلالة من خلال استحضار العنصر المحذوف ضمناً.

Computationnelle

حوسبية/برمجية

مقاربة منطقية رياضية في معالجة النص أو في اعتبار العلاقات الموجودة فيه، منها المعالجة الآلية الحاسوبية للنصوص.

Discours

خطاب

هو الحدث التواصل، ينتج عنه إنجاز لغوي بين قطبين يشتركان في المقام والموضوع والشفرة.

Connecteur

رابط

أداة ربط منطقية بين مقدمتين منطقيتين منتظميتين في الخطاب، (أو بين عدة مقدمات).

Succession

زمنية/تعاقية (علاقة)

العلاقة المنطقية بين ملفوظين أو أكثر من حيث المضمون، بحيث يكون الترتيب بين المضامين على خطية التعاقب الزمني.

Causalité

سببية (علاقة)

علاقة منطقية بين مقدمتين أو أكثر، تتمثل في السبب والنتيجة.

Contexte

سياق

جملة الشروط التي ينشأ فيها الخطاب، منطوقاً كان أم مكتوباً.

Contexte situationnel

سياق المقام

المحيط غير اللساني الذي ينشأ فيه الملفوظ وفيه يتم تلقيه، وفيه تجتمع جملة شروط

Explicite

صريح

الظاهر من القول أو الخطاب، الجانح إلى الاكتمال دون أن يحتاج إلى توضيح أو شرح، لا بالعناصر اللسانية ولا بغير اللسانية منها.

Typologie

صنافة

دراسة كل معين بغية تحديد الأصناف الموجودة فيه، وهي حاصل ترتيب منهجي لحقائق أو لمعطيات تشكل باجتماعها تميز الصنف.

Opposition

ضدية (علاقة)

علاقة منطقية، تتمثل في تعارض مقدمتين مستقلتين.

Implicite

ضمني

الضامر من القول أو الخطاب، الجانح إلى الغموض ما لم تجله العناصر المقامية غير اللسانية.

Anaphore lexicale infidèle

عائد معجمي مخالف

من جنس التكرار، لكن يتم تكرار المرجع بدال مغاير.

Anaphore lexicale fidèle

عائد معجمي مطابق

تكرار المرجع بلفظه ورسمه (دالا ومدلولا).

à-propos (L')

فحوى (الخطاب)

ما يتحدث عنه الخطاب، ويتحقق اكتماله في النص من خلال الانسجام الموضوعاتي.

Acte de langage

فعل كلامي

الإنجاز اللغوي يُراد منه تحقيق فعل، مثل القسم أو الوعد أو الوعيد أو غيرها، وهو في ثلاث مراتب: فعل كلامي وفعل تكلمي وفعل تكلمي (حسب تعريب طه عبد الرحمن)

Idéationnel

فكراني

طبيعة المستوى الأول من مستويات محفل الخطاب عند هاليداي، أي المجال، ويقصد به جملة ما يتعلق بالانتماءات الاجتماعية والثقافية والأيدولوجية التي تجعل الأطراف المتفاعلة تختار سجلات لغوية دون أخرى ومصطلحات معينة دون غيرها، لتمثيل التصورات والرؤى الفردية.

Compétence

كفاءة

معرفة المستمع/المتكلم بلغته معرفةً تمكنه من فهم وإنتاج عدد غير منتهٍ من الجمل الجديدة، بل تمكنه من تعرّف الجمل مختلفة التركيب ومن ثمة تمكنه من تأويلها.

لغة تركيبية **Langue à flexion**

اللغات التي تُغير من دلالاتها الإعرابية بإضافة لواحق أو حذفها، من حيث إنها لغات مشكلة أصلا من التركيب بين جذر لغوي ولاحقة أو عدة لواحق، مثل اللغات اللاتينية.

لغة صيغية **Langue à déclinaison**

اللغات التي تُغير من دلالاتها الإعرابية بتغيير الصيغ والأوزان، مثل العربية.

لغة واصفة **Métalangage**

لغة من اللغة ذاتها، بنحوها وصرفها وتركيبها، وُضعت لوصف اللغة تلك (الأولى) في نحوها وصرفها وتركيبها.

محمول **Rhème**

الجزء من الجملة، يخبر عن الجزء الآخر (الموضوع) ويضيف شيئا عنه.

مدونة مصطلحية **Nomenclature**

قائمة مصطلحات حقل معرفي معين، ويراد منها أيضا قائمة مصطلحات يستعملها الباحث استعمالا يختص به دون غيره.

مقام **Situation**

جملة العوامل غير اللسانية التي تحدد شروط وظروف إنتاج الملفوظ في زمن ومكان معينين.

مكمل معرفي [إدراكي] **Complément cognitif**

العناصر المعرفية في زاد المستمع/المتكلم الثقافي، التي تعينه على فهم وإنتاج الملفوظات.

ملاءمة **Pertinence**

خاصية الخطاب الذي يحقق درجة مثلى من الفهم والتأويل (بنسبته إلى سياقه)

مواضعات الكتابة **Conventions de l'écriture**

جملة المعايير (التعبيرية والخطية) الثابتة، التي تكتب وفقها أصناف معينة من

النصوص، فتحددها وتصير تُعرف من خلالها.

Thème

موضوع (≠ محمول)

محور الجملة غير الإسنادي، الذي يتحدث عنه المحمول.

Texte

نص

كلُّ لغويٍّ متكامل، منطوق أو مكتوب، يختلف عن الجملة ويتحكم في إنتاجه عدة عوامل لغوية ونفسية واجتماعية ومعرفية، وله سمة اتساق بين أجزائه.

Texture

نصية

حصيلة العلاقات العضوية التي تربط الكلمات والجمل والعبارات بعضها ببعض حتى تشكل نسيجاً نسميه نصاً.

Unité de traduction

وحدة ترجمة

الإنجاز اللغوي الذي لا يقبل التجزئة من حيث الدلالة، بحيث يترجم بوصفه كلاً واحداً، مهما كانت بنيته ومهما كان عدد العناصر التي تركبه.

Unité de pensée

وحدة فكرية

[في الترجمة]. الفكرة المكتملة في الملفوظ، مهما كانت بنيته، بحيث يمكن ترجمتها في بنية تزيد أو تنقص عن البنية الأصلية، لكن دون أن تنقص من المضمون.

Unité linguistique

وحدة لسانية

أصغر مقطع لساني يقبل المطابقة بين اللغات أو له مقابله، مثل فئات الكلام، أي الحرف والاسم والفعل. (لا يكفي التطابق لتشكيل وحدة ترجمة، لأن الدوال قد تتطابق بين اللغات لكن مدلولاتها تختلف.)

Conjonction (La)

وصل

وجهٌ من أوجه انتظام الاتساق في خطية الخطاب، بحيث يبرر علاقات السابق باللاحق والبدل بالمستبدل والحذف بالمحذوف، من خلال علاقات منطقية أربع هي: الإضافية والضدية والسببية والزمنية.

مكتبة البحث

1. مراجع البحث باللغة العربية

1. أبو فاضل جينا، المترجم في عمارتي النص، الشكل سمة دخول إلى المعنى، سلسلة المصدر والهدف، مدرسة الترجمة، جامعة القديس يوسف، بيروت، 2005.
2. أبي الفتح عثمان بن جني، الخصائص، بيروت، عالم الكتب، (د.ت.).
3. يحيى سعيد حسن، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
4. الزمخشري أبي القاسم محمود بن عمر، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملح، بيروت، دار ومكتبة الهلال ط1، 1993.
5. الشافعي صلاح الدين العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزبدة، عمان، دار البشير، 1990.
6. المتوكل أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، الرباط، دار الأمان للنشر والتوزيع، 1995.

2. المراجع المترجمة

7. جوليا كريستيفا، علم النص، تر. فريد الزاهي، الدار البيضاء، دار طوقال للنشر، ط2، 1997.

3. مراجع البحث باللغات الأجنبية

8. AUSTIN, John, L., Quand dire, c'est faire, Trad. GILLES LANE, Paris, Seuil, 2000.
9. BARTH, R., Théorie du texte, in: Encyclopædia Universalis, France S.A, V6, 2000.
10. BEAUGRANDE, R.A., & DRESSLER, W.U., introduction to Textlinguistics, London, Longman 1981,
11. BROWN, G. & YULE, G., Discourse Analysis, Cambridge, Cambridge University Press 1983
12. CATFORD, John, A linguistic theory of translation, London, Oxford University Press, 1965.
13. DELISLE, J., L'analyse du discours comme méthode de traduction, Canada, Édition Université d'Ottawa, , 1980;
14. DUCROT Oswald, Énonciation, in : Ensyclopaedia Universalis, France S.A, v6, 2000
15. DUCROT, O. & TODOROV, T., Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, Paris, Seuil;
16. HALLIDAY, M.A.K & HASAN, R. Cohesion in English, London: Longman, 1976
17. HATIM Basil and MASON Ian, The translator as communicator, ROUTLEDGE- London, 1997
18. HELLAL, Y. La théorie de la traduction : Approche thématique et pluridisciplinaire, O.P.U, Alger,
19. JAKOBSON Roman, Aspects linguistiques de la traduction, in : Essais de linguistique générale, trad. Nicolas RUWET, Paris, Édition Minuit.
20. LEDERER, M., La traduction aujourd'hui : le modèle interprétatif, Paris, HACHETTE, 1994.
21. MAINGUENEAU D., Les termes clés de l'analyse du Discours, Paris, Seuil coll. "Mémo", 1996.

22. MAINGUENEAU, D., Analyser les textes de communication, Paris, NATHAN, 2000.
23. MALBLANC Alfred Stylistique comparée du français et de l'allemand, Paris, Didier, 1944.
24. MOESCHLER, J. et REBOUL, A.; Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique, Seuil, Paris, 1994.
25. MUNDAY, Jeremy, Introducing translation studies: Theories and Applications, London, Routledge, 2004.
26. OUSTINOFF Michaël, LA TRADUCTION, Paris, PUF, 2003.
27. PAGEAU, D. H., La littérature générale et comparée; Paris, Armand Colin, 1994.
28. RICOEUR, Paul, Du texte à l'action : Essais d'herméneutique II, Paris, Seuil, 1998.
29. SARCEVIC, S., New approach to legal translation, The Hague, London, 1997
30. SELESKOVITCH, D., LEDERER, M., Interpréter pour traduire, Collection TRADUCTOLOGIE, Paris, Didier Erudition, 2001(4^e éd.)
31. SHAHEEN Mohammed, Theories of translation and their applications, Jordan, Dar Al- Thaqafa Library (ed.).
32. STEINER, G., Après Babel : une poétique du Dire et de la traduction, Paris, Albin Michel, 1978.
33. VINAY, JP. & DARBELNET, J., Stylistique comparée du français et de l'anglais, Paris, Didier, 1977.
34. WIDDOWSON, H.G., Teaching language as communication, 11th Ed., Oxford University Press, London, 2000,
35. YULE, G., Pragmatics, Oxford University Press, (4th Impression.), 1998

3. مواقع الإنترنت

36.<http://www.Presse.dz.com>

37.<http://www.aljazeera.net/middle-east> .

38.<http://www.onu.org>

39.<http://www.Chaire-med.ca>

ملخص

تحاول هذه الدراسة البحث عن الأسباب التي تجعل النصوص التداولية مستعملة في السياقات متعددة اللغات، تتخذ أنماطا محددة لا تحيد عنها، رغم ما قد يحدث عن ذلك من صعوبات في التحرير وإعادة التحرير أو في الترجمة؛ كما تمثلت الدراسة في محاولة التعرف على الحلول الترجمية الموظفة لتجاوز تلك الإشكالات ومدى أثرها في بناء النصوص؛ فتبين أن الترجمة في العالم العربي لا تزال كما كانت منذ عدد من القرون، ممارسة سوسيو نصية تسبق الإنجاز والإبداع الأصل، وقد تسبق التفكير أحيانا لأنها تبنى من الدخيل -أحيانا- أجنسها الخطابية الجديدة.

الكلمات المفتاحية:

الاتساق؛ الترجمة؛ التأويل؛ التداولية؛ الإحالة؛ التكرار؛ الخطاب؛ النصية؛ وظيفة الاتساق؛ الأجناس الخطابية.